


۳۱۲
78

بازرسی شد
۳۳ - ۳۶

بازدید شد
۱۳۸۲

کتابخانه موزه و مرکز اسناد مجلس شورای اسلامی
۳۳۳۴


کتابخانه مجلس شورای ملی	
المعزة الكاملة	
نام کتاب: البقرة الكاملة	
مؤلف: سليمان بجران	
موضوع تأليف: شارة قصه	
۳۸۹۶ ۳۹۲	مؤسسة: ۱۳۰۲
	شماره دفتر: ۲۵۱۸۳
	۹۳۳۳۸

خطی - فهرست شده
۳۸۶۶

۳۱۲
78

بازرسی شد
۳۳ - ۳۶

کتابخانه موزه و مرکز اسناد مجلس شورای اسلامی
۳۳۳۴

کتابخانه مجلس شورای ملی	
المعزة الكاملة	
نام کتاب: البقرة الكاملة	
مؤلف: سليمان بجران	
موضوع تأليف: شارة قصه	
۳۸۹۶ ۳۹۲	مؤسسة: ۱۳۰۲
	شماره دفتر: ۲۵۱۸۳
	۹۳۳۳۸

خطی - فهرست شده
۳۸۶۶

بازرس شد
۲۲ - ۲۲

بازدید شد
۱۳۸۲

کتابخانه مجلس شورای ملی
الموسسة العامة
نام کتاب: الفقه الحنبله
مؤلف: سیدان بکران
موضوع تألیف:
شماره قصه: ۳۹۲ ۳۹۶
شماره دفتر: ۱۱۳ ۹۳۷۸۸۸



خطی و فهرست شده

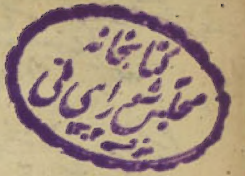
१८९९

والدين العاطفين والكفيلين
الشريعة بفتح شين ثمانية المصيبة والمنه والنفوس
والاستبصار وفيه لا يفرد الفقهاء ولا يحددهم ولا يحددهم ولا يحددهم
وشرح المسئلة وحاشية الشريعة في المسئلة وحاشية الشريعة في المسئلة
واصول الالاف والواقي وشرح المسئلة وحاشية الشريعة في المسئلة
احاديث في نهج البلغة والتكميل على طرق التبيين والعلوم الشرعية
وحاشية منهاج النجاة للامام

في سنة ١٢٠٥
الحاكم المرحوم ابو القاسم
ابن ناصر الدين بن الملك
وكبراه فهد بن عبد الله
البحراني عن محمد بن علي
عن ابنه الحسين بن علي

مسند احمد بن محمد بن حنبل





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا نابلطفه العليم **لربيه العليم** و
نعمه السقيم **والصلوة على المبعوث بالله البيضاء**
والذكر الحكيم **الصالح** بلحقيقة السمحة السهلة التا
منهج الرضى والسليم **الميز بين كل سالم وسليم** وحج
وسقيم **والله العزة الطامع في الهداة الى دار النعيم**
ونشأة الشيعم **وبعد** فيقول المعتصم باللفظ القدوس
السماني سليمان بن عبد الله **الولي** ملكه الله سبحانه وتعالى
الاماني وعامله بلطفه الرباني كثير ما ادر في خلدي
الخص عن عقايق الامسايل الاجتهاد والتقليد **وحسن**
في خاطري الشقي عن جلائل عقايلها الخيرة لا يجلبها

الكل

الاكل ذي نظر حديد **ولا يقف على معاها هذا الامن** كما
له قلبا والقي السع وهو شهيد **عرايس ايكار مصونة**
من الاحيار ونساج افكار لا يوصل الى تقاسيمها الا
الاعتبار واستقرا الاخبار لكن يعوق عن التصدي لذلك
المرام عوايق اللبالي **والايات** ولولحق الاعراض والاسفا
وحوادث الاقدار التي لا شيم ولا تمام وكذا حذر صد خلسة
انتهاز فيها عقله الزمان عن فوادم الحن وقد ان الايام
فوادح القن وانزوب **خلق** لا فتلع عرايس الحقايق و
اقتناص شوارب الدقايق هذا والدهر هو الغريم الذي لا يزل
ياطل والرفيق الذي يوتر على الحق الباطل بل جنت في هذا الايام
صدفه وعمت خطوبه وحطوفه وعثايت كتاب نوايه
وجلت عجائب مصايبه حتى اضرمت نيران الغنى في ملام
اهل الإيمان وشنت العاربات **والحن** في حال ذوي العدل
والاحسان **وجرد** الدهر العظام صارمه الذي لا ينوي على
افاضل المعيان واجرى جواده الذي لا يكتفي في عصا الاعلام

الحمد لله الذي بطيف بشامه وانها اعيان الاعلام وحرم العبد
الذي من دخله كان امثا من حوادث الزمان وفوادح الزمان
امير الامراء العظام وعظيم ذوي النقص والايام قائد العسا
المصور الصغوية ومقدام الجيوش المظفر الحسينية **قطب**
الشوكه **دايم** والبساله ومركز كره الاقبه والابالذ ركن
الدولة الخاقانية ومقرب الساحة السلطانية نازح جهر
الفضل والاحسان على من بساط الامان امير الجيوش المظفر **المنص**
ابراهيم خان لا زالت الفتوحا قراير بايته واعلامه
والبركات سنابج والباليه وايامه ولا زالت شواكته دامغة
للاطافه المارقه عن الدين ولا زالت سراباه وجوده هاز
لكنايب الضالين وعساكر البشر عينه **ولا زالت** همته
الغالية موقوفة على صلاح امود الدهر وتجديد معاهد
المجدية الرفيعة والعلوية البيضاء وعرفاته السامية
التي تفوق شواقب النجوم مجوسه على حلاسة الكاف الامان

والخير من

الشار اليهم بالبينات لما انشروا من فضايح الغنى في جزي اوال
وغرائب الحن وشكيد الزلال وهي الداياب بيظت بها
التيام وغنت بها الذي الهائم واولا رضى من جلدي ثرايبها
واقدم ساحة عذب في ذوي شرايبها فقد جرد الزمان
عليها صادم العدوان واجلى من كان فيها من السكان
فلم يبق في ساحتها الا قوم بيلدح عجنى ولا من مرصافها
الادمنه لم تكلم من ام اوفى خلعت من اهلها الكلام واقر
فساحتها بكنى عليهم تلهفا واوحش ريع الامس بالانسين
كان لم يكن بين الحن الى الصفا فلما اعياني الطلاب وفيما
الزمان بالحب العجائب **وايست** من الفوز بالمرام واخذت
في الاجام بعد الاقدام هتف في اوتة هانف العير عاني
لسان الحال البري عن الرب **السلام** اللوا بالبحر المنيع والعيان
بالمقام الرفيع والفود على حمة الدم والجود وحرم الر
والسعود ذلك المقام الذي هو عن من بيض المنوق و
الجناب الذي يراهم بالمنالك السماك والعوق وكعبة

لقد كرم صاحب المصنف في هذه الرواية التي هي من مجموع ما في شرح الفهرست العجمي

من المصنف

الحق

وحياة تقوى الاسلام عن مدمات أهل الطغيان فصممت على
الوفود على ساحته القدسية وسدته العلية في أقرب
أوقات الامكان وازمعت على قطع الحج والسياسة
الغفلة للنفوس باستجلاء اشعة آخرته البهية والاعتماد
بعض حوادث الرمان فقصتني عوايق الحدوث وموانع
الانصر الخوان اتم بامر الخزم لواء طيعه وقد حيل بين
الغير والقرآن الى ان ساعدت المظافر السجانية
بعض المساعدين وواصلت الايام بعض المواصلة بعزيرط
المباغلة فشرعت الدليل للرحلة والسفر واستهضت الرجل
والخيل رجاء للظفر وليس لي من الوسائل الى ذلك المقام
والجنا العالي الاما تارج من عرف محاسنه واثاره وسأ
في الافاق وسير المسيا والديور من حسن صميمه ومحاسن
اخباره وعمدت الى ما كنت نبذته في زوايا الجحرا فحطنته
نصب العين ونظرت في سلك الخيرو من جواهر تلك البحار
الزينة ما لا يشك في انه من جواهر الجدين فان وقع من

لا يحسن ما فيه من النور

مستطعة

ذلك الساحة القدسية موقع الخضوع والقبول فاحلوه ان
يظهر المواقف مطان النصيا والقبول وما يبرز تلك المباحث
بالاطلا الشاملة وسهنا بعد التقييم بالعرض الكاملة حيث
بلغت اعمدات تلك المسائل وما يلحقها من الوسائل لك
العدد المذكور والله السعان في كل الورود والصدف

مقدمة في الاجتهاد

لغة عبارة عن استقراغ الوسع في تحصيل الشيء ولا يستعمل
الا في ما فيه كلفة وشقة تقول اجتهدت في حمل القدر وانقو
اجتهدت في حمل النواة والشيء الخفيف جدا وهو ما حو من
الجهد ينفع الحميم وضهما وهو الطاقة والمشقة وقيل بالضم
في الماول والغني في الثاني وقيل بهما في الاول والغني في الثاني
وفي الغاية ايضا وفي الافعال بالغة واغتمال كانه عليه
صاحب الكشاف في قوله تعالى ما كسبت وعليها ما اكتسبت
واقصر لاسنوي في شرح المهارج على اخذ من الطام وقيله

ابن الاثير الشافعي اللغوي في النهاية واقتصر المتقاربان في
 التلويح على اخذه من الشقة واما معناها الاصطلاح فيقال
 الفخر الزندي في المحصول هو استفراغ الوسع فيما لا يلحقه فيه
 يوم مع استفراغ الوسع فيه واورد عليه انه يشمل على التكرار
 وانه غير مانع لدخوله ما ليس باجتهاد في عرف الفقهاء فيه
 كما لا يجتمع في العلوم اللغوية والعقلية والطبيعية و
 الامور العرفية وفي قيم المتلفات واروش الجنائيا وجهه
 الغلبة وطهارة الاواني ونحوها وقال ابن الحاجب تبعه
 العلامة في التهذيب هو استفراغ الوسع لحصيل ظن
 بحكم شرعي وقد بعدم اشراط التقفه في المجهد وتلايد
 عنه ونقص طورا باستفراغ العاجز عن الاستنباط وقد
 يلزم عنه بالعناية فتأمل وعرفه الفاضلان الامروني
 في الحاصل والبيضاوي في المتنازع بانه استفراغ المجهد في
 ذكره الاحكام الشرعية قبل المداينة الاحكام اذ احكام

الفقيه

منه

من ان يكون على سبيل القطع او الظن وفيه نظر اذ اجتمعا
 في الغلطات كما صرح به الامدي في الاحكام والرازي في
 المحصول وصدر الشريعة في التفتيح والعلامة جمال الدين الحلي
 قدس سره من اصحابنا في النهاية والتهذيب والشيخ ابنا
 في الزند وغيرهم قبل ولا بد من تعيين الاحكام بالفرع يخرج
 الاصولية اللهم الا ان نصل الشرعية بخطايات الشارح
 بافعال المتكلمين بالاقتضا والتخيير والوسع كما ذكر بعض
 الشارحين وفيه ما فيه وعرف العلامة في النهاية باستفراغ
 الوسع في طلب الظن بشيء من الاحكام الشرعية بحيث يبقى
 عنه اللوم بسبب التفسير قبل فايتنا الحثية خروج استفراغ
 الوسع في تحصيل حكم مع امكان المداينة فانه ليس كذلك وفيه
 نظر لان الاستفراغ لا يتحقق حقيقة مع امكان المداينة لا يخفى
 والحمل على الجواز لا يليق بالحدود كما هو واضح وامكان المداينة
 بالنسبة الى غير المستفراغ فيه وقادح ^{كيفية} الاجتهاد معقول بالشك
 فيستد ويضعف قد بر وقال شيخنا الهادي روج الله

في الزينة الأجر ملكه يقتضيه على استنباط الحكم الشرعي
والفرعي من الأصل فعلاً وقوة قريبة منه تنقض طرده بإشياء
الأحكام القطعية عن أصولها وإن اندفاعه بعدم صدق
الاستنباط هو فاعليه وقيل قيد من الأصل بخبره وفيه ثلث
وأما التقليد فهو لغة جعل الخلافة بالغنى ومنه التقليد
الذي للعائد إلى الج في الحديث قلوا الخيل ولا تقلوها
الأوتار قال ابن الأثير في النهاية أي قلوها طلباً
الجاهل على أعلاء الدين والدفاع عن المسلمين لا تقلوها
طلباً ونادى الجاهلية ودخولها التي كانت بينكم وفي الأصل
قول قول المجتهدين في الأحكام الشرعية من غير طلب دليل عليه
وقد يطلق على قول قول العالم مطلقاً وإن لم يكن مجتهداً
بل على قول قول المعصوم عليه السلام روي ثقة الإسلام أبو
جعفر محمد بن يعقوب الحلبي عن والده عن محمد بن عيسى عن
علي بن محمد عن سهل بن زياد عن إبراهيم بن محمد بن عيسى
قال قال لي أبو الحسن عليه السلام يا محمد إنك أنت تقليدكم الشرع

المحدث عن محمد

قال طبر

قال قلت قلنا وقلنا فقال لم أسألك عن هذا فلم يكن
عندي جواب أكثر من الجواب الأول فقال أبو الحسن عليه السلام
إن المرجية نصبت رجلاً لم تعرض طاعته وقلدوه وأنتم
نصبت رجلاً وفرضتم طاعته ثم لم تقلدوه فهم أشد منكم
تقليداً وأما الفتوى والحكم فقال شيخنا الشهيد في
قواعد الفرق بينهما مع كون كل منهما اختياراً عن حكم الله يلزم
الحلف عنه فاده من حيث الجملة أن الفتوى مجرد اختيار
عن حكم الله بأن حكمه في هذه القضية كذا والحكم إنشاء إطلاق
أو الزام في المسائل الاجتهادية وغيره مع تفاوت الملاك
فيها مما يمتنع فيه الخصمان من مصالح المعاش فيما أنشأ
يخرج الفتوى فانها اختيار والإطلاق والإلزام نوعان من
الحكم وغالب الأحكام الزام وبيان الإطلاق فيها الحكم
بإطلاق متجاوز لعدم ثبوت الحق عليه ورجوع أرض
بجوها شخص ثم أعرض عنها وعطّلها وبإطلاق آخر من يدين
ادعى رقبه ولم يكن بيته وتفاوت الملاك في مسائل الاجتهاد

يخرج ما ضعف منه كمدح كالعول ويجب نقض العصب
 وقيل المؤمن بالكافر فانه لو حكم به حاكم وجب نقضه ونقض
 المعاش يوجب العبادات فانه لا مدخل للحكم فيها فلو حكم الحاكم
 بصحة صلوة زيد لم يلزم منه ما يلزم ان كانت صحيحة في نفسه
 الا بهذا والافقي فاستدركوا الحكم بان مال التجار لا يكون
 اوان اليراث لا يحس فيه فان الحكم فيه لا يرفع الخلافة بل الحاكم
 غير ان يخالفه في ذلك نعم لو اتصل بها اخذ الحاكم من حكم عليه
 بالوجوب مثلاً لم يخرق نقضه فالحكم المجرد عن اتصال الحكم
 اختيار كالغنى واخذ الفقهاء حكمه باستيفاء قيم ولا ينقض
 اذا كان في محل الاجتهاد ولو استتمت الواقعة على امرين احدهما
 من مصالح العباد والاخر من مصالح المعاش كالو حكم بجمع من
 ادركه اضطرار الشعر وكان نائياً فانه لا اثر له في براءة ذمة
 النائب في نفس الامر لكن يوثق في عدم رجوعهم عليه بالاجرة
 وبالجملة فالغنى ليس فيها منع الغير من مخالفة مقتضاها
 من المفتين ولا من المستفتين اما من المفتين فظاهر واما

بالاحذ

من المفتين فلا ان المستفتي ان يستفتي اخر فاذا اختلفا
 عمل بقول الاعلم ثم لا يبرح ثم ينجبر مع الشاوي والحكم ان
 كان اثناء خاصا في واقعة خاصة وتقع الخلافة تلك
 الواقعة بحيث لا يجوز لغيره نقضها كالحكم حاكم بوثق
 ابن عم للابوين ونفع العم للاب وفي هذه المسئلة خال فانه
 يثبتي بخصوصه منع حاكم اخر بوثق به في العم والحال في هذه
 المسئلة لانه لو جاز له نقضها لجاز لآخر نقض الثانية ولم
 جاز فيؤدي الى عدم اشغال الاحكام وهو مناف للمصلحة
 التي لا جملها شرع نصب الحاكم من نظم امور اهل الاسلام ولا
 يكون ذلك منعا للخلاف في سائر الوقائع المشتملة على مثل
 هذه الواقعة اشئ وقال في موضع اخر في من الكتاب
 المذكور الفرق بين البوث والحكم ان البوث هو نفوذ
 الخطة كالسنة وشبهها السالبة عن المطاع والحكم هو انشاء
 كلام هو التزام او طاعة يترتب على هذا البوث وبينهما عموم
 من وجه لوجود البوث بدون الحكم في بعض الخطة قبل انشاء

ن في طريق الحكم
 احكام
 مسئلة

الحكم وكنهه لعل شوال وطهارة الماء ونجاسته وثبوت
 التحريم بين الزوجين برضاة ونحوه والتحليل بعد ذلك
 ويوجد الحكم بدون الثبوت كالحكم بالاجتهاد ويوجدان معا
 في نصوص الحق والحكم بعد ما **البحث الاول في وجوب**
الاجتهاد كفاية انفق كل محصيل الاصحاب
 على وجوب الثقة والاجتهاد سواء حكم بحوزة تقليد الميت
 او بعده الدلالة السميعة الدالة على وجوب الثقة
 وبقي كثير من توقف معرفة التكليف الواجب والحكم بين
 الناس في الحوادث المتجددة والوقائع الالنية عليهم والقول لهم
 عليهم السلام ان نلقي اليكم الامور عليكم ان تعرفوا غيرها ولا
 نعلم خلافا بين اصحابنا في عدم جواز الحكم لغير الفقيه البالغ
 رتبة الافتاء والاجتهاد وانه لا يجوز لغير المجتهد سؤا حكمي
 من حي او ميت وادعى عليه جماعة من الاجماع واختلفوا في
 كونه كفايا بغيره انه قام به من فيه كفاية سقط عن الثاني
 او عينيا لا يكون لذلك فالأكثر وزن على الاول بل ادعى عليه

الاجماع

الاجماع وبعض المتقدمين وثقيا حلب كالتقي ابن نجم في الصلاة
 والسيد في المحارم جرجان زعفران العلوي وغيرهما على الثاني واوجبوا
 على العوام الاستدلال قال شيخنا الشهيد روح الله ^{رحمه}
 في اوائل الذكرى والثغور منه يعرف بالاجماع الحاصل عندنا
 العلم عند الحاجة الى الوقائع والنصوص الظاهرة وانما ^{صل}
 في المنافع الاجابة وفي المضامى الحرم مع فقدان قاطع في
 ودلالة النصوص مخصوصة قال عطاء الله مرقدنا ودينه
 ما ذكره اجماع السلف على الاستغناء من غير تكليف لا تعرض
 لدليل بوجه من الوجوه مع ان ما ذكره لا يخرج عن التقليد
 عند التحقيق وخصوصا عند من اعترضه خيرا الواحد فان في
 البحث عنه عرضا عرضا او وقع الى كتاب قديم من كتبهم
 يغلب على الظن انه من نصائيف الشريف ابن زهره قدس سره
 يشتمل على الكلام والامور وفيه ايجاب الاستدلال عينيا على
 الجميع لا على الوجه الذي حكاه في الذكرى ولو لانه تلف في

الواقعة الاولى من الواقع التي جرت على هذا الزمان ثلثنا
 عبارة بعينها والعجيب انه ادعى انه مذهب المحصلين من
 وكيف كان فالذي اذهب اليه هو الاول كذا وجوزها
 قوله تعالى لا تقرب من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين
 ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون حمل للنفقة
 على معناه العرفي وانما المقوم على التقوى وهو الذي يغلب
 العلامة قدس سر عن ابي الحسين البصري واعتمد عليه المصنف
 والبيان الا انه لما متوقف على النفقة اذا الامر بالنفقة
 انما هو لاجله والمتوقف على النفقة انما هو التقوى قيل عليه
 ان النفقة بالمعنى العرفي اصطلاح طار بعد استقراء الشرع
 فلا يحمل عليه اطلاق الشارع اقول فيه نظر وان اطلاق
 النفقة والنفقة على معرفة الاحكام الشرعية عن ادلتها غير
 عزيز في الاخبار مشهور في الصداك السابق وقدم في نفقة الام
 محمد بن يعقوب النخعي في الحاشية باسناده عن علي بن ابي حمزة

والاعمال في النفقة
 من غير ان يكون
 مستقرا

قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول تفقهوا في الدين فان من لم يتفقه
 منك في الدين فهو اعرابي ان الله يقول ليتفقهوا في الدين ولينذروا
 قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون وباسناده عن المعقل
 بن عمار سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول عليكم بالنفقة في دين
 الله ولا تكونوا اعرابا فان من لم يتفقه في دين الله لم ينظر الله اليه
 يوم النفقة ولم يترك له عملا وباسناده عن ابيان بن تغلب عن ابي
 عبد الله عليه السلام قال لو ددت ان اصحابك رؤسهم بالسيا
 حتى يتفقهوا وعن محمد بن عيسى عن رواه عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال قال له رجل جعلت فداك رجل عرف هذا الامر ثم يفتنه
 ولم يفرق لي احد من اخواني قال فقال كيف يتفقه هذا في دينه
 وعن نضر الاحاق قال قال ابو عبد الله لا خير فيمن لا يتفقه من اصحابنا
 باسناده عن الرجل منهم اذا لم يستغن بغيره اصاب اليهم واذا
 اصاب اليهم اذخلوه في باب فلا لهم وهو لا يعلم وعن ابن ابي عمير
 عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا مات المؤمن النفي
 لم يفي الاسلام لم لا يسد ما شئ وعن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام

الصحيح

منه ولا يعلم منه
 النفقة من غير ان يكون
 مستقرا

عليه السلام

هذا من انما يترك
 من غير ان يكون
 مستقرا

قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله الفقهاء ائمة الرسل ما لم
يدخلوا في الدنيا قبل ان يرسول الله وما دخلوا في الدنيا قبل
اشاع السلطان فاذا فعلوا ذلك فاحذرهم على دينكم وفي
كتاب الكشي سميته الفقهاء من اصحاب ابي جعفر وابي عبد
الله عليهم السلام قال الكشي اجتمع العصاة على تصديق هؤلاء
الاولين من اصحاب ابي جعفر وابي عبد الله عليهم السلام وانما
اليوم بالفقه فقالوا فقه الاولين ستة ذراع ومعرفة
ابن خزيمة وبنو زيد وابو بصير الاسدي والفقيه بن يسار
ومحمد بن مسلم الطائفي قالوا وافقه الستة ذراعا وقال
بعضهم مكان ابي بصير الاسدي ابو بصير المروزي وهو ابي
ابن الجوزي وفيه ايضا سميته الفقهاء من اصحاب ابي
عبد الله عليهم السلام اجتمع العصاة على تصحيح ما يصح عن
هؤلاء وتصديهم بما يقولون وقرؤا لهم بالفقه من ذراعا
اولئك الستة الذين عدناهم وسميائهم ستة نفر جميل بن
دراج وعبد الله بن مسكان وعبد الله بن بكير وحماد بن عيسى

اسم عبد ربه وزيدون
تقريب سبعة
ما راى من الفقه
المشهور والظاهر
والله اعلم
والله اعلم

وحماد بن عثمان وابان بن عثمان قالوا وندم ابو اسحق الفقيه يعني
ثعلبة بن يمين ان افقه هؤلاء جميل بن دراج وهم اهل بيت
اصحاب ابي عبد الله عليه السلام وفيه ايضا سميته الفقهاء من اصحاب
ابي ابراهيم واصحاب ابي الحسن الرضا عليهم السلام اجمع اصحابنا على
تصحيح ما يصح عن هؤلاء وتصديهم بما يقولون وقرؤا لهم بالفقه من
ستة نفر اخرون دون الستة المقر الذين ذكروا هم في اصحاب ابي
عبد الله عليه السلام فهم يونس بن عبد الرحمن وسفيان بن يحيى بن
السابري ومحمد بن ابي عمير وعبد الله بن المعين والحسن بن محبوب
واحمد بن محمد بن ابي نصر وقال بعضهم مكان الحسن بن محبوب
الحسن بن علي بن فضال وفضالة بن ايوب وقال بعضهم
مكان بن فضال عثمان بن عيسى وافقه هؤلاء يونس بن عبد
الرحمن وسفيان بن يحيى وفي مقبولته عمر بن حنظلة المروزي
في الكتب الثلاثة لا يه الاثلاثة قلنا فان كان كل واحد اخبا
رجلا من اصحابنا فرضينا ان يكونا فالذين في حقهما واختلفا
فيما حكاه وكلاهما اختلفا في حديثكم قال الحكم ما حكم به اعدائهما

الهدى والحق
والله اعلم

وافقهما وأصدقهما في الحديث وأوردتهما ولا يلتفت إلى ما
يحكم به الآخر وروي داود بن الحصين عن أبي عبد الله عليه
السلام في رجلين اتفقا على عدلين جعلتهما في حكم وقع
بينهما خلاف فرضيا بالعدلين واختلفا لعدلان بينهما
عن قولهما فيما مضى الحكم فقال ينظر إلى نفسهما وأعلمهما بما
وأوردتهما فينفذ حكمه ولا يلتفت إلى الآخر وروي الحسن
محمد بن علي بن بابويه القمي قدس الله روحه فيمن لا يحضر
الغيبه عن الباقر الصافي عليه السلام أنما قال لا بأس أن يتم
الأهلي إذا رضوا به وكان أكثرهم قولا وافقهم وروي
الشيخ أبو جعفر الطوسي في التهذيب في الحسن عن الحلبي قال
قلت لأبي عبد الله عليه السلام جعلت فداك إني لما قضيت
سكي للفرق آتيت أهلي ولم أقم قال عليك بدنه قال قلت
لئلا أرتد ذلك منها امتنعتم فلما غلبتها فرضت بعض
شعرا بأسنانها فقال رجبها الله كانت أفعه منك
عليك بدنه وليس عليهما شيء وروي ثقة الإسلام في الحكم

عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن حماد عن حمزة عن زرارة عن جعفر
عليه السلام قال قلت له الصلوة خلف الجسد فقال لا بأس إذا كان
نيتها ولو لم يكن هناك أفعه منه وروي عنهم عليهم السلام قالوا
لا يعيد الصلوة نفيه وروي الشيخ في التهذيب في الصحيح عن
عبيد بن رزاة عن أبي عبد الله عليه السلام قال سأله عن رجل
لم يلحق ركعتين صلواتا قال يعيد قلت ليس يقال لا
يعيد الصلوة نفيه فقال إنما ذلك في الثلث والاربع وروي
الشيخ أيضا في الكتاب المذكور عن موسى بن القاسم عن الحسن
بن الحسين المولوي عن الحسن بن محبوب عن صفوان قال
سألت أبا عبد الله عليه السلام المرأة عن الرجل قال نعم إذا
كانت نعيمته مسلطة وكانت قد جئت ورب أم في خير
من رجل وروي الشيخ رحمه الله في الكتاب المذكور بأسنا
عن داود الرقي قال بينهما من قعود عند أبي عبد الله عليه السلام
من رجل ببدل خطاف مذبح فوثب اليه أبو عبد الله عليه السلام
خبره خطاف من يدك شوحي به الأرض ثم قال أما لكم أمرهم بهذا

وهو شارب بعد جوارحه
المصروف على الفضل
والسبب إلى الأرواح
في شرب الأرواح
وهو كمن الظاهر
في هذه المسئلة
على الداركة منظم

الرجل يركب في
الكتف كان في
منظم

ام ففتحكم اخبرني اي عن جدي ان رسول الله صلى الله عليه واله
 نهي عن قتال الستم منهم الخطاف الحديث وروي ثقة الاسلام
 في الخافي عن علي بن ابي ابيهم عن ابي عبد الله بن ابي عمير عن محمد بن
 حكيم قال قلت لابي الحسن موسى عليه السلام جعلت فداك
 فقصصنا في الدين واعطانا الله بكم عن الناس حتى ان الجماعة
 منا تكون في المجلس ما يسأل رجل صاحبنا عنهم المسألة
 ويخبر جوابها فيما من الله علينا بكم الحديث وغير ذلك من
 الاحياء التي لو استقيمت وجمعت بلغت كتابا مفردا
 فما قاله جماعة من الاعلام من ان اسم الفقه في الصدر
 السابق انما يطلق على علم الاخرة وبمعرفة آفات النفوس
 وخفايا الطوائف الاخلاص ودقايق مفسدات الاعمال و
 قواها الحاطة ببقائنا الدنيا وشدة المطالع على علم الاخرة
 واستيلاء الخوف على القلب لاعلم معرفة فروع الفقه في غاية
 السقوط والنجاسة لولا على ذلك بالآية المذكورة قالوا انما
 جعلوا المثل في الخوف في علم غايته للشفقة في الدين ولا

اهم

ربنا انما يثبت على تلك المعارف لاعلم معرفة فروع الفقه
 مثل الطلاب والمساواة والسلام فاسأل ذلك وهو وهم فاحش
 قلده فيه بعضهم بعضا فان المثل قد وقع في الآية الكريمة
 معطوفا بالواو على الشفقة لهما فاني ان للمتر وليس الثاني
 علم غايته للاول فانه انما يستقيم على تقدير عدم الواو
 كما لا يخفى على من له ادنى ايسر بالعربية واصل هذا التوفيق
 فاش من عيانا العلامة معالي الخشبي في الكشف فانه قال
 في تفسير قوله تعالى وليذكر قومهم ما هذا القطع ويجعلوا
 فرضهم ومهمهم في الشفقة انما يقومهم وارشادهم
 والنسب لهم لا ما يتجلى لغيرها من الاعراض الخفية وبما يورث
 من المقاصد الكريمة من الصدق والورع واليسر في البلا
 والشفقة بالظلمة في ملائمتهم ومراعاتهم ومناقضتهم
 بعضها وقشوراه الضار بينهم وانقلاب حالهم احوالهم
 اذ الخبير مدبره الاخر وشدة حوائجهم يدينونهم
 على ان يكون موثقا للعب دون الناس كلهم فما بعد هؤلاء

من قوله تعالى لا يريدون علواً في الآخرة ولا فساداً في الشهيق
بطولهم مع ان الغرض انما انما علموا حيلهم لا اطمعوا
المتقن وفيه ما لا يخفى مع امكان الدب عنه ينوع
من التحمل فامل وقيل ايضا الثقة في الاله هو
أخذ العلم عن النبي صلى الله عليه وآله وخلقنا له المصوب
عليه السلام الا اجتهادنا والاندلس بالرواية لا بالقول
اقول قد علمت فيما سبق ان الثقة اخذ الاحكام الشرعية
عن الكتاب او السنة او بحججها وبرجع بالاجتهاد
اليهما ولسانها لاجتهادها الا اخذ الاحكام كذلك اذا عمل
بالرأي والاستصحاب والقياس ليس بها من عندنا واما اجتهاد
فمن راجع في موضع تحقيقه الى السنة كما سياتي التنبيه
عليه واما مفهوم الخالفة بانواعه المشهورة ومنه يوم الواقعة
ومنصوص العلة فهي عند من قال بجحيتها تعلم من اللفظ
في اللغة العربية ويساق اليها الدهن السليم في المحاور
العرفية فرجعت الى الكتاب والسنة واما اصاله البراءة

فوقه

فهي مأخوذة من قوله عليه السلام الناس في سعة ما لم يعملوا
وما حجب الله عنه من العباد فهو موضوع عنهم ونحوها
واما الاستصحاب عند من قال بجحيتها فيمكن الاستدلال عليه
بقوله عليهم السلام ليس ينبغي لك ان تنقض يقيناً بشكاً بل
وتحتمل ان الكلام على خصوصيات هذه الطرق ليس كلاماً
على اصل الاجتهاد فان كثير من المجتهدين لا يقولون بجحيتها وقد
حققنا حقيقة الحال بنوفق الملك المعالي في عرض الرضا
فان قلت هذا بعينه ما عليه الاخباريون من اصحابنا
قلت نعم الا ان جماع من المناخرين تعللوا في شعاب الاجتهاد
وتعمقوا في تنقيح وجوه الدلائل وتوفد الجمع بين الروايات
ومنهم من عد الطعن في ذلك وركب الشطط ومنهم من اقتصد
ولزم الوسط واصل المسالك واحداً وان خاد بعض سالكيه
حتى وقع في الشبهة واما الاندلس فليس هو مجرد الرواية
كما لا يخفى على الناظر وان علم من خارج اسناده اليه انما الظاهر
ان الفكر المنعم للثقة فالتأويل من جهة المتفقين لا بالتأويل

وهم الذين يندرون قوتهم اذ رجعوا اليهم قال في الكشف
وفيه وجه اخر وهو ان رسول الله صلى الله عليه واله كان
اذا بعث بعثا بعد عز واثبوك وبعد ما نزل في المختلفين
من الايات الشكوكا سيبوا المؤمنين عن آخرهم الى التفرق
وانقطعوا جميعا عن اسماع الرعي والنفقة في الدين
التي من كل فرقة منهم طائفة الى الجهاد ويبقى اعقابهم
ينفقون حتى لا ينقطعوا عن النفقة الذي هو الجهاد
الكبير لان الجهاد بالحجة اعظم نرا من الجهاد بالسيف
وقوله لينفقوا الخيري من الفرق النافقة بعد الطوائف
الناشرة من بينهم ولينفذ قوتهم اي وليتفرق الفرق النافقة
قوتهم النافقين اذ رجعوا اليهم باحصلوا في ايام غيبتهم
من العلوم انتهى فالظاهر الذي هو قضية النظم العربي
هو الاول والظهر في الفيلين الطائفة النافرة الى المدينة
للفنقة وفي اخبار اهل العصمة سلام الله عليهم ما يدل
عليه كآيتاه في حواشي العالم المشهور بين المصولين

لاشك لا ايها علي حجة خبر الواحد ولهم في ذلك تقرير مختلف
وعلى كل منها اسئلة مسئلة فمن ارادها فليقف عليها من كتب
الاسئلة وقد استوفينا الكلام فيها في حواشي المعالم فلما رجع
ومنا قوله تعالى فسيأول اهل الدار ان كنتم لاتعلمون قالوا لا
باهل الذكر العلماء اما لان الذكر قد يطلق ويراد به العلم
وعليه حمل بعض الافاضل قول النبي صلى الله عليه واله باقر
اليراض الجنة قالوا يا رسول الله وما يراد من الجنة قال
خلق الذكر وراه الصدوق في تأخير كتاب من لا يحضره الفقيه
قال رحمه الله المراد بخلق الذكر محاسن العلم كما يشفا من
الخبايا ولا يتم لخلقهم عن ذكر الله به ونشر محمد سحبا
والعارف بالهبة وروى ثقة الاسلام في الحكا ما يشعر
بهذا فقد روى عن علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى عن نونس
رفعه قال قال لفرمان لابنه يا بني اخبر المجالس على عينك
فان رأيت قوما يذكرون الله تعالى فاجلس معهم فان تكن
عالمًا انتفعك علمك وان تكن جاهلا علمك ولعل الله ان يظلمهم

برحمته فتعرك معهم وإذا ما ثبت قوماً لا يدركون الله فلا تخلص
معهم فإن تكن عالماً بتفعلك عليك وإن كنت جاهلاً فليتركوك
جملًا ولعل الله أن يظلم بعقوبة فتعرك معهم ولا ذل إلا
بالذكر القرآن فإن اطلاقه عليه في الكتاب والسنة غير
والعلماء أهل الغار فون به المطلقون على حكمه
وأما تفسيرهم في الجبار بأهل العصمة سلام الله عليهم كما
استفاضت به أخبارهم عليهم السلام فليس حصراً لهم فهم كل
أهلهم أهل الأفراد وأفضل الأحاد مع أنه يمكن أن يقال أن ذكر
ظهر الآية وما في الأحاديث بطناً وللاية ظهراً وبطن وكلاهما
مؤكد على أهل التحقيق لأن الظاهر مذكور بالخطية بلغي
بالدرة وفيما نامل ومنها الآيات الدالة على السرور ورفع
الحجج على وجه العموم مثل قوله تعالى يريد الله بكم اليسر
ولا يريد بكم العسر ومثل قوله تعالى ما جعل عليكم في الدين
من حرج ومنها الأحاديث الدالة على ذلك أيضاً على وجه العموم
مثل قوله صلى الله عليه وآله بعثت بالحنيفية السمحة السهلة

وقوله عليه السلام ولا ضرر في الإسلام وقوله عليه السلام يسر
ولا تعسر وأقوله عليه السلام دين محمد حنيف وقوله عليه السلام
قد وسع عليكم الله عز وجل عليكم بأوسع مآدين السماء والأرض
وقوله عليه السلام أحب دينكم إلى الله الحنيفية السمحة السهلة
وروى الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه في الصحيح
عن سليمان بن جعفر الجعفري أنه سأل العبد الصالح موسى
بن جعفر عليه السلام عن الرجل ياتي السوق يشتري حبة فرا
لا يدرى أذ كنهه حرام غير ذكية أيسل فيهما فقال نعم ليس عليكم
المسألة أن يأخذ جعفر عليه السلام كان يقول أن الخوارج ضيعوا
على أنفسهم بجها لئلا أن الدين أوسع من ذلك ورواه الشيخ في
الصحيح عن أحمد بن أبي نصر قال سأله عن الرجل ياتي السوق
يشتري حبة وذكر نحوه إلى آخر ما تقدم وروى الشيخ
في الصحيح عن الفضيل بن يسار قال سئل أبو عبد الله عليه
السلام عن الحب يغسل فيشترى من الأرض في الأنا فقال
باس ما جعل عليكم في الدين من حرج ورواه ثقة الإسلام

في الحال في سبيل مغير عن الفضيل بن يسار المثنى بحاله الى
غير ذلك من الاجابات ومنها الاخبار بالدالة على ذلك المخصوص
وهي كثير وقد افردنا لها رسالة وذكرنا منها المعتبرة
منها قول الباقر عليه السلام بان بن نعلب اجلس في مسجد
واقت الناس فاني احب ان ارى في شيعتي مثلك ذكر
الشيخ في الفهرست والنجاشية في كتابه والعلامة في
الخلاصة وغيرهم وروي الصدوق في من لا يحضره الفقيه
باسناده الصحيح عن احمد بن محمد بن ابي نصر البرقي قال
حدثني حماد بن عثمان عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله البصرى
عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له ان ابني مات
وامي حية فقال اياك بن نعلب ليس لها شيء فقال ابو
عبد الله عليه السلام سبحان الله اعطيا سحما يعينني سدس
ومنها ما رواه الشيخ في التهذيب عن محمد بن علي بن
محبوب عن علي بن السندي عن ابيه قال سالت ابا
الحسن عليه السلام عن الرجل ياتيه من يسأله عن المسألة

وروي الشيخ في التهذيب عن الكوفي الكافي باسنادهم عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل سأل عن المسألة فقال له لا بأس به من ان يسأله

فيقول ان هو افق فيها ان يشع عليه يسكت عنه او
بالحق او يقينه بما لا يخوف على نفسه قال السكوني عنه
اعظم اجرا ومنها ما رواه الشيخ رحمه الله في الكتاب المذكور
عن محمد بن علي بن محبوب عن العباس بن معروف عن عبد الله
الرحمن بن المغير عن معاذ الهذلي وكان ابو عبد الله عليه السلام
يسميه الخوي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اني اجلس في
في ابني الرجل فاذا عرف الله يخالفكم اخبرته يقول غيركم
واذا كان من لا ادري اخبرته يقولكم وقول غيركم واذا كان
من يقول يقولكم اخبرته يقولكم فقال الرجل الله علكا
ورواه ابو عمرو الكشي في كتاب الرجال باسنادة عن معاذ
الهذلي يادني تعاوت ابويجب تغاير المصنوع ومنها
رواه الكشي عن علي بن محمد الفينبي حدثني الفضل بن شاذان
قال حدثني عبد الرحمن بن العزيز بن المهدي وكان جرس قبي
كاشيه وكان وكيل الرضا عليه السلام وخاصة فقال سالت
الرضا فقلت اني لا افكر في كل وقت فعن من اخذ

عن

معالم ديني قال خليفون بن عبد الرحمن وروي ايضا بسند
 معتبر هذا اكثر عن الحسن بن علي بن يقطين نحو ومنها ما
 رواه الكشي ايضا بسند معتبر عن عبد الله بن ابي يعقوب
 قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اني ليس كل ساعة افاك
 ولا يكره القدر من يحيى الرجال من اصحابنا وسالني وليس
 عندي كل اسالتي عنه قال فاني عنك عن محمد بن مسلم الشقي
 فانه قد سمع من ابي وكان عنده وجهها ومنها ما رواه
 ايضا بسند معتبر عن يونس بن يعقوب قال كما عند ابي
 عبد الله عليه السلام فقال اما لكم من مفتح اما لكم من
 مسرور ما يمنعكم من الخوف بن المعير النفي ومنها
 ما رواه الكشي رحمه الله عن محمد بن قولويه عن سعد بن
 عبد الله عن محمد بن عيسى عن احمد بن الوليد عن علي بن
 المسيب قال قلت للرضي عليه السلام شعبي بعيدا ولسن
 اصل اليك في كل وقت فمن اخذ معالم ديني فقال
 من ذكر يا بن آدم الفنى المأمون على الدين والدنيا قال

قال

بن المسيب فلما انصرفت قلت على زكريا بن آدم وسئل عن
 احتجبت اليه ومن الماذونين في الفتوى ايضا ابو بصير الحد
 ونزار بن اعيان وصفوا ان بن يحيى والفصل بن عمرو على
 بن حديد على ما رواه الكشي في كتابه ويشعر به حديث
 في الكافي في باب صلوة المجاهدة في طريقه سهل بن
 زياد ومنهم الفصل بن شاذان ومن المتقين عبد الله
 بن جندب ومنصور بن حازم ونوح بن شعيب وعبد
 الله بن ابي يعقوب وجران بن اعيان وحريز بن عبد الله
 السجستاني والريان بن الصلت وغيرهم وقد فصلنا ذلك
 في الرسالة التي اشرفنا عليها وقد تقدم تفصيل الفقهاء
 من اصحاب الباقر والصاق والحاطم والرضا عليهم السلام
 الذين اجعت عليهم الطائفة واذعنوا لهم من قولهم من كتاب
 الكشي رحمه الله ومن الاخبار والآلة على ذلك ايضا ما رواه
 الصدوق رحمه الله في كتاب كمال الدين وعام النعمة
 قال حدثنا محمد بن محمد بن عصام مروي عن الله عنه قال حدث

مع ان
 كتابي الحديث
 مستطاع

محمدين يعقوب الحلي عن الشيخين يعقوب قال سألت
 محمد بن عثمان العمري رضي الله عنه أن يوصلني كتاباً
 قد سألت فيه عن مسائل أسكنت على فروع التوقيع
 بخط مولانا صاحب الزمان عليه السلام اما سألت
 عنه واشدك الله وأما الخوارق الواقعة فأرجعوا
 فيها إلى رفاة حديثنا فانهم يجيئون عليكم وأنا حجة الله
 عليهم وهذا الحديث الشريف بهذا السند المذكور
 في كتاب الإحجاج للشيخ الجليل حدين أبي طالب
 الطبرسي رقع الله روحه وهو من الأخبار الدالة
 على عموم النيابة كما ينسب إلى الغم إلى السلام مثل
 حديث العجالة فإن من قال أنا نايب فلان أو فلان نائب
 علي بن أبي طالب فمعه معرفة أن نيابته قاملة ومنها ما رواه
 الكشي رحمه الله بأساده عن أبي الحسن أحمد بن حاتم بن
 ماهويه قال كنت إليه يعني أبا الحسن الثالث عليه السلام
 أسأله عن أخذ معالم ديني وكذا نحو أيضاً بذلك

وذكر في كتابه

فكتب إليهم ما فهمت ما ذكرنا فاصدق في ذلك على من في حينا
 وكل شرا لنفهم في من نألفهم كما فوكم أسأله الله تعالى
 وروى أيضاً بأساده عن علي بن سويد السائي قال كتب
 إلى أبو الحسن الأول وهو في السجن وأما ما ذكرته يا علي
 ممن أخذ معالم دينك فلا فاحذر معالم دينك عن
 غير شيخنا فانك أن تعدبهم أخذت دينك عن
 الحائنين الذين طأوا الله ورسوله الحديث فان الآ
 أنا دلت على الرجوع إلى الحديث من الشيعة ولا كلام
 في جواز لانه في الحقيقة رجوع إليهم عليهم السلام وأما الحكم
 في جواز الرجوع إلى اجتهاد المجتهدين وما يشبطه
 من القواعد الأصولية قلت الغرض هنا كون السقفة
 واجبا على الكفاية ورجوع العوام إلى العلماء من غير
 تكليفهم بطلب الدليل والبحث عن وجه الدلالة
 والخلو من الغامض أو كونه ضعيفا من المقادسة
 باعتبار السند والدلالة ونحو ذلك وقد أشرنا فيما

قلت م

سبق الى ما تفصل به السبعة هذه وقلنا ان المجتهد في
لا يعملون بالبراي والقياس والاستحسان العقلي بل لا
يدين استأدهم في ذلك الى الكتاب والسنة النبوية
او اثر صحيح ثابت الوجود عنهم علمهم علما او ظنا لكن
من المعلوم الذي لا يشبهه على ذي مسكة ان فهم المراد من
اخبار اهل العصمة سلام الله عليهم لا ينسحل محل الخبر حتى
يكون الناس سواسية ويكون فرضهم كلهم الرجوع الى البيت
الاخبار فان هذا مما لا يلزم منه محصل ولا ذومسكه كيف
والاخبار متداخلة والنواويل **ب** من الجانيين متغايرة
واقوال الطائفة مختلفة ووجوه التكاليف متغايرة
توقع وضعها كافيها المناظرين بل لا بد من توقع ذوقية
وغير مستقيم وفيهم تسليم وتشييع شديد ونخص كثير من
مراتب في كيف والجمع بين اخبارهم المختلفة واقاربهم
المتداخلة يوجب الى معرفة الكتاب والسنة والناصح
والمسوخ والحكم والمثابة والطلق والمقيد وغيرها

كما دلت عليها اخبارهم عليهم السلام وقد روي ثقة الاسلام
الحكاية عن علي بن ابي ابيهم عن محمد بن عيسى عن يونس عن
داود بن فرقد عن حدثه عن ابن شيرمه قال ما
ذكرت حديثا سمعته من جعفر بن محمد الا كما ذكر ان
يصلح عليه قال حدثني ابي عن جدي عن رسول الله
صلى الله عليه واله قال ابن شيرمه واقسم بالله ما كنت
ابوعلى جدي ولا جد علي رسول الله صلى الله عليه واله
قال قال رسول الله صلى الله عليه واله من عمل بالكتاب
فقد هلك واهلك ومن اتقى الناس بغير علم وهو لا يعلم
الناصح من المسوخ والحكم من المثابة فقد هلك واهلك
وقد نظرت الاخبار بوجوب عرض الخبر والكتاب
الكريم فان لم يوافق في موافقة روى ثقة الاسلام
في الحكاية في باب الاخذ بالسنة وشواهد الكتاب
اخبارا متكررة بهذا المعنى منها ما رواه في الصحيح عن
ايوب بن الحر قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول

في الرأب المسطر فافهم اسطره من جامع الثغرة الجليل احمد
 محمد بن ابي نصر بن علي عنه عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال ان ما علينا ان نلقى اليكم المصنف وعليكم
 ان نقرعوا وقيله ايضا عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن ابي
 الحسن الرضا عليه السلام قال علينا القاء المصنف وعليكم
 النفع وجامع ابن نطف من اشهر الاصول المعتمدة وهذا
 الاخبار كالنص في صحة الاستنباط والاستخراج من المصنف
 اليه مدها انما العصة سلام الله عليهم والقوانين التي
 قنوها والفتاوى التي وضعوها شبيها لمسا لك المتفق
 وايضا حاله انما الاستنباط وما يقال من ان المراد
 من هذا الاخبار هو ان استنباط الاحكام النظرية ليس من
 الرعية بل علينا ان نلقى اليكم نفس احكامه تعالى بقواعد
 كلية وعليهم استخراج الفتاوى الجزئية من تلك القواعد
 مثال ذلك قولهم عليهم السلام اذا غطت الحلال بالحرام
 غلب الحرام وقولهم عليهم السلام كل شيء فيم حلال وحرام

كل شيء مودود الى الكتاب والسنة وكل حديث لا يوافق
 كتاب الله فهو خرفي وروى في الصحيح عن هشام
 بن الحكم وغيره عن ابي عبد الله عليه السلام قال خطب
 النبي صلى الله عليه واله معنى فقال ايها الناس ما جاءكم
 مني بواقي كتاب الله فانا قلته وما جاءكم مني بواقي
 كتاب الله فلم اقله وامثال ذلك كثير وكذا يجوز
 الي معرفة اللغة منشا ونصها والحق اختلاف
 المعنى باختلاف الاعراب وتوقف فهم المراد عليه
 وقد اشار الصادق عليه السلام في صحيحه جميل بن دراجم الى
 معرفة الحق فقال اعربوا حديثنا فانا نعلم فصحها
 ولا بد من معرفة الجازات والكتابات والاستعمال
 لتوقف فهم المراد عليه وكذا يجوز الى الغلبة على استخراج
 الفرع من الاصل ما رواه زرارة وابو بصير عن الصادق
 عليه السلام انما قال علينا ان نلقى اليكم المصنف وعليكم ان نقرعوا
 ونحوه نقل الشيخ الفاضل محمد بن ادريس الجلي رحمه الله

الحطابون

في الرأب

ويجب ان يكون الفاضل مجتهدا عالما بفقه الكتاب والسنة
 ولسان العرب ومسايل الاجماع ليلا يقضى بما يخالفه و
 الخلاف ليعلم انه موافق لاحد من المذاهب واما يعرف فقه الكتاب
 اذا عرف النسخ من السور والخاص والعام والمطلق والمقيد
 والمجمل والمفسر الواجب والندب والمباح والسنة
 ومثل ذلك اشياء لا حصر لها الذي اجمع الاصحاب على بطلان
 موال القول بالركي والاستحسان والذي اجمعوا على كونه سائيا
 في الفاضل عموما ذكرناه ولو لا ذلك لزم الشاقص في كلام
 رحمه الله قال الاعلام الاجتهاد انما يطلق في الصدر السابق
 على ما يشاء من القياسات والاستحسان واللبس العامية
 والامارات الظنية المحضة الغير المقتضية من تلك المشاكات
 المقدسة وغير المجتلية من مدينة العلم الخارجة من بابها
 اما اطلاق الاجتهاد على اخذ الاحكام من القواعد الكلية
 والاصول الاملية اليه مدها انما العصة سلام الله عليهم
 فهو عرف جديد واصطلاح طاري ولهذا كان شاذجا لهم

بعض

غالب عن اختلاف الاخبار الواردة عنهم عليهم السلام او عن امكان
 اندراج الفرع الجزئي تحت قاعدة من كليتين متساويتين
 من كلامهم عليهم السلام او عن اختلاف افهامهم ضبطهم في
 معنى الخبر الواحد عنهم او اختلاف ضبطهم للفظ
 الخبر كما خلا في قوله عليه السلام من جد قبرا او مثل
 مثالا فقد خضع من الاسلام على ما نقله الصدوق
 رحمه الله في كتاب من لا يحضره الفقيه او خلا فيهم
 في وجه الجمع بين الاجزاء المختلفة او خلا فيهم في
 صحة الخبر وشروته وشذوذه ونحو ذلك واخلا فيهم
 في تحقق الجماع من العصا به عليه لانهم مجمعون على عدم
 جواز العمل بالقياس والاستحسان والراي والاجتهاد
 ونذكره التفهيم كما نقله العلامة رحمه الله في منهاج الكرامة وكتاب
 الالعين والشيخ الفقيه نجيب الدين يحيى بن سعيد
 رحمه الله في الجامع في كتاب القضاء قال رحمه الله اجمع
 اصحابنا على بطلان العمل بالقياس والاجتهاد ثم قال

بعض

الذي لا يحل حتى تعرف الحرام بعينه قد عده وقولهم عليهم السلام ليس
لك ان تنقض بغير ما بدا وانما تنقضه بغيره اخرج
مذموم اما اولها فلا سبق التشبيه عليه وانما ثانيا فلان
تحصيل الاصول بما ذكره خلاف الظاهر فانه اصطلاح
اصولي طائفي والاصل لغة يثبتني عليه الشيء وعليه
استقر العرف العام يخص بما ذكره بل يعجز ذلك وغيره
من الاصول المهمة من لدن اهل العصمة المقتضية من
مشكاة الراجحة بالآخر اليهم صلوات الله عليهم وكنو
فسرت الاصول بما ذكره فلا شك ان استخراج الفروع
الجزئية واحكام الحوادث المجردة من تلك القواعد
الكلية والقوانين المهمة يحتاج كما سبق التشبيه
عليه الى لطف وحجة فان النطق لا يذللح هذا
الجزئي الخاص تحت القاعدة الكلية لا ييسر لكل
احد وكثيرا ما يكون الاندراج غير قبيح وربما كان
الفرع ممكن الاندراج تحت قاعدة بين كليتين ظاهر

الذي لا يحل حتى تعرف الحرام بعينه قد عده وقولهم عليهم السلام ليس

التي

التي في يحتاج الى الترتيب فلا بد من الدق السليم والعقبة
الثابتة والنطق لا يذللح وقد اشار الصاق عليه السلام
الى ذلك فيما رواه ابو عمرو الكشي في اوائل كتابه باسناد
اليانيني على محمد بن احمد بن حماد المروزي المحدثي رفعه قال
قال الصاق عليه السلام اخرجوا ما زال شيخنا بعد ما يعجز
من رواياتهم عنا فاما الاندراج ففيه منهم فقهائهم يكون
محمدا فاقبل له ان يكون المؤمن محمدا قال يكون مفرقا
والمهم الحديث والحديث على نهجه اسم المفعول هو
الحديث الصائب كانه حديث بالامر لكمال فطنته
وحلة المعينة وهو الذي يسمى الان محمدا وهو النطق
لا يذللح الفروع الجزئية تحت الاصول المهمة وانما اذا
تسبعت كلام اصحاب التحقيق من اصحابنا المتقدمين
والمأخذين في المسننات والمسندة الى الاحكام الشرعية
وتطرب بعين الانصاف وجدته بالاجماع غالبا
من هذا الفرع اما الاختلافات التي بينهم فهي ناشئة

هذا قال هشام بن قولب الله في الحكمين ان بريرا اصلاحا
يؤتمن الله بينهما فلما اختلفا ولم يكن اتفاقا فلامر واحد
ولم يوافق الله بينهما علمنا انهما لم يريد الاصلاح ولم يزل
يقع بين قدامنا الاختلاف في القضايا والتشاجر
والجدالات والاحتجاجات كما وقع بين المناخزين من
الله عليهم جزو النعل والنعل بالعدة بالعدة فقدره
ثقة الاسلام في الكافي في باب ان الارض كلها للامام عليه
السلام عن علي بن ابراهيم عن السري بن الربيع قال لو كان ابن ابي
عمير يعدل بهشتام بن الحكم شيئا وكان لا يحب شيئا منه
انقطع عنه وخالفه وكان سبب ذلك ان اباهما لك الحضر
كان احدهما حال هشام وقع بينه وبين ابن ابي عمير ملاحة
في شيء من الامانة قال ابن ابي عمير الدنيا كلها للامام عليه
السلام الملك فانزله الى بها من الذين هي في ايديهم وقال ابو
مالك كذا كذا ملاك الناس الاما حكم الله به للامام عليه
من الفي والحسن والمعم فذلك له وذلك ايضا قد بين الله الاما

كلما احسن في الجمع بين الاخبار يقرب من ناوي لا في الشاخص
يدل على قوة تعرف وحكي عن زرارة بن اعين في قوله
عليه السلام ثلثة لا اتقي فيهم احدا شرب المسكر وكحل العينين
ومنع الحج انه قال لا يقبل عليه للم واجب عليكم ان لا
تتقوا فيهم احدا وكلما ثقل ثقة الاسلام في الحكمين
على عدم وجوب التلبيع بهم عليهم السلام وفي هذا كلام حرر
في حواشي الاستبصار هذا وقد وجدناهم كثيرا يطرحون
الحج باجماع العصاة على خلافه وقد يحتجوا ببعض
العله وما يجري مجرى محارفة الصدوق رحمه الله في
كتاب من لا يحضره الفقيه في باب الشقاق باسناد
القيمي عن محمد بن ابي عمير عن هشام بن الحكم انه سألوه
وبعض الخلفاء في الحكمين بصفتين عرو بن العاصم ابي
موسى الاشعري فقال الخلف ان الحكمين لقبوا بالحكم
كانا من يدين الاصلاح بين الطائفتين فقال هشام بل
كانا غير من يدين الاصلاح بينهما في الخلف من ابن قلت

وهذا

وقد

في كتاب الميراث من كتاب من لا يحضره الفقيه عن الفصل
 بن شاذان النسابوري عن ابي طاهر ثقاته اصحابنا المتقدمين
 من اصحاب الرضا والجاد والهادي عليهم السلام من اهل البيت
 واقر الان ادرج واستدل لايت اجتهاديه وبحت معه
 فيها ورد عليه ونقل عنه ثقة الاسلام الحليني في كتابه
 في كتاب الطلاق طاهر طاهر على طريقة اهل النظر والاعتدال
 والاجتهاد بل بعد غور من استباطهم وفيه ما يشعر به
 نظرا وبلوغه الغاية وقد حكم فيه بصفحة الضلوع في الامن
 المصنوعة ولا اعلم له في ذلك موافقا وحكي الامتناع عن
 بعض بن عبد الرحمن رحمه الله اقول لا غيبه جدا مثل
 وجوب الزكوة في جميع الجيوب التي يذهبها المكالم
 والميراث نقله الشيخ رحمه الله في الاستبصار وكون الجواب
 الاب اول بالميراث من ابن ابن الابن كما حكاه شيخنا
 رحمه الله في الدرر وحكي الشيخ رحمه الله في الاستبصار
 الثقة الجليل محمد بن ابي عمير في بحث وجوب العتق بالملوك

واردة بدم الاجتهاد والراي والتشيع على اهلها ومن هنا
 وقعت الشبهة على بعض المتأخرين فادعوا بطلان الا
 والتقليد فادعوا الى الاجتهاد على وجه يستفاد به
 اليقين على كل واحد من اصحاب الحرف والصناعات
 وارياب البلاد وهو من الحشنى الاوهام واضع الاعلا
 ومن تبع كلام الشيخ المفيد وكلام السيد المرتضى وكلام
 شيخ الطائفة في جعل الطوسي وغيرهم من الاصحاب
 قدما وحديثا ادعى باقائنا وعرفنا ان جميعهم في جميع
 الطبقات المتقدمة والمتأخرة هو ما حكيناها وقد
 علمت فيما سبق امين ان جماعة من الرواة عنهم عليهم السلام
 بالفتيا والفقاهة وتقليد الاخرين لهم وليس كل راو
 الحديث عالما بعناه ولا متفطنا للدلالة وفي الخبر النبوي
 المشهور قال صلى الله عليه وسلم سمع مقالتي فوعاها فادها
 كما سمعها فرب حامل فقه ليس بفقيه ورب حامل فقه
 الى من هو افقه منه وقد نقل الصدوق رحمه الله

حج

بذل

اشهر وقد بسطنا الكلام في هذه المباحث في رسالتنا
 المعولة في الاجتهاد والتقليد وفيما ذكرناه هنا كفاية
 والهادي
 اعلم ان طريق معرفة اجتهاد المجتهد حتى يجوز تقليده اما
 شهادة عدلين علمين بطريقه وما لا يدركه فله وبالمعا
 والمباحثة المطلعة على الحال العالم بها ولا يعيش في
 الممارس ان يكون مجتهدا بل يكفي فيه كونه من اهل البحث
 والممارسة عالما بطريق الاجتهاد وكذا ثبت باذعان
 العلماء مطلقا العارفين بالطريق ولا تعويل على
 اذعان غير العارفين به الا ان يتقدم اليه من القران ما
 يستفاد به العلم ويعتبر في الاذعان بلوغ حد الشيع
 وفي الاستبصار ورويته مشصبا للفتوى بشهادة الخلق
 واجتماع طائفة من المسلمين مطلقا عليه قول جزم
 به العلامة رحمه الله وجاء عنه من اصحابنا وثقا المحققين
 قدس سرهم في مختصر الاموال حيث حمله يجوز العاظمي

الكتاب في معرفة المجتهد حتى يجوز تقليده

الدين سعيد بن عبد الله الرازي قدس الله روحه
 صنف رسالة جمع فيها الاختلاف التي بين السيد المرتضى
 والشيخ المفيد رضي الله عنهما والهاها الى خمس وتسعين
 مسألة من مسائل الاموال قال ولو استوفيت الخلا
 بينهما الطال اشى وذكر الصدوق في الفقيه اختلا
 القدماء في جواز القنوت بالفارسية وحكي عن شيخه
 محمد بن الحسن بن احمد بن الوليد رضي الله عنه عن سعد
 بن عبد الله انه كان يقول لا يجوز الدعاء في القنوت
 بالفارسية وعن محمد بن الحسن الصفار انه كان يقول
 بالجواز ثم قال الصدوق رحمه الله والذي اقول به
 انه يجوز لي قول ابي جعفر الثاني عليه السلام لا بأس ان يسكن
 الرجل في الصلاة الفريضة بكل شيء يباحي ربه عز وجل
 ولعلم يرد هذا الخبر الكثر اجزم بالخبر الذي روي عن
 الصادق عليه السلام انه قال كل شيء مطلق حتى يرد فيه نهي
 والنهي عن الدعاء بالفارسية في الصلوة غير موجود

الشي

ابن يسهه وكيف يصنع به فتراضيا بهشام بن الحكم
اليه حكم هشام لابي مالك علي بن ابي عمير فغضب ابا
عمير ومجر هشام وقد وقع بين القدر ما خلا علم العمل
في الشؤون بالعدد فذهب كثير منهم الي ان شئ من
تكون يوما لا ينقص ابدا وهو مذهب الصدوق رحمه الله
وبالبحر فيه في كتاب الحضال وكتاب من لا يحضره الفقيه
حتى قال فيهم من خالف ذلك اني كانت في العامة ولا
يكلم الا بالفتية كايضا كان لا يكون مستورا فيرشد
ويبين له فان البدعة انما مات وتبطل بترك ذكرها
اشي مع ان والده الفقيه قال في سألته اليه علمه لعله
ان شئ من شأن يمينيه ما يصيب الشئ من النقص
وقد ذكر شيخنا الشهيد في اوائل الذكر ان الامم كان
يرجعون الي شريعة عند احوال الضوض ثمة منهم ما
وفي هذه اخبارهم عليهم السلام ان شئ من شأن يعينه تأييد
الشؤون والنقصان منها صحيحا من عثمان بن العاص

فيه

غات
قال

معتبرهم

الامم

عليه السلام وصحبه هشام بن الحكم وصحبه محمد بن مسلم عن الباقر
عليه السلام وصحبه الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام وصحبه منصور
بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام وصحبه محمد بن مسلم عن ابي
جعفر عليه السلام وصحبه السيد العامد الزاهد في الدين علي بن
طاووس الحسيني قدس الله روحه في كتاب لا يقال على الا
اختلاف قدما والاصحاب في ذلك كالشيخ النعمان الصدوق وصحبه
بن محمد بن توكويه والشيخ النعمان البميل محمد بن احمد بن داود
والسيد الفاضل الجليل الحسن بن محمد العلوي والشيخ الصدوق
محمد بن علي بن بابويه لقي والشيخ المغيرة عبد الله محمد بن محمد
بن النعمان وغيرهم واهم الفوائد هذه المسئلة رسائل منتقاة
ونقص بعضهم على بعض ومنهم من اختلفوا به في ذلك قلت
وقع الي من تلكا لرسائل سأل الشيخ المغيرة رحمه الله في
العمل بالرواية وابطال العدد حسنة المعاصد وافضة
الدلائل ونقل السيد السعدي ايضا في كتاب كشف
المحجة لشمس المجد الذي عكده لولد عن الشيخ العالم وطب

وغيرهم

ويكون موضع ملح بين الفريقين والانصاف انه لا ينبغي
الربح في انه قد يقع للعالم امارات تفيد الخرم بانصاف
بعض الافراد بالنقصان لاجل انه فيها ولا علم له بشيئا
كالعدالة الخلف في اسبابها التي لا يطلع على تحقيقها
الا المجتهد وقد مطلقا او بالتجزئي ان جوده تارة تفقد
معرفة على مسائل متعددة اجتهاديه والرجوع
فيها الي تقليد الغير يتوقف على العلم بعد الله قدوس
فيسد باب العلم بها وغيرهما من الامور والاحوال
فلا تسبعد ان تحصل له امارات فتعاضد تفيد
معرفة صحة اجتهاد المجتهد وان لم يعلم شيئا من علومه
وذلك كان يعلم بالخاطئة او الشامع تفقاه وورعه
وشدة ادراكه وكمال حرصه على تعلم العلوم الشرعية
وكثره مطالعة للعلماء المنفق على علمهم وثباتهم عليه
بالادراك والفضل واخبارا عن نفسه بذلك فانه
لا ينبغي الشك في ان انضمام بعض هذه الامارات

حاصل

الربيع

الي بعض مفيد المجزم لاكثر العوام خصوصا ذوي الفطن
السيمة من المشتغلين بالعلم المباحين بعاشق العلماء
ومخالطة الفضلاء وليس ذلك بأصعب من معرفة
النسب الثابتة بالمعجرات التي يحتاج الي تكلف العرف
بينها وبين السحر والتعبد والبرقيات والاعمال الغريبة
فتأمل

اختلف الامويون والفقهاء في جواز ذلك فاجاب
جميع من المحققين من ائمة الفقيهين كابي حامد الرازي
في المستصفى والفقهاء الاخرين في المحقق والمصنف في الاحكام
وسعد الدين التفتازاني في التلويح وغيرهم ومن اصحابنا
العلماء وابنه السيد فخر المحققين والشهيد ان وغيرهم
ومنعه آخرون منها ومنهم والحق ان فرض التجزي بمعنى
الاقتدار على سبيل بعض المسائل دون بعض على وجه
يساوي استنباط المجتهد المطلق امر جائز بل واقع والمنع
فيها يكاد يلحق الاربع بل بالاعنه والكتاب فان الامم

الربيع في بعض المسائل
وقفت في بعض المسائل
بعض الامم والفقهاء
في الجواب انهم قد
نقضوا

الربيع
والفكر
منه

الاكتفاء بشاهدة الغني متصلها ولا داعيا الى نفسه
ولا مدعيها ولا باقبال العامة عليه ولا انصافه بالز
والورع فانه قد يكون غالطا او مغالطا بل لا بد ان
يعلم منه الانصاف بالشرطي المعبر او ممارسة العلم
وشهادتهم له باستحقاقه منصب الفتوى انتهى وقال
السيد المرتضى علم الهدى روع الله روحه في كتاب الله
وللغاي طريق الى معرفته من يجب عليه ان يستغنيه
لانه يعلم بالخالطة والاحكام المتواترة حال العلم في البلد
الذي سكنه وشبههم بالعلم والسياسة والانصاف بالديا
ثم قال وليس يطعن في هذه الجملة بقول من يظن انفسيا
بان يقول كيف يعلم علما وهو لا يعلم شيئا من علومه
لانا نعلم ان الناس بالتجارة والصناعة في البلد وان لم
يعلم شيئا من التجارة والصناعة وكذلك العلم بالحق
وشئت الاداب انتهى كلامه زيدا كرامه اقول
ما افاده السيد المرتضى علم الهدى في غاية الجودة و

بحار

الثانية

المطابقة ولا ينافيه كلام الحق في مختصر الامور لانه انما
الاكتفاء بشاهدة متصلها داعيا الى نفسه وان كان
ورع الجوانب ان يكون غالطا او مغالطا وكذا اقبال الحق
عليه لانهم لا يقول على احبائهم واعيانهم ولا كلام في استفا
المستغنى العلم العادي بالاجار المتواتر والسياسة وخبر
الواحد المعشود بالقران الكثير يكون اهل لربنا الا
من اهل الاجتهاد كما افاده السيد قدس سره وكلام
الحق وحمد الله ليس نصافي منع ذلك ولا ظاهرا
وانما فيه عدم الاكتفاء بتصدية ودعوته الى نفسه حيث
لا يعضد مما يدفع احتمال كونه غالطا في ذلك
او مغالطا والخاص ان الدار على العلم العادي بليا فية
للافتاء والعلم الشرعي شهادة العدلين من اهل الما
او ما شاكلهما لا يجوز ظن المستغنى كيف تنق و يحل
كلام العلامة قدس سره على ما ذكره السيد المرتضى
عطر الله مرقدته وعلى هذا يرتفع التراجع من البين

وقد علم

المفتي

ربما كان على نوع خاص من الاحكام بل على صنف من نوع
اللائس بمذكره والاطلاع على ما حدث واستعداد النفس
يسبب ذلك استعدادا قريبا للعلم بذلك الحكم من دليله
وليس هذا منكر وكيف يمكن من يعلم بحجى الاقل والاعتماد
في العلوم الالية والطبيعية والعربية والعشوائية
والترسل وغيرها من الصناعات فان الفرق بينهما وبين
الاستعداد القريب لاستنباط الاحكام الشرعية الشرعية
حكم بارد واخراج من دود لا يرتكبه المنصف الحق
وبعد ظهر فساد ما قيل في كلامه في تجزي العلم بالاحكام
الشرعية الشرعية عن الادلة التفصيلية فعلا فان الاما
يجمع الاحكام الشرعية بالفعل غير مقدور لاحد غير
المعصوم عليه السلام ولو فرض مقدور فيه فهو ليس
بشرط اجها فانما الكلام في تجزي نفس هو القوة والملكة
التي تسمى اجها ذوا الطاهر انه غير معقول وانما التجزي
الاجتهاد الفعلي لا نفس القوة والحل من جزا احوالا

وقال السيد المرتضى

فكلام

ذلك فيرجع التراجع لعلنا وان ائنه قبل ان يكون انهم انتهى
وسقوطه يعلم مما حذرنا وبالحيلة فان تحقق تراجع في امكان
تجزي الاقل والاستعداد القريب وكما ينبغي في ضعفه
كما حققنا نعم يبقى الكلام في ان مثل هذا التجزي على
تعديل وقوعه فهل يجوز ان نصف العلم بمقتضى
اجتهاد كالمجتهد المطلق ام لا فنجاز نظر الى مساواة
للمجتهد المطلق حيث ان المفروض مساواة استنباطه
لاستنباط المجتهد المطلق ومن منع لحظ حوازل تعلق
المسئلة المجتهد فيها بامود ومبادي فير معلومة
للتجزي واجب بان المفروض حصول العلم بجميع ما
يتوقف عليه الحكم ولا حاجة الى الاطلاع على كل
الاحكام الاخر مثلا الاجتهاد في حكم متعلق بالقبلة
لا يتوقف على معرفة جميع ما يتعلق بالتكليف والطلا
والديات قطعنا في هذا اننا العلامة قدس سره

لا حجة في كلامه
في المنقضى

في التهذيب بقوله ونحوه نعلق العلوم بالجمهور في
 الغرض انتهى وقال بعض المحققين التحقيق عندي
 في هذا المقام ان فرض الاقلية على استنباط بعض المسائل
 دون بعض على وجه يساوي استنباط المجتهد المطلق
 لها انه غير منقطع ولكن التمسك في جوانب الاعمال على هذا
 الاستنباط بالمساواة فيه للمجتهد المطلق قياس لا
 يقول به نعم لو علم العلة في العمل بظن المجتهد المطلق
 هو قلة منه على استنباط المسئلة أمكن الاحتياط من باب
 منصوص العلة ولكن الشأن في علم المقدار النص عليها
 ومن المجازين ان يكون قلة منه على استنباط المسائل كلها
 بل هذا اقرب الى الاعتبار من حيث ان عموم القدر
 انما هو لحال القوة ولا شك ان القوة الكامنة ابعد عن
 احتمال الخطأ من الناقصة فكيف يستويان سلمنا
 ولكن النقول على ما ذكره المجتهد انما هو على دليل قطعي

منه في العلم

ان

العلم

منه في العلم

باجماع الأمة عليه وفرضا الضرر فيه واقضى ما ينصو
 في موضع النزاع ان يحصل دليل ظني على مساواة الجزئي
 للاجتهاد واعمال المجتهد عليه يعرض الى الدليل لانه
 تجري في مسألة الجزئي وتعلق بالظن في العمل بالظن
 وهو وجه في ذلك الى فتوى المجتهد المطلق وان كان ممكنا
 لكنه خلاف المراد اذ الغرض الحاقه ابتداء المجتهد المطلق
 وهذا الحاق له بالمقلد بحسب الدلائل وان كان بالعرض
 الحاقه بالاجتهاد ومع ذلك فالحكم في نفسه مستبعد
 لاقتضائه ثبوت الواسطة بين اخذ الحكم بالاستنباط
 والرجوع فيه الى التقليد وان شئت قلت تركب التقليد
 والاجتهاد انتهى اقول فيه نظرين وجوب الاول قوله
 ان التمسك في جوانب الاعمال على هذا الاستنباط بالمساواة
 فيه للمجتهد المطلق قياس لا نقول به في محل بحث اذ
 لعل ان يقول ان عرض المسئلة بالمساواة ان مسا

المطلق

استدل به على جوانب الاجتهاد والاستنباط من الأدلة السميعة
 يتناول مثل هذا المجتهد فيشاركه في جوانب الاجتهاد و
 الاستنباط وقد اسلفنا في البحث الاول جملة من الاجتهاد
 المأله على ذلك منها رواية زرارة وابي بصير عن الباقر
 والشافع عليهم السلام ورواية احمد بن ابي نصر البرقي عن
 ابن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام ورواية البرقي عن
 الرضا عليه السلام انهم عليهم السلام قالوا علينا ان نلقى الكليم الاصول
 وعليك ان تقر و قد بسطنا الكلام في ذلك ونقلنا الاخبار
 التي وقفنا عليها في هذا الباب في الرسالة المعروفة فان
 الاجتهاد والتقليد وهذا الاختيار وانه القرينة على
 اصل الذكر لا يخص بالمجتهد المطلق بل شتات المجتهد في ايضا
 انما قوله نعم لو علم العلة في العمل بظن المجتهد المطلق هو
 قلة منه على استنباط المسئلة أمكن الاحتياط من باب منصوص
 العلة اه مدفوع بان التعميم من مقبولة غير من خطلة

والفرض انما هو الاستنباط من الأدلة السميعة

وصحبه اليه خديجة ومكاتبه استحقاق يعقوب لفتا
 الزمان عليه السلام وفيما من الاجتهاد التي اوردنا
 في البحث الاول وما يجري مجراها من الاخبار ان العلة
 انما هي قلة منه على اخذ الحكم الشرعي الفرعي من كتاب الله
 عز وجل والسنة النبوية وكلامهم عليهم السلام الثالث
 قوله ومن المجازين ان يكون قلة منه على استنباط المسائل
 كلها بل هذا اقرب الى الاعتبار به بجهة عليه ان الاستعداد
 القريب من الفعل لاستنباط المسائل كلها نادرا والواقع
 جدا حتى قال بعض المحققين انه متعذر ومتعسر
 البعيد حاصل في صورة الجزئي فان تجري الاستعداد
 القريب من الفعل لا ينافي في عموم الاستعداد البعيد ثانيا
 ان ما ذكره الاستعداد عليه الاجتهاد كما سيقف اليه اشارنا
 وثالث ان ما ذكره تقريبا القريب ذلك من جهة
 الاعتبار خرج عن محل الغرض ومورد النزاع اذ هو كما

منه في العلم

منه في العلم

صرح به رحمه الله في أول كلامه واعترف بإمكانه هو مسأ
استباط المخبري لاستباط المحمدي المطلق وحينئذ فلا
يخفى كونه ابعدا من احتمال الخط كما لا يخفى الرابع
قوله ولكن التعويل في اعتماد ظن المحمدي المطلق انما هو
على دليل قطعي هو اجماع الأمة عليه وقصدا الصوري
به محل ثامن فان اجماع المعبر عندنا معاشر الانامية
هو ما يكشف عن دخول المعصوم عليه السلام بحيث يعلم
قطعا دخول قوله عليه السلام في حجة اقرانهم وقد حقق
المسند المذكور ذلك في كتابه واكثر التشنيع على
من يشأ هل فيه وبخلاف وعظم الخطب في ذلك وبالغ
وتنفي عن الاعتراض وتحققه على الوجه المعبر فيما يخص
ان كان من جهة دلالة الاخبار عليه فبوسع ما فيه من
الخروج عن المصطلح مدفوع بانك قد علمت تناول
الاخبار للمخبري ايضا وان كان من جهة تعلق اجماع

لهم

بالوجه المصطلح عندنا فحققت بحيث يعلم دخوله عليهم
فيه بمنوع الخامس قوله واعتماد المخبري عليه يعني
اليقين لانه مخبري في مسئلة المخبري وتعلق بالظن في
العمل بالظن مدفوع بان المخبري المتنازع فيه هو المخبري
في المسائل الفرعية اما المخبري في الاصول فجايزا جملها
كما نقله شيخنا البهائي قدس سره في الزبدة وغيره
فلا يلزم الدور كما ظنه رحمه الله وقد يقال اذا كانت
عند المسئلة من مسائل الاصول يكتف فيها بالظن لو كان
القطع في الاصول عندهم والحق انه غير لازم كما حذرناه
في محل البق ولو سلم فيمكن دعوى حصول القطع فيه بعد
الامارات ونظائر الاول كما يدعي في غير من مسائل
الاصول والحكام في الجميع واحدا ويمكن كونه اغلبيا
لا كليا كما قيل يمكن ايضا تخصيصه بالاصول المهمة
للاستباط لمباحث الاجتهاد والرجوع وقيل الملاد

الاصول الكلامية والعقائد الدينية خاصة وفيه بعد
والحق اشتراط القطع في الاصول خالي عن الدليل فان تناوله
اهل الخصيل وبخبر ذلك في مظنة اخرى السادس
قوله ومع ذلك فالحكم في نفسه مستبعد لا قضائية
شئت الواسطة في كلام طريف جدا اما الاطلا
الاستبعاد لاحدوي له هنا ويستبعد التعلق به في
من مثله رحمه الله واما ثانيا فلا نه لا بعد في ذلك
فيقلد فيما لم يخبر فيه واي بعد في هذا والفايان بالخبر
يلتزمونه وقد يستدل على جواز المخبري بآراءه
في الصحيح عن احمد بن عابد عن ابي خديجة سالم بن بكر
الجمال عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال ان يحاكم بعضكم
بعضا الى حكام الجور ولكن انظروا الى رجل سلك بعثا
من قضائنا فاجعلوا بينكم فانه قد جعله قاضيا
فحاكم اليه كذا او ردة رحمه الله في باب من يجوز التحاكم

فان

اليه من ابواب القضاء اذ الاحكام من كتاب من لا يخبر
الغنية وطريقة الى احمد بن عابد صحيح واما ابو خديجة
سالم بن بكر الجمال فقد وثقه النجاشي في كتاب الرجال
مكن ثبوته وقال انه روى عن ابي عبد الله وابي
جعفر عليهم السلام له كتاب يرويه عنه عنه من اصحابنا
وضعه الشيخ في الفهرست ووثقه في غير والوثوق
فيه مجال وان كان الوثوق لا يخلو من رجحان وقد
حققنا ذلك في حواشي البلغة وقواعد الخلاصة ولا
يخفى ان التمسك بالمشقة ومن التبعية يشهدان بالبد
فنازل وقال بعض الفضلاء لا بعد ان يقال ليس الواقع
من الاجتهاد المخبرية اذ الاطلاع على ما خضع الاحكام
المخبرية لا بعد ان يكون من المحال في الغادية ولهذا
نرى قول المحمدين وجماعة المحققين بثبوتهم
في كثير من الاحكام الشرعية انتهى أقول فيه نظر فان تعدد

لا

الاطلاع على ما خذ جميع الاحكام الجزئية اغايشكم تجزي
الاجرام الفعلية وليس هو موضوع النزاع كما قد حققته
فانه تجزي الاقله والاستعداد القريب لا شيا ولا حكم
فما لم يشر قال رحمه الله وبالحكمة يكون في الاجتهاد في الحاشية
العام الاجمالي بالاحاطة بجميع ما ورد فيها من النوازل
والروايات وغيرهما لا بد منه وله مدخل في الاستنباط
ولرب ان ذلك امر سهل اشق ولا يخفى انه مضاد
على المطلوب تكثير للمدعي بعبارة اخرى وحديث سهل
ذلك او صعوبة حديث آخر غير حديثنا الذي كما فيه
ثم قال لا يبعد حصول العلم القطعي بان ما يحتاج اليه
في الاجتهاد في الحاشية ليس بجاري عن مسائل
معدودة محفوظة فانا نجزم بان الادلة المتعلقة
بالحكام المطلقة لا مدخلية لها باحكام الصلوات وامثال
ذلك مما يعلمه من له ادنى رخصة بالمدرك انما هو

وهذا ايضا

وهذا ايضا لا يجدي نفعا اذ الكلام في جواز العمل المجزئي
بلجزمه في امكن الجزئي وظاهر ان امكانه لا يقتضي
جواز العمل المذكور كما تقدم تجزئ مع ان ما ذكره هو محل
النزاع وموضع الغرض وقد ذكر غير واحد ممن تقدم ذلك
قائل **الحاشية اربعة في ان العدة والمال ليسا اربعة**
ما هو في المسألة هذا المطلب مما لا كلام فيه بين اصحابنا
رضوان الله عليهم كما اشرنا اليه في البحث الاول ويذكر عليه
احبار معتددة منهم ما رواه ثقة الاسلام رحمه الله
في الحاشية في باب اختلاف الحديث عن محمد بن يحيى عن
محمد بن الحسين عن محمد بن عيسى عن صفوان بن يحيى عن داود
بن الحصين عن محمد بن حنظلة قال سالت ابا عبد الله عليه السلام
عن رجلين من اصحابنا بينهما منازعة في دين او ميراث
فتحاكما اليه السلطان او الي القضاء يحل ذلك قال من حاكم
اليهم في حق او باطل فاما حاكم الي الطاغوت وما يحكم له

قوله

فانا ياخذ حسنا وان كان حقا ثابتا له لانه اخذ بحكم الطاغوت
وقد امر الله بكفره قال الله عز وجل ليكن يدوان يتحاكما
الي الطاغوت وقد امرنا ان يكونوا به قلت كيف يصنعوا
قال ينظرون من كان منكم قديرا حديثا وقطعة كلاما
وعلمنا وعرفا حكما فامروا به حاكما فاني قد جعلته
عليكم حاكما فاحكم بحكم فلم يقبل منه فانا استوف بحكم الله
وعلينا رد والراد علينا اللاد على الله وهو على حد الشك بالله
قلت فان كان كل رجل يختار رجلا من اصحابنا فربما ان
يكونا الناظرين في حقهما واخلفا فيما احكما وكلاهما اخلفا
في حديثكم قالت الحكم ما حكم به اعدلها وافقرها او صدقها
في الحديث وامرهما ولا يلتفت الي ما يحكم به الاخر قال
قلت فانهما عدلان فربما ان عند احدهما بينا لا يفضل واحد
منهما على الاخر قال فقال ينظران الى ما كانا من روايتهم
عنا في ذلك الذي حكاه به الجمع عليه من اصحابنا فبوخذ

اخيرا

من حكما ويترك الشاهد الذي ليس مشهورا عند اصحابنا فان
الجمع عليه لا يرب فيه وانما هو من ثلثة امرين رتبة
فيشيع وامرين غيبه فيجيب وامر مشكل يرد عليه الى الله
والي رسوله قال رسول الله صلى الله عليه واله خلال
بين وحدام بين وشبهات بين ذلك فمن ترك الشهات
نجان المحرمات ومن اخذ بالشبهات اذ ترك المحرمات
وهلك من حيث لا يعلم قلت فان كان الحاصل عنكم مشهورا
قد رواه القضاة عنكم قال ينظر فما وافق حكمه حكم الكتاب
والسنة وخالف العامة فبوخذه ويترك ما خالف
حكمه حكم الكتاب والسنة ووافق العامة فليجعلت
فذلك اذيت ان كان الفقيهان عدلا حكمه من الكتاب
والسنة فربما اخذ الجزئين موافقا للعامة والاخذ
مخالفا لهم باي الجزئين يبوخذ قال ما خالف العامة
فقيه الرشاد جعلت فداك فان وافقها الجزان

جميعاً قال ينظر إلى ما إليه ميل حكاهم وقصاهم فيترك
ويؤخذ بالآخر قلت فإن وافق حكاهم الخبرين جميعاً
قال إذا كان ذلك فارجعه حتى تلقى أمامك فأرى
الوقوف عند الشبهات خبر من الأقام في الطحا
ورواه الشيخ في التهذيب فيزياد أن القضاء عن
محبوب عن محمد بن عيسى إلى أحد السند ورواه الصدوق
في من لا يحضره الفقيه عن داود بن الحصين عن عمار بن
عن أبي عبد الله عليه السلام والمثنى بحاله وأورد في المحلى
صلته في كتاب القضاء أيضاً وهو خبر مشهور مقبول
عند الأصحاب وفيه فوائد كثيرة سنشير إليها فيما بعد
وروى أيضاً الحديث الثلاثة قدس الله أرواحهم بسند
عن داود بن الحصين عن أبي عبد الله عليه السلام في رجلين
انفعا على عدلين جعلاهما بينهما في حكم وقع بينهما
خلاف فوضيا بالعدلين واختلف العدلان بينهما

نور

من قول الإمام أبي الحكم فقال ينظر إلى فقههما وأعلمهما
بأحد بشنا وأمرهما فيفسد حكمه ولا يلتفت إلى الآخر
وعن أبي خديجة قال بعثني أبو عبد الله عليه السلام إلى أصحابنا
فقال قل لهم إياكم إذا وقعت بينكم خصومة أو ظلمى
بينكم في شيء من الأخذ والعطاء أن تاكلوا إلى أحد من هؤلاء
الناس أجعلوا بينكم رجلاً ممن عرف حالنا وحرامنا
فإني قد جعلته عليكم قاضياً وإياكم أن يحاكم بعضكم بعضاً
إلى السلطان الجائر وقد نقلنا في المسئلة السابقة رواية
أخرى عن أبي خديجة عن أبي عبد الله عليه السلام من
طريق الصدوق رحمه الله قال إياكم أن يحاكم بعضكم بعضاً
إلى أهل الجور ولكن انظروا إلى رجل منكم يعلم شيئاً من
قضايانا فأجعلوا بينكم فإني قد جعلته قاضياً فيما
إليه وروى إمام الحديث الثلاثة قدس الله أرواحهم
أيضاً طيب الله مضجعه في كتاب من لا يحضره الفقيه

بأسأله الشيخ عن حريز عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه
السلام قال إياكم أن يحاكم بينه وبين أخيه مما دأب في حق
فدعاه إلى رجل من أخوانكم ليحكم بينه وبينه فإني
أضاهي أفعه إلى هؤلاء كان بمنزلة الذي قال الله عز وجل
ألم نؤتي الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزلنا وما أنزل
من قبلك يزيدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمرنا
أن يكتفوا به وقد أسلفنا مكائبة أسخو يفتقون
عن صاحب الزمان عليه السلام الدالة على عموم النيابة
نروى الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه عن
أبي المومنين عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله اللهم ارحم خلفائي قبل يارسول الله ومن
خلفاؤك قال الذين يأتون بعدي ويروون حديثي
وسنتي وهو يدل على عموم النيابة أيضاً فأمس فان
قبل مقتولته عن عمار بن حنظلة ورواية أبي خديجة وما

مشاي

شاهداً من الأخبار المروية عن الصادق عليه السلام أن ذلك
على نصبه عليه السلام للتصديق الشرايط في عصر وزمان ما
فلا يلزم تعديده إلى غير من الأعصار لما ذكره الأصحاب
رضوان الله عليهم في القضاء أن النائب ينحل عتوت
الامام قلنا ذلك لما هو في المنصوب الخاص كما هو مع
أن انزعاله بعوت الامام محل التراجع بينهم فقد ذهب
جماعة من الأصحاب إلى عدم انعزاله أما المنصوب
العام فقد نقل الإجماع على عدم انعزاله بذلك جماعة
منهم الشيخ الشهيد الثاني قدس سره في شرح الأشتر
قال ويعلم ذلك من إجماع الأصحاب على نفوذ حكم الفقيه
الإمام للشرائط في حال الغيبة وجواز إقامته للحدود
وغيرها وجوب مسأعته والارتفاع إليه فكيف حكم
بانعزاله أو بشك فيه مع هذا الإجماع انتهى أقول
في دعوى الإجماع على جميع ذلك تنظر ظاهره فإن الخلا

من جلة أفاضل محدثي

مشهور وفي كتب أصحاب موطر وإن كان الجواز
 قويا ويشهد له ما رواه الصدوق عن أبيه
 في كتاب من لا يحضره الفقيه باسناده عن سليمان
 ابن داود المتوفي عن حفص بن غياث قال سألت
 أبا عبد الله عليه السلام عن يقيم الحدود السلطان أو
 القاضي فقال إقامة الحدود إلى من إليه الحكم وبه
 جزم إسحاق بن يعقوب والمرسله المنقولة عن الفقيه
 ونحوها قاله على عموم النيابة فأنزل

الشهيد الثاني قدس الله روحه في شرح المعنى في كتاب

قال شيخنا

الشهيد الثاني قدس الله روحه في شرح المعنى في كتاب
 القضاء لتحقيق الاجتهاد بعرفة المقدمات الست
 وهي الكلام والأصول والنحو والتفريع ولغة العرب
 وشروط الأدلة والأصول الأربع وفي الكتاب و
 السنة والاجماع ودليل العقل والعنبر من الكلام

نحو

يعرف به الله تعالى وما يلزمه من صفات الجلال والإكرام
 وعذله وحكمته وبقية نبينا محمد صلى الله عليه وآله
 وعصمته وأمامته الأئمة عليهم السلام كذلك يحصل الوثوق
 بخبرهم ويحقق الحق به والتصديق بما جاء به النبي صلى
 الله عليه وآله من أحوال الدنيا والآخرة كل ذلك بالدليل
 التفصيلي ولا يترتب الزيادة عن ذلك بالأطلاع على
 ما حققه المتكلمون من أحكام الجواهر والأعراض وما
 اشتملت عليه كنية من الحكمة والمقدمات والأغراض
 وأجوبة الشكوك وأن وجب معرفته كفاية من
 جهة أخرى ومن ثم صرح جماعة من المحققين بأن
 الكلام ليس شرطاً في النفاذ فانما يوقف عليه
 منه مشترك بين سائر المتكلمين ومن الأصول ما يعرف
 به أدلة الأحكام من الأمر والنهي والعموم والخصوص
 والأطلاق والتقييد والأجمال والبيان وغيرهما التي اشتملت

بعض ما يعرف به أدلة الأحكام من الأمر والنهي والعموم والخصوص والأطلاق والتقييد والأجمال والبيان وغيرهما التي اشتملت

عليه مقاصد ومن الحقوق التفريع ما يختلف المعنى باختلاف
 يحصل بغير معرفته المراد من الخطاب ولا يعتبر الاستفهام
 فيه على الوجه الثام بل يكفي الوسط منه فمادون ومن
 اللغة ما يحصل به فهم كلام الله ورسوله ونوايه
 عليهم السلام بالمحفظ والرجوع إلى الأصل مع شتمل على معاني
 الألفاظ المتداولة في ذلك وبمستزاد الأدلة معرفة
 الاشكال المترتبة والاستشابة وما يوقف عليه
 من المعاني المفردة وغيرها ولا يشترط الاستقصاء في ذلك
 بل يقتصر على المجزئ منه وما زاد عليه فهو مجرد تفصيل
 للمعنى ترجيحاً للوقت والمعنى من الكتاب الكريم
 معرفة ما يتعلق بالأحكام وهو مخوف من حمايته أي بما
 حفظها أو فهم مقتضاها بالرجوع إليها متى شاء وثبت
 على معرفة الناسخ منها والنسخ ولو بالرجوع إلى الأصل
 يشتمل عليه ومن السنة جميع ما اشتمل عليها على الأحكام

ولو في أصل صحيح رواه عن علي بن حسين عن النبي صلى الله
 عليه وآله أو الرتبة عليهم السلام ويعرف الصحيح منها الحسن
 والموثق والضعيف والموقوف والمرسل والمتواتر
 والأحاد وغيرهم من اصطلاحات التمهيد وثبت في
 الحديث المتفق اليها في استنباط الأحكام وهي أمور
 اصطلاحية توقفت على ما بحث عليه وتدخل
 أصول الفقه معرفة أحوالها عند التعارض وكثير من
 أحكامها ومن الاجماع والخلاف أن ما بقي به الخلاف
 الاجماع أما بوجود موافق من المتقدمين أو بغيره فله
 على أنه واقعة مجتدة لم يبحث عنها السابقون بحيث
 حصل فيها أحد الأمرين لا معرفة كل مسألة اجعل عليها
 أو اختلفوا ودلالة العقل من الاستصحاب والبراهين الأصلية
 وغيرها داخلية في الأصول وكذا معرفة ما ينتج به من
 القياس بل يشتمل كثير من مختصات أصول الفقه كالتمهيد

المراد

والخلف الامولى بل ان الحاجب على ما يحتاج اليه من شرائط
الدليل المدون في علم الميزان وكثير من كتب التحقيق ما يحتاج
اليه من الترتيب نعم يشترط ان يكون مع ذلك كله افاق
له فوقع يتمكن بها من مزايا الصنيع الى اصولها وانشائها
منها وهذه هي العدة في هذا الباب ولا تفصيل لتلك
المقدمة قد صارت في زماننا سهلة للشرح ما حقه
العلم والفهم فيها وفي بيان اسماؤها وانما ذلك المقوم به
الله تعالى بعينها من يشاء من عباده على وفاء حكمته ورحمه
ولكنه المجاهدة والممارسة لها في مدخل عظيم وتخييل
والذبح جاهدوا فينا المهديهم سبلنا فان الله مع الصالحين
فاذا تحقق المفق بهذا الوصف وجب على الناس الترافع
اليه وقبول قوله والتمس حكمه لانه منصوب من
الامام عليه السلام على العموم لقوله انظروا الي رجل منكم قد
مروى حديثنا وعرفوا حكمنا الى اخر الحديث اقول ان

ص

جعل الكلام من مقدمات الاجتهاد بحيث يتوقف عليه
محل بحث اما اول فلان ادلة المعارف المحسنة لا
قريبة التناول والمعتبر منها ما يقين به النفس يحصل
به الجزم ولو كان اقتناعا وكلا لو كان على غير الحق يقين
علم الحد واليقين ان كثر حوايه وهذا العهد كاف في
الايان ولا دليل على اعتبار اكثر منه ومعلوم ان هذا
العلم لا يوجب الى علم الكلام وامانا نيا فلما كان الاستدلال
بالادلة السبعة للجازم بالمعارف تعليل كما صرح به
جماعة من المحققين منهم العبداني في التبيين والتفتا
في التلويح شرح التوضيح على ان الذي يظهر وجوب الاستدلال
في المعارف وان لم يكن شرطا في الايمان والتمسك الجازم من
وان اشبه ترك النظر وقد وضحت ذلك في شرح الباب
الحادي عشر ثم انه لم يذكر على المعاني والبيان وقد ذكرها
جماعة منهم العلامة التفتا زيني في التلويح ولا بعد اعتبار

لا سيما البيان لتوقف معرفة المراد من خطباء الشايخ
عليه وفي قوله ومن الاجماع والخلاف ان ما يفتي به
لا يخالف الاجماع الى نظر فانه وان اشتهر بين القوم
الخاصة والعامه فهو خلاف التحقيق لان الاجماع
عندنا هو ما يكشف عن دخول المعصوم قطعا بحيث
يعلم دخول قوله عليه السلام في جملة افعال المجعدين جوازا
كاتبته عليه الحق قدس الله روحه في اوائل المعشرين
حيث قال واما الاجماع عندنا فهو جهة بانتم المعصوم
عليه السلام فلو خلا المائة من فقهاءنا عن قوله لما كان
جهة ولو حصل في اثنين لكان قولهما جهة لا باعتبار
اتفاقهما بل باعتبار قوله فلا نفق اذن من يتكلم في
الاجماع بانفاق الخمسة والعشر من اصحاب
جبهته بالباقيين الا مع العلم القطعي في الجملة اشى كلاما
زيد الكرمه وقال شيخنا الشهيد الثاني قدس سره

بدخول الامام

ص

في شرح الشرايع في كتاب الوصايا عند قول المحقق قدس سره
مرحمة ولما اوضح له بآيته فقيل الوصية انفق عليه
اجماعا انما معناه الاجماع انما يكون جهة مع تحقق دخول
قوله المعصوم في جملة افعال المجعدين ودخول قوله
عليه السلام في هذه المسئلة ونحو ما من المسائل النظرية غير
معلوم قد نقل المحقق قدس سره مشهورا به ومختصا
له ثم قال وهذا يظهر جواز مخالفة الفقهاء المتأخرين
من المتقدمين في المسائل التي ادعوا عليها الاجماع اذا قام
له الدليل على خلافهم وقد اتفق ذلك كثير لان رتبة
التقدم مسامحة بين الناس اشى كلامه وهو في غاية
المجودة وقال في شرح الشرايع ايضا في بحث العدل
من كتاب الشهادة ان ينبغي ان يراد بالاجماع الذي
يقع مخالفة فيما اجماع المسلمين او اجماع الاسامية
مع العلم بدخول قوله المعصوم عليه السلام في جملة قولهم لان

في اخرهم قوله

جينة الاجماع في قوله على مقتضى اصولهم لا مطلقا ^{٢٢} اجما
اذ لا يعرف بقول غير المعصوم منهم مطلقا وما لم يعلم
دخول قوله عليه السلام في قولهم لا يعرف بقولهم وان كان القابل
وقد نادى بعضهم فسمى مثل ذلك اجما قابل سمي المشهور
اجما وما خلافة مثل ذلك غير قاض بوجه من الوجه
كما تقتضيه قواعدهم الدالة على جينة الاجماع فثبت
لذلك ليله تنفع في العلق اغلظا بظاهر الاصطلاح وانما
على الدعوى هذا كما مذكور ناه بطوله لعظم فايدته وكثر
محصوله وما ذكر في شرح البلغة من اقتفاء اثر
الجماعة كان في اوائل حاله وقد ذكر في القاضل الحق
الشيخ حسن في بعض كتبه انه كان في اوائل امر مقتضيا
ان الجماعة جامدا على طريقهم وفي اخره انكشف له
ان التحقيق خلاف ذلك فوضحه في شرح الشلبي
وقد حققنا حقيقته الحال في رساله مفرقة والله

موضوع
نقله

الهادي

الهادي ثم فيهما فوايدهم ثم تسفاد من مقبوله غير
خطلة السابقة فوايد جمعة واحكام مهم منها حرة
الحاكم الى قضاء الجوز في حوا كان او باطل ومهاجر ما
يحكم به وان كان حقا وقد علله عليه السلام باخذ اياه بحكم
الطاغوت وعلى علم جواز اخذ بحكم الله تعالى قد امر
بالكفرية والطاغوت الشيطان مبالغة من الطغيان
والمراد به من يحكم بغير الحق لغو طغيانه او كشيته به
اولا ان الحاكم اليه تخالم اليه حيث انه الحامل له على الحكم
مع عدم اهليته وليا فانه كما يشعر به نية الابه
ويريد الشيطان ان يضلم ضللا لا يعيلا وروي عن
امير المؤمنين عليه السلام انه قال كل حكم حكم بغير قولنا
اهل البيت فهو طاغوت ولو اضطر الي الحاكم الي
الطاغوت كما اذا لم يوجد هناك عدل او كان خصمه
لا يرضى بالحاكم الى العزل ففي كل ما ياخذ بحكم مع كونه

هو كونه
مقتضى

حفا ناسا له في نفس الامر حثا قويا لانه كما قد
اضطر الى الحاكم اليه من غير ارادة واختيار قبل ولعل
هذا هو السببي قوله تعالى يريدون ان يتحاكوا الى الطاغوت
دون ان يتحاكوا ثم يظهر الجرح من المأخوذ بحكم الطاغوت
مطلقا سواء كان عينيا او دينيا والظاهر التخصيص
بالدين اما العين اذا كانت حقا المذهب في الواقع فلا يجوز
الحاكم الى الطاغوت ومنهم من تكلف فجعل سحنا في
قوله عليه السلام فانما ياخذ سحنا مفعولا مطلقا لا مفعولا
به وجعله صفة لتصله محذوف هو الاخذ فيكون
الاخذ حراما دون المأخوذ ولا يخفى ما فيه لفظا ومعنى
ولو كان الحاكم هو العدل الفقيه الجامع لشرائط الانفا
والحكم وانما اخذ حقه منه بقوة سلطان الطاغوت
لوقوف اخذ على الاستعانة به فالظاهر الجرح وعدم
تحريم الحق المأخوذ بذلك ومنها ان كل حاكم من غير اهل

طائفة

طاغوت وقد تقدم تحقيقه ومنها تحريم مخالطة
قضاة اهل الخلاف وموادتهم للامر بالكفر بهم وله شواهد
من الاخبار ومنها الامانة للفقيه الجامع لشرائط
الافتاء في الحكم والقضا ومنها هم الاجتهاد
للاحكام قيل ومنها علم تجري الاجتهاد لكان الجمع
المضاف في قوله عليه السلام وعرف احكامنا ويمكن حمل
الجمع على الجنس المجعبي جميعا بينها وبين رواية ابي حنيفة
وفيها من الادلة الدالة على التجزي وقد تقدمت في
البحث الثالث ومنها وجوب اقباعه فالرضي به
حكما على المكلفين ومنها ان ما يحكم به المجهل هو حكم
عليهم الا ومنها ان الاستخفاف به استخفاف بحكم
الله وكذا الرد عليه رده عليهم وهو رده على الله تعالى
ومنها انه مع تعدد الحاكم يرجع الى العلم والعدل و
ظاهر الحديث وان كان يقتضي اجتماع الوصفين

العدل

الآن الاكتفاء بأحد ما وتفيهم الاعلالم الاعدل هو المعروف
بين الاصحاب بتليل من خارج وهو ان الفن الحاصل
يقول الاعلالم القوي في الفتوى انما استغفار من العلم الامني
الوجع والوجع الذي عنده يخرج عن الفتوى بالاعلم فلا
اغنيا ديوان روع الاخر فامل ومنها كون الشهرة
مرجحة نظر الى قوله عليه لم ويترك الشاذ الذي ليس
مشهورا عند اصحابك ومنها كون الاجماع حجة
لقوله عليه لم فانه المجمع عليه لا ريب فيه وفي استغفار
هاتين من ذلك نظر فان المراء بالجمع عليه لا يريب
فيه فهو المشهور بينهم المنفق عليه وراوية
المعروف بين اصحابهم عليه لم ولهذا قال ويترك الشاذ
الذي ليس مشهورا وبالجملة فشهد الخبر بين اصحابهم
عليهم السلام واجماعهم على نقله من اقوى الحجج واما
شهر القول به والفتوى والخبر لا يدل عليه بوجه

منه

ما روى الشيخ الخليل محمد بن علي بن ابراهيم بن الحسين
الاحصائي قدس الله روحه في كتاب فتاوى اللبالي عن
عن العلامة رحمه الله مرفوعا اليه عن ابن ابي عمير
ابي جعفر عليه السلام قال سألته فقلت جعلت فداك يا ابي
عنه الخبر ان احدثان المتعارضان في ايما احدث قال
عليه السلام يارضا خذ ما اشهر بين اصحابك وضع الشاذ
الماور الحديث والاطام فيه على حد ما سبق في الخبر
الاول من ان المراء شرة الفتوى به والفتوى الخيرة بين
قدماء الاصحاب والرواة دون شهر القول به و
الفتوى خاصة ولا سيما بين المتأخرين عن عصر
رحمة الله فان الشهرة بينهم راجعة الى الشيخ وحده
كما يشهد به الخبر الاعتبار وقد حقق ذلك الشهيد
الثاني في شرح البداية ونقل عن السيد السعدي رضي
الدين بن طاووس عن عظم الله مرقده في كتابه كشف البهجة

لعمري المحدث انه حكى عن جده الصالح ورام بن ابي فارس ان
الشيخ الفاضل سليل الدين محمود المحض حدثه انه لم
يقول للامامية مفت على التحقيق بل ظم فاقول وحاك
ووجدت نحو في كتاب كشف المحجة للسيد السعدي
ايضا وفي خطبة المشي للعلامة رحمه الله اشعار
به فان قلت ما تقول في شهر الفتوى بين قدماء
الاصحاب الذين لا يتعدون المنصوص قلت لا بعد
ان يقال ان هذه الشهرة تخرطن الاتصال باصحاب
العصر سلام الله عليهم لانه حينئذ من قبل النقل
المستفيض المتأخر للفتوى لكن يبقى الكلام في تحقق
ذلك ونهبا يقال ان الاخذ بالنصوص قد يكون
من طريق عموم وله مخصص ومطلق وله مقيد في
نحو ذلك وبالجملة فلا اخبار رعا من في نفسها قال
به ترجيح يحتاج الى فصل علم لا يكتفي بدون العلم

منه

به فالأخذ بالمرج مع عدم معرفة ما به الترجيح ضرب
من التقليد فلا يكفي وقام الامر في الجماعة الفتوى كما
قام في المتأخرين سواء فلا فرق فامل ومنها وجوب
اتباع ما بين رتبة واجتناب ما بين غيبة
ومنها وجوب رد الشبهة الى الله والى الرسول و
منها كون ترك الاشهاد منجبا من المحرم وهو طريق
الاحياط ومنها كون ارتكاب الشبهة موقعا في المرام
ومنها ترجيح المعتمد بالكتاب العزيز على غيره
ومنها ترجيح المعتمد بالسنن كذلك ومنها ترجيح
ما خالف اصل الخلاف على ما وافقهم وان ما خالف
العام في الشراء ومنها انه مع اختلاف العلماء
يخرج ما كان اقل موافقة ويترك ما هو اليه اميل
قضائهم وحكامهم ومنها انه مع الاستوار في الواقع
يجب ارجاء الامر والتوقف فيه الى ان يلقى المحقق

وقد علم عليه السلام ذلك بان الوقوف عند الشبهة خير
من الاتهام في اليقاعات وفي احكام كثيرة عنهم عليهم السلام
انه ينبغي حينئذ في العمل بما شاء وقد اضطررنا الى
رضوان الله عليهم في وجه الجمع بينهما وسياق تحقيق
ذلك مستقصا في البحث التاسع انشاء الله تعالى
البحث التاسع في جواب تقليد الميت
عدم اخلف الامويون في جواب تقليد المجتهد
الميت فقبل به مطلقا وقيل مع عدم المجتهد الذي وقيل
بالعدم مطلقا وعليه لكثير ومال الجوزي الرافعي والمحض
الى الجوزي فقال بعد ذكر المنع والاحتجاج عليه بالدليل
الثاني من الادلة الاثنية والتعايل ان يقول قد
الاجماع على حجية العمل بهذا النوع من الفتوى لانه
ليس في هذا الزمان مجتهد ولا اجماع حجة انتهى
واقفاه الغايه البيضاء في المنهاج جازما مشددا

والله اعلم

الى اجماع المذكور ورد بان الاجماع انما يعتبر من المجتهدين
فاذا لم يوجد مجتهد باعضاؤهم في هذا الزمان لم يعتبر اجماع
اعله والذي عليه كثير من المتأخرين وقال العلامة ركن الدين
محمد بن علي الجرجاني في شرح البناي الاشبه ان يقال ان
السفقي ان وجد المجتهد لم يجز له الاستفتاء من الخاكي
سواء كان عن حي او ميت لانه مكلف بالاخذ باقوى
الطين فيستعين عليه كالمجتهد فانه يجب عليه العمل
باقوى الدليلين فان لم يجد فلا يخلو اما ان يجد من يحكي
عن الحي او لا فان وجد تعين ايضا وان لم يجد فاما ان
يجد من يحكي عن الميت او لا فان وجد وجب الاخذ بقوله
وان لم يجد وجب الاخذ من كتب المجتهد من الماضي انتهى
وهنا نقل مثل ذلك عن الشيخ الجليل الشيخ علي بن هلال
قدس سره وقال بعض المتأخرين ان عدم بطلان التقليد
بوت المجتهد الذي قلده في حيوة وعدم جواز تقليد الميت

استاء بعد موته وهو قريب وذم بعض المعاصرين الي
الجواز مطلقا واستدل المشهور بجواز الاول والاجماع
نقله المحقق الشيخ علي قيس سره في جاشيه كشيخنا
الشهيد الثاني اعل الله قدره في شرح الرسالة وفي رسالة
المعونة في هذه المسئلة قال قدس الله روحه قد شيخنا
ما امكننا تتبعه من كتب القوم فلم نطفر بقبائل من
فهماء بيتا المعتمد بن يدلك وبالغ في رسالنا المذكورة
في التبيين على مجوزي ذلك واقفاه فيه وكده
الفاضل الشيخ حسن قيس سره والسيد المحقق الامام
عمر الله مرقدا وقال السيد الفاضل السيد حسين
الغريفي الجرجاني قدس الله روحه في اوائل التبيين
المجولة في طريقة الاحتياط التحقيق الذي عليه الاحتياط
في هذه المسئلة لا تعرف وجه التحقيق منهم بخلافه
ان قول الميت لا يعتد به وبنوا عليه بعدم انعقاد

مصرفه في
الدين والادب
والعلم

الاجماع

الاجماع بخلافه حيا وانعقاد بوته نظر الى ان قوله
قد اخل بوته انتهى الثاني انعقاد الاجماع مع الفقه
الميت فانه لو لا عدم اعتباره قوله لما انعقد اجماع الاحياء
من دونه وهذا الدليل المذكور في المحقق ومختارته
وامرده العلامة في النهاية الثالث ان الفقيه
انما يكون قوله مستندا لو بقي معتقدا ذلك الحكم عن
ذلك الدليل ومتى اختلف لعقد اما لسيان الدليل
او لزلزله بخلاف او جنون او اختلال فهم او بغير من
ضرب زوال الاعتقاد لم يكن عالما فلا يصح الاحتداد
اليه حينئذ لان الركون اليه اعا هو لكون استدلاله
كافيا عن استدلال السفقي وطنه الحكم عن دليله
فان بالسنة اليها مقام قوي الامام فتم احتداد اليه حال
ذهوله كان رجوعا الى غير مفت لكونه عن دليل
وهن ثم كود هل عن الدليل وان كانت صورة الحكم ذهنة

امتنع حينئذ الركون اليه لعدم كونه علما في الحقيقة على
 الشرح المذكور ولا يجوز له الافتتاح حينئذ ومن المعلوم
 الذي يشهد به الوجدان ان ادنى حالة من حالات
 الانما التي تعم عن حالات **سكرات الموت** نزول
 معها الصورة الذهنية وتتمثل معها الاعفاد الظنية
 فكيف لا نزول بالموت وما جاء من قوله تعالى فيمصر
 اليوم حديدا عما يريد به الحمايق التي يتوهمها العقل
 اما الطنون فلا مجال لبغائها حال الموت لان في تلك
 الحال ما يندرج من ذلك يحتاج عودها بعد الموت
 لو فرض زوال تلك الحالة المذهلة والتغير لهذا الدليل
 على هذا الوجه السيد الفاضل الجرائي عظم الله قدره
 وقد يقتصر هكذا ان العقل لا يقلد في الحقيقة
 المجردة فاذا ما ثبت بطلانها وذلك لان دلائل الفقه
 لما كانت ظنية محضه لم يسئلزم اليقينية لما تقدم

فقر

موضع من ان الامارات والقياسات الظنية استلزام
 النتائج استلزاما عقليا وحي فلا تكون كايده في المدي
 بنفسها بل لا بد فيها من حصول الظن الرابع بسببها
 في نفس الفقيه لا شفاء المعارض الرابع او المساوي عنه
 ولهذا يجوز لغير المجتهد استقادة الاحكام من ذلك
 الامارات لعدم اعتبار ظن غير المجتهد فيسئل ان يكون
 الميث للاحكام هو تلك الامارات الموجبة للظن مع
 اشفاء المعارض حتى لو تغير هذا الظن في نفس الفقيه تغير
 الحكم فانصح ان تلك الامارات لا تستلزم ذلك الحكم بل انها
 بل بالظن الحاصل باعتبار اشفاء المعارض وهذا الظن
 يمنع بقاؤه بعد الموت بل يزول المنع بزواله فيبقى
 الحكم خاليا مستندا فلا يجوز العقل به في هذه الحالة الرابع
 ما استدل به السيد المحقق الامام قدس سره وحاصله
 ان المجتهد ما دام في مقام الاستدلال والحيق فالعقل

فيقول

او سئل

الفقيه مضمونه لا يتألفا على الادلة الظنية اما بعد
 فتبطل العلوم عنه ونفي العلوم قطعية بعد ان
 كانت ظنية وهذا يوجب تغير الطنون وتبدل الاحكام
 ومن ثم بطلت اقواله وقواؤه لقناتها بغيره
 ما استدل به الفاضل المحقق الشيخ حسن بن شمس الدين
 اثبات قدس سره وهذا عبارة لا يجازيها كلف من اخطأ
 القريب في حجب الله تعالى والتعدي لحدوده بدون
 الوصل الى رتبة الاقدام على استنباط الاحكام
 واقنناهما من اصولها وما خدما بالقول الفريسية
 او بالتقليد من هذا شأنه مشافهة او بوسط عدل
 فصاعدا بشرط كونه حيا فالاستراحة في ذلك قوا
 الموت ما يبدى كفساده باذني نظر فان التقليد حرج
 هو غير حاصل لليقين وقد ذلك الادلة العقلية
 والتقليد على النوع من ابناءه على وجه انتفى بل هو

مضمون

مضمون بواعث حكمها بدليل قطعي لا ظني فان اعلمنا
 ان الظن في ذلك دور يخرج تعقبي البديهة بطلانه ومن جهة
 المواضع التي ثبتت بالقسط من القادر على الاستدلال و
 القل للمجتهد في قولهم العلم المجتهد فيه الامن
 او جيل الاجتهاد عينان علمانيا وجنيد فيحتاج ابناء
 الظن الحاصل من تقليد الميت الى جهة ودليل قاطع
 وكيف يتصور وجوده ولا يعرف من علمنا بالاثبات
 قائل بذلك ولا عامل به ولو وجد له دليل ظني سخر
 بعض العلماء ينفع شيئا لان المحصل لهذا الدليل ان
 كان من اهل الاستدلال فهو ممنوع من التقليد لغيره من
 الاحياء والاموات فلا فائدة له في ذلك وحصول
 الفائدة لغيره من فرضه التقليد غير متصور في زمان
 حيوة لتعين الرجوع الى الحي وبعد موته نصيبه فوا
 في هذه المسئلة مثل غيرها من الفناوي الصار عن المو



فيحتاج اتباعها والعمل بها الى حجة قطعية والمفروض
اشفاقها وكيف يتصور عاقل ان يجعل حجة قطعية
في عمله بقول المجتهد الميت مجرد قول ان فرض ومع
كون المحصل للدليل المذكور غير ممكن من الاستدلال
على غير ذلك من الاحكام يكونا مخيرين في المسائل التي
حررها في بطلان العمل بقول الميت بلفظ منه العطف
الى بطلان الطريق التجزي فانه ليس عليه دليل قطعي واعتما
الدليل القطعي فيه غير عقول لانه تجري في مسألة التجزي
وهو دورها هو ان **السادس** انه قد ثبت الاجماع
على تقليد العلم الامورج ومعرفة في هذا الزمان بالنسبة
الى الاموات متغير او متغير **السابع** قد ثبت ايضا
انه مع تعدد افعال المجتهد الواحد في الحكم الواحد
يجب الماخذ بالآخر وهو كالأول في التعليل والتفسير **الثاني**
من ان المتفاد من طواصر الأدلة من الكتاب والسنة

تجزي

مؤيد

وجوب تحصيل الحكم الشرعي على المكلف بنفسه اما بالنقل
عن المعصوم او المشافهة له والاحتمال كقوله تعالى فان
في شيء فردوه الي الله والى الرسول وقوله تعالى فيلزم اهل
الذكر ان كنتم لا تعلمون والمالاهم الاية عليهم السلام كما استفت
به الاخبار عنهم عليهم السلام حجة عقد ثقة الاسلام محمد
بن يعقوب الكليني في الكافي باب ذلك وورد فيه
عشرة احاديث منها الصحيح والحسن والموثق وقوله
تعالى وما كان المؤمنون ان ينفروا كافة فلو لا لق من كل
فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين فان التفقه لغة
النظم الذي هو اعم من الاجتهاد والنقل وحمله على المعنى
المصطلح بين الفقهاء بعيد اذ هو اصطلاح طاري لم
يبث في زمان الرسول عليه السلام فلا يمكن حمل خطاب **صل**
السابع عليه وغير ذلك من الايات وايضا فالحاصل
علم جواز التقليد يخرج من ذلك تقليد المجتهد الحي المجتهد

تقليد في حال من الشك واما الاستدلال عليه بقوله
فاستلوا اهل الذكر ونحوها في حجة عليه لها طاهر في الحجة
اذ لا يتصور سوال الميت وكذا ما شكلها من الاجتهاد
في المصنوع وان استدلال بالاجماع على جواز التقليد
فهو ان انعقد على تقليد الحي وعلى حال فبقيد الميت
خال عن الشك انني ولهم ادلة اخرى اضربا عن ذكرها
لكونها في غاية الضعف ولا يخفى عليك ما في هذه ال
من النظر اما الاول فلعن الجمع في موضع النزاع وان
الخلاف في ذلك متحقق وقد علمت ما نقلناه عن ركن
الدين الجرجاني والشيخ السعيد الشيخ علي بن هلال ونقل
ايضا عن الشيخ محمد بن الحسين انه نقل عن والده جواز التقليد
للموتخا لفعلا المجتهد والمحقق الشيخ علي بن ابي الله قدس
سب المنع في الرسالة الجعفرية الى الامام الرضا وفي حاشية
السلام الى جمع من المصنفين والفقهاء مؤدبا بالاحكام

السعيد

ما ذكره من جواز التقليد
في الروايات والاحكام
ما ذكره من جواز التقليد
في الروايات والاحكام

من الاجتهاد في الحكم الشرعي بالاجماع على ذلك فيبقى الباقي
على المنع وعدم جواز **الثامن** ما اعتمد بعض المتأخرين
وهذه عبارته ان العمدة في جواز التقليد هو رفع الحجج
والشك في الشك بل عن العلوم الغير للافتين بالشك
السمحة السهلة والتفادي عما يوجب احتلال نظام
العاش ونعطل لدها اذ تحصيل رتبة الاجتهاد
امر دونه خطا فتفاد لا تفاد الى ادوات يستغنى
تحصيلها الاعمار فكيف العلوم به حرج عظيم ومشقة
شديد بحكم العقل السليم بسقوطه وشكها عموما
الكتاب والسنة الناطقة برفع الحجج ونفي الضرر
الضار بطلانه ولا طريق الى الجمع بين عموم التكليف
بالتكاليف الشرعية لكل احاد الامة وبين ذلك الا
بفتح باب التقليد في جواز التقليد حينئذ امر ضروري
ينقله بعد الضرر وهو ان يقع بتقليد الحي فيبقى

امور

تقليد

فدعوى الاجماع مجازفة محضه لا ينبغي ان تكايفها لنفسه
 فلا نالو سلمنا عدم العلم بالخالف في ذلك الحكم لم يجد
 نفعا فان الاجماع كما سلف لتنبه عليه هو الوفاق
 على وجه يكشف عن دخول المعصوم عليه السلام في جملة اقول
 المجعدين جزوا لا يجوز عدم العلم بالخالف في المسئلة
 وقد نقلنا ذلك عن المحقق رحمه الله في اوائل العشر
 وقال فيه ايضا باثر كلامه السابق اذا اتى جماعة
 ثم لم تعلم من الباقيين مخالفا فالوجه انه ليس حجة لانه
 كما لا يعلم مخالفا لا تعلم ان لا يخالف ومع الجواز لا يتحقق
 دخول المعصوم عليه السلام في المقته ان شي كلامه زيد كرامة
 وصرح به ايضا غير من المحققين وقد سمعت ما نقلنا
 عن الشهيد الثاني عظم الله مرقه في موضعين من
 شرح الشرايع ولا يريد عليه في تحقيق المقام والافقتا
 ان الاجماع ان المنقولة من زمان الشيخ في جعفر

الطبري

الطوسي رحمه الله بل زمان الصدوق رحمه الله وروحه لا
 تخرج عن الشرح المحض او عدم العلم بالخالف منها
 ليس حجة ولا جاعا بل التحق ان انعقاد الاجماع الحكم
 عن دخول المعصوم عليه السلام في زمان الغيبة بعد انقراض
 السفر وخصوصا الخيرة الكبار متعلقا بالحق لكثرة الخوف
 المقتضي لعدم ظهور عليهما السلام وعرضت العلماء على وجه
 يتحقق دخول المعصوم عليه السلام في جملة اقولهم قال بعض
 الفضلاء ونعم ما قال واذا زمان من الزمان نقل فيه
 ان العلماء اكلهم الحصر في بلد واحد وحصل الجزم و
 القطع بعدم فوات احد منهم مجهول الشك وكان فيهم من
 يحمل شبهة بل هذا مستبعد عادة بعد انتشار السلام
 ونحو العلماء في الاقطار والاضاع مع ان احاديثا
 مروية ان الله عليهم على شعبي في كل بلد لا يقتل من على
 اقطار انفسهم وشانهم الجوز والاشارة نعم يكن هذا

مرجع على الجواز
مستظهر

في زمان حصول الغيبة عليهم السلام وظهور امرهم وقصر
 بعد الغيبة الصغرى كما نبه عليه شيخنا الشهيد
 روح الله رحمه في اوائل الذكرى فاذا ليس لنا في
 هذا الزمان من الاجماع المتعدية الا الاجماع
 المنقول عن ذلك الاعضا واما بعد ما فلا بد من الاشارة
 او ما يشار بها في علم الحجة ومعلوم ان نقل الاجماع
 من الاعضا الماضية ليس الا كقول النصوص النبوية
 والمعصومية في شرط في نقله ما يشترط في نقل النص
 فيقول ما يقبل ويرد ما يرد كما لا يقبل المرسل من
 الاخبار كما تقدم في الاسول كذلك لا يقبل المرسل من الاجماع
 المنقولة والفرق يحكم بالرد واقترح باطل ظاهر ونسك
 بسلامته انما يدل عدم قبول المرسل هنا اولى لانه نقل
 امر مستبعد نادر الواقع غريب التحقق ومعلوم ان
 ناقول الاجماع في صورة التراجع وما شاكلها من المسائل

الطبري

الطبري لم يسنده سند متصلا الى زمان يتحقق فيه حصول
 شرائطه وارتفاع موانعه فانما هو نقل مرسل كما ترى
 فالعقل به معارضة محضه وقد استوفينا هذا
 المباحث في الرسالة المعولة في الاجماع في زمن الغيبة
 وفي رسالتنا المعولة في الجمعة وغيرهما من زبيرا و
 رسالتنا فيما ذكرناه كفاية والله العاوي وقد اوجب
 ايضا حواشي نقلنا الميت في الجرح والتعديل فان
 اعتماد الجرح في هذا الزمان في الجرح والتعديل فانما هو
 تقليد من تقدم لعدم اطلاعه على سند القادح والمادح
 وعدم علمه باهو معتبرة الصغار والكبار التي
 توجب التقبي فان اكثر علماءنا لم يعلم مذهبنا في
 منهم في ذلك على النعدين بل كثير منهم يعتمد التعديل
 على الاصل في المسلم العدالة ويعتمد على بعض الروايات
 القضيية للمدح الجرح مع ضعف سندها لا فضاء

مذهبهم العمل بالضعيف على بعض الأحوال وإذا جاز
تقليد الميت في ذلك فجواز في الأحكام المتعلقة بالصلوة
وأشغالها جدر وفيه نظر لأن التحقيق إذا عظم المجتهد
على جميع العلماء أعلام الرجال وتعد لهم ليس من التقليد الكلي
نحن بصدده في شيء ولهذا جعنا على تقليد مذهب
قول تركية الميت وجرحه واختلافه في تقليده وقد
الكثر منا ومن الخلفين إلى عدم جواز حتى ادعى عليه
الاجماع كما سعت بل هو ما من قيل الاعتماد على الرواية
أو الشهادة على خلاف الرايين فعلى الثاني يشترط التقليد
فيها وعليه المحقق وصاحب المعالم وعليه وليكن الواحد
لكونهما شرط الرواية وقد اكفي فيها بالواحد فكيف هناك
بطريق الأولى وقد حذرنا البحث في ذلك في حواشي المعالم
وحواشي مشرق النعمين أما دعوى كونه تقليد الميت
فجسمة بعدة الصدور عن من هو في غاية المحذرة

١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١

لزم علم اعتبار قول المجتهد في الحديث ايضا اذا كان معلوم
لا بالسفر لا طعن فيه ^{محمدة} النسب ثمة اذا عرف نسبة تحقق كونه غير الامام
المدعي بالدول والاعمال ^{المدعي بالدول والاعمال} فسقط اعتبار قوله شرقا فلا يجوز تعقليله وربما
والرأي هذا من الراي ^{والرأي هذا من الراي} يسمى بعضهم هذا معارضة وهو تسامح فان جيب
شأنه في كل ما كان ^{شأنه في كل ما كان} عن هذا النقص بالترام ذلك ان كل من يخالف قول
عده ^{عده} هو اشد من ان ^{هو اشد من ان} المعصوم اخطأ فاسق وهذا يلزم ذلك لان العرض
اتفاق جميع العلماء وانحصار الخلاف في معلوم
النسب في الفقه لقول المعصوم عليه السلام من جزمنا
وايضا فقد اجمعا على ان خلاف معلوم النسب لا يبيع
في الاجماع منع الزوم فسقط الجواز ان يكون ذلك الخلف
لم يثبت عند الاتفاق المذكور على تلك المسئلة او ان
الخلاف فيها فالنقص غير لازم واما حديث اجماع علم
ان خلاف معلوم النسب غير قاطع في الاجماع فحديث
اخر لا يجزئهم نفعاً فان المرد بعدم الاعتداد به

علمه من المسألة التي خالف فيها أهل عصره لأمره مطلقا
 وكذا يقول في المجتهد الميت إنما يبطل قوله في المسألة
 التي خالف فيها الباقيين لا في جميع المسائل حتى يلزم بطلان
 قوله في ماله فيه موافق أو فيما لم يعلم حاله فيه أو
 واقعة متجددة في زمانه مع أن هذا لا يلزم في المجتهد الحي
 عندهم حيث شرطوا فيه عدم مخالفة الإجماع بأن لا يفتي
 إلا مع موافقة غيره في الفتوى وأغلبه ظنه بأنها واقعة
 متجددة لم يتكلم فيها المتقدمون فيبطل تقليدنا في مال
 يكن كذلك على أنك قد سمعت ما لنا فيه من النظر وبعد
 فالنقض المذكور إنما يجيء إذا حمل كلام المسند على ما
 هو قضيته مذهبنا من انكشاف كونه غير المعصوم
 عليه السلام بونه أما إذا حمل على طريقة العامة كما فهمه
 جماعة من أن خلاف الميت لأمره مطلقا عندهم
 الإجماع حينئذ وإن لم ينعقد قبل موته لأمن الحثية

التي ذكرناها وتبين ان الدليل المذكور في المحصول ومختصر
 وغيرها من كمال العلوم فجواب جيد ظاهر وهو ان هذا
 لا يتم على اصولنا وقد نسبته لهذا سيدنا المحقق العرفي
 البحراني عظم الله مرتبه في الغيبة فقال بان عبارة
 التي نقلناها انما وهذه السئلة اعني انعقاد الاجماع
 فان لم يجز على اصولنا لكنها مسطحة ما حوّد معناها
 اتفاقا من الخلق على وجه الحكم بكيفية انعقاد الاجماع
 في الجملة انتهى وما ذكره من الاعتدال فهو خفي في المثال
 بعين البصيرة ما فيه مع قصور العبارة كما لا يخفى واما
 الثالث فيرد على تقريره الاول والا فلا نسلم ان جواز
 الاطلاق الى المجهّد مطلق بالعلة المذكورة بل انما جاز ذلك
 لما ذكره من المادّة السميعة ودعواهم الاجماع وقضا
 الضرر به ولزم الحرج لولاه وليس له ذلك السميعة
 ولا غير ما مضى لما ذكره من التعليل والمستتطة

لا علم عندنا كما نقرر في مقرة وايضا فيكون ان يكون العلة
 ظن المقلد كونه انما اخذ ما افق به من الكتاب والسنة
 وما يجري مجراها بل هذا قريب بالاعتبار والصواب لا سيما
 وما في الكتاب والسنة لا يغير حاله بوث المجهّد كما
 يحق ويؤيد هذا من جهة الاخبار ما رواه ثقة الاسلام
 محمد بن يعقوب الكليني في الخافي عن علي بن ابراهيم عن محمد
 بن عيسى بن عبيد عن يونس بن جبر عن زرارة قال سالت
 ابا عبد الله عليه السلام عن الحلال والحرام فقال حلال
 محمد حلال ابدأ الى يوم القيمة وحرامه حرام الى يوم
 القيمة لا يكون غير ولا يجزي غير وروى الشيخ عظم الله
 في التهذيب في كتاب القضاء عن سعد بن عبد الله عن محمد
 بن الحسن بن علي بن فضال عن ابيه عن ابيه عن عثمان بن
 ابي مريم عن ابي جعفر عليه السلام قال قال علي عليه السلام
 لو قضيت بين اثنين بقضية ثم عاد الى بين قابل لم

ابدا

ازدعوا في القول الاول لان الشيء لا يغير وثانيا على طريق
 السليم لمحدث التعليل منع ان الاطلاق الى حال الدهور
 رجوع الى غير مفت وكيف والمعرض انه ما ادى اليه
 اجتمعا والمجهّد قبل الدهور وهذا القدر كما في دفع
 كونه رجوعا الى مفت حقيقة وكذا منع كونه لا عن
 دليل كيف وهذا خلاف قضية الفرض وهذا نظر
 المنع الى قوله ومن لم لو ذهل عن الدليل في الزمان صرح الحكم
 عن ذهنية آه والسند ما تقدم على ان الدليل يعرف الحكم
 وعلاسه ولا يلزم من الدهور عنه عدم الحكم وما ادعاه
 من ضرورة زوال الاعتقادات بادي حالات الاعراض
 التي تقصر عن حاله سكرات الوصف دعوى غريبة
 لا يتجربها النصف واغرب من ذلك وسبه من خالفه
 وادعى ان ساهمنا في جوهر النفس بكون مقتضى الفعل
 وتوجيهه عليه بالشفاعة التي طويها كايها خلاص

حالا لاقتضاد في المناظر والامتناع فان بها كذلك لا دليل
 على امتناعه والواجب سريعا الى ساحة الامكان حتى يرد
 عنه قائم البرهان والشارح الى دعوى الضرر وشهادة
 الوجدان في كل شأن بنجدة ضيق الاعطان ثم على تقدير
 تسليم ما ذكره رحمه الله فالترتيب غير تام لان زوال ال
 اعتقادات لا يستلزم بطلان التقليد مطلقا كيف كان
 قواما واما التغير الساني وهو الذي اعتمد المحقق على
 الله فانه في حاشية السليح يرد عليه ولا منع زوال
 ظن المجهّد بالموت كما سبق التنبه عليه فان على باشر
 الحق في بقائه معنا ذلك وكوفنا من الاعراض الشرطية
 بها لا دليل عليه بل يكفي كونه من الاعراض الثبوتية على
 ما حقق في العلوم الحكيمة ربما يفييه وثانيا منع قضا
 زوال الظن لو سلم بطلان التقليد كما ذكره فان الظن
 المذكور الناشئ عن الامانة معروف الحكم الشرعي وعلاسه

الشيخ على

لا علة حقيقية موثقة ليلزم من عدمه عدم الحكم بل جميع الأدلة الشرعية وأما لما من صريح العقود والأقوال والأحكام الشرعية على حصول الحكم الشرعي ومعلوم أن العلم لا يعدم بعدم العلم والاحتجاج إلى استمرار العلامة وحصولها بعد حصوله وقيل في الجواب أن طر المحمّد الناشئ عن الامار كان في العلة والمكن البناء في مستغني عن العلة فجاز أن يكون الامارة لما انتفى حكمها في زمان حين المحمّد لم يخرج ذلك إلى دوام الموثر انتهى أقول هذا مع بقاءه على خلا التحقيق في المسئلة الكلامية بوجه عليه أيضا أنه في تمام فان مدعي الحكم زوال الظن بالموجب وان بقيت الامارات فيزول المقتضي لازواله بزوال الامارات حتى بوجه انه باق في مستغني عن الموثر فلا يضر زوال المقتضي حينئذ فالجواب المذكور ليس كما ينبغي ثم قال هذا الجواب سندا عدم ظن المحمّد وعدم حصول

الموثر

العلم

الحكم الحاصل عند ذلك لا يتم في جميع قوايه يجوز أن يكون بعضها ثابتا عن بعض فان قيل من الأحكام الشرعية التي ثبتت عند المحمّد بالأدلة القطعية كما ثبتت عقايد المصنف أقول قد علمت أن القطعية لا اجتهاد فيها عند عدم وان أدلة الاجتهاد ظنية مختصة وقد صرح بذلك غيره من اعلام كسلف النبي عليه وكذلك لفقهاء عندهم هو العلم بالأحكام الظنية عن أدلتها الشرعية والاسرار وقال بعض الافاضل في حواشي شرح المحمّد ما كان من الأحكام منبسطا من القطعية كالاجماع الذي بلغ أهله عند التواتر ونقل المصنف التواتر والكتاب الذي دلالة على الحكم قطعية بالغرين والسنة المتواترة كذلك قليل جدا وهو من جملة ضروريات الدين وليس من الفقه في شيء انتهى وقد يقال قد نشأ عند الامارات وتنظافوا الفرائض على الحكم ليس من ضروريات الدين ولا المذهب حتى يحصل

الموثر لا يبرى من عدم

يخبر عما علم عادي قائل وقد يجاب أيضا بان الاستدعاء الحكم خاليا من سند لم لا تكفي الامارات الشرعية الظن الحاصل في زمان الحضور في بقاء الحكم واستمراره في طووع العلم من كانه من وكما في حال النوم والعقولة في الدليل وفيه نظر فان الامارات لا يكون للمقلد لا سندا اليها كما اشترى بينهم ونقلوا عليه لاجماع ولا فيه بظنه لو حصل منها وتوضيح ذلك اذا حصل له ظن يحكم شرعي عن دليل ظني ركب قياسا من أول الشكل الأول من مقدمة مشير فطعن في احداهما فلما اذاه الى اجتهادهم والثانية كلها اذاه الى اجتهادهم فهو حكم الله في حق وحسن قلدي والاولى وجدانية والثانية اجماعية شريفة حكم الله في حق وحسن قلدي قطعاً فهي معلومة حينئذ والظن في طريقها والعاجي لا يمكنه تركيب هذا القياس لعدم صدق الكبرى وعلى فرض صدقها

ان المحمّد

بشر

فليست اجماعية بل نقل الاجماع على خلافها نعم في تقليد المحمّد لا سناد له الى دليل الخالي في جميع المسائل التي نقل فيها بان يقول في كل مسألة هذا ما اثناني به المفتي وكما اثناني به المفتي فهو حكم الله في حق فانه ينتج هذا حكم الله في حق ومقدمته على حد ما سبق في الضميمة والافتاء وقيل صرح القاضي العصفري في شرح المحمّد بان عقاد الاجماع على عدم وجوب عمل المقلد بظنه لو حصله عن دليل او ما وقال المحمّد الشيخ على قدس سره في حواشي الشرح لا يجوز لعين له اهلية الاشتباط والاستدلال استفاضة الاحكام من ذلك لا لا بل لعدم اعتبار الظن ممن لا اهلية له ولا ملكة عنده انتهى وهذا يظهر سقوط ما اجاب به بعضهم وهو منع كون ظن غير المحمّد في غير محله قال والمحمّد لم يجر المحمّد القول بغير اليقينيات وهو صريح البطلان كيف وعلى العاجي بطلان لا يحصى اظهر من ان

فذلك حيث ان التجزي المتنازع في جوانب هو التجزي في الفرع
على ان اشتراط القطع في الاصول مشكل جدا وقد اشار الى
ذلك كله فيما سبق واما قوله المحصل لهذا الدليل ان كان
من اهل الاستدلال فهو مجموع التقليد الى اخر كلامه فحججه
انه لا مانع من اقامه العقيدة الدليل على جوانب ذلك وكذا
فايدته بخبر المقلد بين الرجوع والى غير من المواثيق و
تعين الرجوع الى العلم والالتفات في منعه الى الاجماع ضعيف
كما سبق تحريريه ويجوز ان يكون فايدته بيان كون المسئلة
خلافه من مسايل الاجتهاد وله فايدته اخرى وهي ان العقيدة
ربما كان في محله خصوصية لا فقيده غير في المقام
وجمعيه عوام العالم كلهم بالاشغال اليمن مشارف
الارض ومعارفها ما لا كلام في تعصبا والتوسط في نقل
فتاة الاطراف الارض واصناف العالم صرح عظيم فاذا
افترجوا تقليد المواثيق هان الخطب وسهل الامور

المر

وعند الغاية فانهم يبايع هذه الفتوى الواحدة يتمكنون من
الرجوع الى كتب الصحاح لوجودها في ايديهم في كل محلة
ومقع لوجوبها وقوله انه ليس على طريق التجزي دليل
قطعي والكلام عليه على حد ما سبق ان اشتراط القطع في
مسئلة التجزي بل في غير هاتين الاصول مما لا دليل عليه كما
اشهدنا اليه وحده في ما كتبناه في الاصول كقولنا في العالم
وغيره على ان الدلالة السمعية الدالة على جواز الاجتهاد
التجزي كما سلف التنبه عليه ودعوى اعتقاد الاجماع
المكاشف عن دخول المعصوم عليه السلام على طريقته التي حر
في المعامل على جوانب المطلق بطرق اليها المنع وقد احطت
خبورا باحواله في وان ادعى حصص دليل قطعي غير
الاجماع على جوانب دون التجزي فهي دعوى غريبة من
مسئلة علمي ان الدليل القطعي الذي لا كلام عليه عز من الكبر
الامر والاول الذي ادعاه لوجوب العمل بالظن في مسئلة

ذلك

التجزي غير لازم كما سبق تحريريه في البحث الثالث واما الثاني
فنتجده عليه ان وجوب تقليد العلم المورع انما هو مع
امكانه اذ ما مع تعذر فهو كشاوي المجتهدين في العلم
والورع فيتحيز المقلد في تقليد من شاء حتى جوزه
تقليد شخصين في مسئلة واحدة في واقعين ثم ان
تعذر معرفتنا العلم المورع مطلقا ممنوع للقطع با
جمع من المجتهدين كالحقق والعلامة والشميد على
كثير منهم كقيل للمدين بن داود وجمال الدين احدثين فهد
وشرف الدين المقداد والشيخ محمد بن ابي جمهور لا حسائي
والشيخ ابراهيم بن سليمان القطبي وغيرهم وحينئذ
نقول ما هو ممكن واجب وما ليس بممكن ليس بواجب
وما هذا الا لعدم اطلاع على الاخير من الاخبار والنحو
والمعصومية فانه لا يقتضي اطلاع الاخبار نظر الى
وجوب العمل بالاجتهاد كما ورد في النصوص

الشيعة

المنفيضة عنهم عليهم السلام وكعدم الاطلاع على الوثائق والمعاد
عند تعذر اخبار فانه لا يقتضي طرحها بل الواجب في
المصير الى المرجحات الباقية ومع عدها فالخير والتوقف
وبرد على السامع مسئلة فان اطلاق تعذر معرفة الخير
ممنوع وانه كان الاطلاع عليه في الجملة مما لا بدفع فان
الشهود باخر نصيب المتخلف على غير من كتب العلا
ونقدم المشي على اكثرها فاما هو واجب ممكن وما ليس
بممكن ليس بواجب واما التامين فنتجده عليه منع اقتضا
الادلة ما ذكره بل الدلالة السمعية دالة على التقليد
كما تقدم تحريريه في البحث الاول واما تعلله بالادب
الثالث فتعلق ضعيف جدا اما الاول فلا نأفك
بمنشأها من وجوب الرد اليهم عليهم السلام في الاحكام
ومعنا لا ينافي تقليد من له اطلاع على اخبارهم عليهم السلام
وقلتما على كلامهم واقتضا الاحكام منها كما اشعنا

وعند الشيعة ان المواثيق
على امر الدروس

الكلام فيه فيما سبق كالأبواب الأربعة بأعزافه
تعلم انما في رتبة واحدة بالنسبة الى الآية دخوله وخروج
فليت شعري كيف جزم بعدم منافاة الاجتهاد
ودخوله فيها وبما فانها للتقليد ما هذا المأخوذ
بأمر لا يلزمه ذوالقطر السليمة واما الثانية
فهي الدلالة على تفضيل المدعي شبهة كما قدمناه واما
تفسير اصل الذكي في الاخبار فاصل العزم سلام الله
عليه فقد علمنا جوابه والحي ان ظاهر هذه الآية على
التفسير المذكور ينافي الاجتهاد دون التقليد للاختصاص
فيما عدا من اقول لهم عليهم السلام ويحتاج الى التخصيص عند
بالاستعانة والسند المذكور قلب الامر بغير البطلان
فاستدل بما على وجوب تحصيل الحكم الشرعي بالاجتهاد
وسؤال المعصوم دون التقليد قائل واما المروية
الثالثة فقد استغنينا الكلام فيها مسوقا في بيان

ح

والله

ذلك انما على اجزاء التقليد فيما مضى فلا يعيد واني لا عيب
من تعلقه بهذه الآية على وجوب الاجتهاد مع اقول
تعارف كل فرقة وقوله وايندوا قومهم صريح وكفا
الثقة لا يثبتها وان الباقيين يرجعون الى التفسير
قائل وقوله ان المراد بالثقة التمسك بالمعنى المصطلح
بين الاصوليين فيجوز بعد تسليمه لا يجد به نقعا
ولا يعيد شيئا اذ التمسك والعلم لا يختص بالاجتهاد
واما قوله خرج من ذلك تقليد المجتهد الحي من غير
الاجتهاد في الحكم الشرعي بالاجماع فقد عرفت ما يجزئ عليه
والجواب عن التاسع واضح بعد الاخطاء بالسلف من
نظائر الدلالة على جواز التقليد مع ان اللزوم
من دليله المذكور يجوز التقليد في الجملة اي جواز
الطبيعة من حيث لا خصوصية تقليد الحي كما عرفت
ومعلوم انه كما تندفع الضرورة بتقليد الحي فكذلك

تندفع بتقليد الميت فلو علم ما ذكر من الدليل لا انعكس
على مدعاه بالابطال لا يستحب ذلك فيه بعينه
والفرق تحكم وهذا نقض اجمالي والحل ما اشرنا
اليه من اندفاع الضرورة بكل منهما من غير اختصاص
واما ما أورده على دلائل الآية فلا يخفى اندفاعه
اذ ذلك انما يعين كونه المستبول حيا اما بطلان
تقليد بالموت كما هو المدعى فلا يلزم بما يدرك الآية على
خلا فيه نظرا الى اقتضاء الامثال الاجزاء ولو جوب
استصحاب الحكم الشرعي حتى يتحقق الزام وليس فائس
واما التفصيل الذي اختاره المحقق الجرجاني فقد اورد
عليه شارح الرسالة الجعفرية انه بعد اقامة الدليل
على ان الميت لا قول له لم يبق لهذا المقال مجال لانه
ان سلم الدليل المذكور لم يجز هذا التفصيل وان لم
يسلم لم يجز الترتيب المذكور بل يجب على المستفتي

هذا هو الوجه
والوجه الثاني
في عدم الاحتياج
الى الترتيب

حينئذ التحويل الى العلم والخذ بقوله مع وجود المجتهد
الحي ايضا وفيه نظر لانه على وجوب تقليد الحي مع وجوده
بوجوب العمل باقوال الطين اما مع عدمه فيقتل
لئلا يلزم الحرج او سقوط التكليف فيختار الشق الثاني
ولا يلزم ما أورده من علم الترتيب لما ذكره ويمكن
اختيار الشق الاول وتقليد الميت للضرورة كالميت
والاولى المتى بكلامه واما التفصيل الذي اختاره بعض
المعاصرين فهو قريب لان الدلالة السعيية الدالة على
جواز التقليد ظاهرة في كون الرجوع اليه حيا حال
السؤال والتقليد اما تقليد المجتهد بعد موته فغير
ظاهر فيها ولا دخل في عمومها او اطلاقا بل هو مشعر
بخلافه والتحقيق ان الدلالة المستدل بها على جواز التقليد
متفاوتة الدلالة مختلفة القضية ان الدلالة السعيية
حيوة المجتهد حين الرجوع اليه وان مات بعد ذلك

تفصيل

تتم

وتقصية الشلق برفع الحرج ونفي الضرر والضمان التقاضي
عن المشقة الاستدعاء جواز التقليد مطلقا وتقصية
الاستدلال بالاجماع جواز تقليد الحجة خاصة وبطلان
التقليد بوجوه وقد علمت ضعف الشلق بالثالث
لن طريق المدح الى الاجماع ولعل الجمع بين مقتضى
يؤدي الى احتمال الخامس وهو جواز البقاء على تقليد
المجتهد بعد موته وان وجد الحجة والمنع من تقليد
الميت ابتداء مع وجوده وجوبه بعد فقدها وليس
بذلك البعيد لو قيل به ووجهه يعلم من الجمع بين
الاولى المذكورة وبشبهه ان يكون نظر العلامة في
الي هذا ويكون تقليد الميت المذكور في تفصيله
هو تقليد الميت في دون البقاء على تقليده السابق
وان افترضا امره بارتد فمات ولنا في هذه المسألة
رسالة مفصلة بلغنا فيها بعد الغاية فليجمع اليها

في ايراد

من اراد التطويل **الحجج السليمة في جواز تقليد المجتهدين**
عن المجتهدين اختلاف اصحاب رضوان الله عليهم في
ذلك فقال قوم بعدم الجواز واختار شيخنا الشهيد
قطر الله مرقاة في اوابيل الذكرى وذهب آخرون وظاهر
كلام العلامة روح الله روجه في نهاية الأصول
وجوه الاول ان التكليف بالاحكام الشرعية من قبيل الجواز
المطلق بالنسبة الى العلم بها ولا يتم الا بالعلم الحاصل عن المدة
وما لم يتم الوجوب المطلق الواجب وكان مقدورا واجبا
فلو جاز الخلو للمدة لزم اما ارتفاع التكليف والتكليف
ما لا يطاق وهما باطلان ولا يتم ايضا فجميع الامة
لا خلا لهم بالوجوب الكفائي وذلك يستلزم تعطيل
جميع الاحكام ورفع الشرائع وعدم الوثوق بشي من احكام
الدين الثاني المجتهد لعل الله يعزله في الطاعة وذلك
ظاهر وما يقال جازا شمالة على مفارقة مدفوع باضا

الحجج اربعة

عليها وقضا الغادة وحكم العقل السليم وكل لطف هذا
شانه واجب عقلا كما تعوي في الكلام فيكون وجود
المجتهد واجبا وهو المطلوب الثالث لا حاد يث
الدالة على انه لا بد في كل زمان من عالم وهي كثيرة
قال بعض الافاضل بل لا يبعد ثوابها ومن اوضحها
دلالة ما روي عن النبي صلى الله عليه واله انه قال اجل
هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف
الغالين واتحال المبطلين وتاويل الجاهلين وروى
ثقة الاسلام محمد بن يعقوب الخطيب في الحاشية عن
محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن خالد عن
ابي النخعي عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان العلماء
ومرثته المنيبوا وذلك ان الانبياء لم يورثوا دهرها
ولا دينارا وانما وروى الحاد يث من احاديثهم
فمن اخذ بشي منها فقد اخذ خطا واضرا فانظروا

علم

علمكم هذا من ناخذونه فان فيما اهل البيت في كل خلف
مدد لا ينفون عنه تحريف الغالين واتحال المبطلين
وتاويل الجاهلين ويرد على الاول اننا لا نلزم ان يقع
التكليف او تكليف ما لا يطاق وانما يلزم ذلك لو ايجز
تقليد الميت في هذه الصورة وقد اخطت خبرنا في هذه المسألة
في البحث السادس وايضا فقد المجتهدين ان يقتضي ارتفاع
التكليف لولم يعلم ضرورة بآداب العبادات في الجملة و
ظاهرا من فقد المجتهدين لا يستلزمه والحاصل انه لا يخلو
الحال مع فقد المجتهدين اشياء الاجر الى عدم معرفتهم
العبادات اولها والاول في غاية البعد فان اشياء
المجتهدين لا يستلزم اشياء معرفة الصوري من العبادات
كما يستلزم به العيان في البلاد الخالية عن المجتهدين فان
عوائدهم الذين لم يتخلوا الى المجتهدين الثاني عنهم عارفون
بالصوري منها بل مطلعون على الخلاف والوفاق في

أكثر أحكامها وعلى تقديره فاللزام سقوط التكليف إذا لم يمكن
 من سلوك طريقة الاحتياط ولم يجوز له تقليد الميت
 وليس في سقوط التكليف على ذلك التقدير شناعة
 وحديث يجب عليهم استغراق الوقت في الطلب وبينه
 عليه ما رواه ثقة الاسلام في الحاشية بسند الصحيح إلى
 يعقوب بن شعيب قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام
 إذا حدث على الإمام حادث كيف يضع الناس
 قال ابن قول الله تعالى فلو لا نفر من كل فرقة منهم
 طائفة ليشتكوا في الدين إلى قوله لعلم جده وروى
 قال فيهم في علم ما داموا في الطلب وهو الذي ينظر
 في غيره حتى يجي اليهم أصحابهم وجه التنبية الفائد
 على قيام العذر فيما لا يعلم مع الاشتغال بالطلب وإن
 لم يستطع الحال إلى ذلك وجب الإقتصار على الأمر
 بل الضرورة منه فيأتي بأحسنه منه وبينه عليه

ما رواه الشيخ رحمه الله في التهذيب بسند صحيح عن عبد
 بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال أبو عبد الله
 عليه السلام إن الله فرض من الصلوة الركوع والسجود
 الأثرى لو أن رجلاً دخل في الإسلام لا يحسن أن يقرأ القرآن
 أجزاءه أن يكبر ويسبح ويصلي وجه التنبية أن لا سقط
 عنه ما لا يحسن لعدم الغناء فلذا ما نحن فيه فامل و
 قال المحقق الشيخ على قيس سر في حاشية الشارح يجب
 على المكلفين جميعاً خلوا العصر عن المجتهد استغراق الوسم
 في تحصيل هذا الفرض وعند نصيب وقت الصلوة ياتون
 بها على حسب الملائكة كما يقال فيمن ظن لا يحسن القراءة
 ولا الذكر عند التيق يقف بقدر زمان القراءة ثم يركع
 وعلى هذا النسخ حكم سائر التكليف وليس بعد الاستعانة
 بكتب المتقدمين على معرفة بعض الأحكام أشياء مخصوصاً

وقد نقل عن فخر المحققين قدس الله روحه أنه نقل عن والده
 العلامة رحمه الله جواز تقليد المولى في هذه الحالة
 وهو في غاية القبح مع عدم التمكن من طريقة الاحتياط
 أو مطلقاً واستبعد المحقق الشيخ على قدس الله روحه
 لأن العلامة قدس سره مع في كتبه الأصولية والفقهية
 بأن الميت لا قول له وإذا كان يجب المواتع لا قوله لم
 يتفاوت عدم الرجوع في حال الضرورة والاختيار وفيه
 نظر كما كان بناءه على اعتبار قوله في الجملة وتعميم المجتهد
 التي لو جوبل لعل بأقوى الظنين كما صرح به تلميذه
 المحقق الجرجاني كما سلف نقله في البحث السادس و
 يكون قولاً آخره في المسئلة وعلى عدم اعتبار قوله
 وجواز تقليد المولى للضرورة كاحل الميتة ولأنه يلزم
 الجمع العظيم أو ارتفاع التكليف ثم الله رحمة على النفل
 المذكور على الاستعانة بقول المتقدمين في معرفة

صور المسائل والأحكام مع استثناء الجمع ليأتي بالعجز
 على وجه الضيق لا أن لا يجوز تقليد الميت حينئذ
 وفيه ما لا يخفى على المتأمل وقد أجاب بعض المحققين عن
 أصل الدليل بالنقص الإجمالي وتوضيحه أن ارتفاع التكليف
 أو تكليف ما لا يطاق لأنهم بعين ما ذكرته من الدليل
 وإن وجد المجتهد وذلك كما في حال المكلفين النابتين
 عنه في وقت التكليف بالعبادة الموقوفة بحيث لو
 سعى إليها وتعلم أحكامها فانت وقها وكذا لو وجد
 المانع من الأخذ عنه ولو تدر ذلك لم أر ارتفاع التكليف
 عن ذلك المكلف وتكليف ما لا يطاق فإن أجبتكم بالتمسك
 بارتفاع التكليف عنه لكونه مشروطاً بالعلم كما في حال
 المتعلم مع حصول المجتهد فإنه يجب استغراق الوقت
 بالتعلم وكما أهل القراءة فهو جواز بناء على الجملة أيضاً فنقول
 مع فقد المجتهد يرتفع التكليف ويكون الناس الملبين

بضميل العلوم فان قيل فرق بين الصوتين اذ ارتفع
التكليف عند فقد شرطه عن مكلف واحد معين
ليس كارتفاعه عن الكل فانه مشفعا فاعا وارتكاب
مثله بعيد اجيب بان الوضعا وجود مجتهد بلاد
المغرب مثلا ونعمه وصول باقي اهل البلاد اليه ولا
منه او عنه فلا نشك في كون ارتفاع التكليف عنهم في
الاستبعاد والاتفاق على بطلانه كارتفاعه عن الكل
اللهم لان يلزمه وجوب المجتهد في كل قطر بان يكون في
كل قطر مجتهد وذلك مما لم يقل به احد ومعلوم الاشفا
نعم يجب على المكلفين من كل قطر ان يجتهدوا انه يجب على
الله تعالى ذلك ايضا وايضا لو فرضنا وجود مجتهد وكذا
من عداه من المكلفين طريقهم الى معرفة لاعلم ولا
لعدم اطلاعم على الممارسة المنيعة ذلك فالالزام والراد
بعينه الا ان يقولوا بوجوب اظهار على الله تعالى نصيب

في

الفرق

لا اختلاف بها كالمجتهم بالنسبة الى النبي والامام وذلك لما
يقول به احد ولا ذهب اليه وهم اشق وهو حسن على
في بعضه من التطرث لا يخفى عليك ان الوجوه المتعار
فيه هو القابل للامكان والامتناع حتى يكون المدعى عدم
امكان خلو الوجود عن مجتهد جامع للشرائط في بعض الزمنة
الغيبية وجنبت ففصل به الدليل بوجوب التكليف
الشرعية وجوبا مطلقا وانما لا يتم الا بالعلم الحاصل
عن الدلالة فيجب من باب المقدمة ليس ينبغي ما اولاه
يشعر بكون مورد التراجع هو الوجوب الشرعي لا احدي
المواد الثلاث فان ذلك لا مناسبة له بوجوب مقدمه
الواجب كما لا يخفى وانما ثانيا فلان حديث كون وجوب
التكليف مطلقا وكون العلم عن الدليل واجبا من
باب المقدمة مستدرك في البيان فان المقضي بوجوب
وجود المجتهد بالمعنى المذكور في كل زمان هو لزوم ارتفاع

والاصوليين او العام لا يدل على الخاص بشي من ذلك
بل ظاهرها الرادة الفرد الكامل في العلم والاثبات علمه
نفس الامر وليس هو الا الامام المعصوم عليه السلام وجوب
ضروري ولا يطلق عليه اسم المجتهد ولهذا الخلق شهود
من الاخبار كذا قيل قول في جريان هذا الثاويل في الحد
المأثور عن النبي صلى الله عليه وآله وحديث ابن الحنبل
عن ابي عبد الله عليه السلام نظر حيث قال في الاول في
كل خلف عدول آه وقال في الثاني فان فيها اهل البيت
في كل خلف عدولا واول الجمع ثلاثين لم ينفرد بجمع
الكثرة والقله بما شرف في العديته والافاقل هذا الجمع
احد عشر وبالحمله فيما ظاهرا في تعدد العدول في
تكثرهم والمراد بالخلف اهل العصاة الذين يخلفون بعد
تقدمهم والخلف بالخبر والسكون كل من يجي بعدهم
مضى الا ان بالخبر في الخبر والسكن في الشريعة خلف

التكليف راسا والتكليف بما لا يطاق وان زاد عليه
ولو اريد الوجوب الشرعي الذي هو احلال احكام الخمسة
فلا كلام فيه معه وانما التراجع في الاول ويرد على الثاني
او لا منع كونه مقربا فلا يكون لطفنا ومنع كهيئة
الكبرى ايضا لما لا لا فوجب كل مقرب انفق بل ما
يتوقف عليه عرض المكلف كما نفي في الكلام سلمنا لكن
ان اردتم الوجوب على الله فهو ممنوع اذ لا يخفى ان ليس
من فعله تعالى وانما الواجب عليه نصية لا ما راث
على الاحكام الشرعية وخلق الالات من العقل في
وقد فصله وان اردتم الوجوب على المكلفين واللات
هو الوجوب العملي عليهم بمعنى استحقا الدم والعقاب
عقلا بتركه لا الوجوب المدعى كما لا يخفى على الثالث
ان الاحاديث انما دللت على وجود مطلق العالم
ولا دلالة على وجود المجتهد بالمعنى المصطلح فيه الفقهاء

والاصوليين

موظف شر ولا يربح ان تعدد العدول شاخصه على علم
 ارادة المعصوم بخصوصه بل يجوز ان يكون عليه علم
 احدهم والباقيون من شيعته وخواصه كما فهمه بعض
 المعتزلة ويجوز ان يكونوا كلهم خواص شيعته وفهمها
 والاول انبى محديث ابن الجعفي وعلى كل حال قد لا
 على وجود الفقيه في كل عصر ظاهر الا ان يحمل العمل
 على تعدد في مجموع الاعصار وفيه بعد فاضل وقد
 يستدل على جواز خلو العصر عنه بما رواه ثقة الاسلام
 ربيع الله روحه في الحكا في عن علي بن محمد عن سهل عن
 علي بن اسباط عن عمه عن داود بن فرقد قال قال
 ابو عبد الله عليه السلام ان ابي كان يقول ان الله تعالى
 لا يقبض العلم بعد ما يسطر ولكن يموت العالم
 فيذهب ما يعلم فليعلم الجفاه فيضلون ويضلون
 ولا خير في شيء ليس له اصل وفي بعض نسخ نفوسهم

الذي

وروى العامة في كتب حديثهم واصحابهم قريبا منه عن النبي
 صلى الله عليه وآله كما روى عنه عليه السلام قال ان الله
 يقبض العلم انتزاعا ولكن يقبض العلم اذ لم يقبض علم
 اتخذ الناس رؤسا جهلا فاستلوا فافقوا الناس غير علم
 فضلوا واصلوا ودلا لهما على المدي ظاهرا بل دالة
 الثاني في مكان الصراحة ومن ثم احتج به جماعة من علماء
 العامة على المدي وردوا به على الحدائث المانعين من
 خلو العصر عن المجتهد ومن اورد به الحاجب المالكي
 في اصوله والاسنوي الشافعي في شرح المنهاج وغيرهما
 وبالحمل على المناجحت مستطرا الا ان الاصل في كل شيء الجواز
 والامكان حتى يزود عنه قائم اليه فان **قائما** خفية
 بالغ المحقق الشهيد الثاني عطر الله مرقته في رسالة المحقق
 في مرقع تقليد الميت في تهليل امر الاجتهاد في هذا
 المعصا فقال شتعا على من قال يجوز تقليد الميت ان الذي

من انفس

اوجب لعقدي جواز ذلك هذه الحجة وتزول هذه
 البلية لما نفا عليها عن تحصيل الحق وفوق غيرهم
 وانحطاط نفوسهم عن العبارة على صلاح الدين وتحصيل
 ملكة اليقين حتى الالحال الي شفاض هذا البناء
 هذا الطريق السوي وتدرست معالم هذا الشافعي
 اهل الميمان وصار كل من قرى الشرايع او بعضها او ما
 عليها يجلس في زماننا ويصليهم ويعتني الناس بالاحكام
 والاموال والفروج والمواثيق والامور ولا تعلم ان
 ذلك غير معروف في مذهبنا ولا يدع اليه احد من
 علماءنا ثم قال بعد كلام طويل في ما تقدم عن
 ذلك الا ضعف همهم وافقوا ديم على انه لا يتحقق المجتهد
 الا اذا كان مثل العلامة جمال الدين والشيوخ في الدين
 او الشهيد رحمهم الله ومن ضارهم ولم يدعوا انه
 على ما لا يشأ في ولا تثقف على جده ان اقل من ثبة

هوم

طويل

على

يكن تحصيل الحق كسب فان العلوم المستفيضة والامور
 الشرعية والنفس المتوجهة لتتبع على هذه العبيبة وكثرة
 القول على هذه الزينة اليه لا يلحظنا الا السعوى فان الله
 وانا اليه رجعون فمن هذا الله رست الشريعة وانا او
 هذه البلى قلة القوى فكيف لا تتوجه الموازنة و
 تسحق نزول البلية ان لم يتداركنا الله بفضله ورحمته اعظم
 من هذا حجة ما يتدركه كثير من المشايخ بالعلم حيث
 يصفونهم ويقتضون دهرهم على تحصيل علوم الحكمة
 كالمنطق والفلسفة وغيرها مما يحكم لثبات اولنا فانه
 الواجب على وجه كوصفوا منه جرحا على تحصيل العلم الذي
 يتا لم الله عنه بولأخيش الحاصل ما يجب عليهم من علم
 الدين وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا اثنى المحضا وقال
 الشهيد عطر الله مرقته في بعض فوائد الاجتهاد في هذا
 الوقت استعمل منه مما قبله من المواقف لان السلف

رحمهم الله قد كفونا ما ونشكركم بكم وجميعهم السنة
والاختيار وتعد بكم الرجال وغير ذلك وقال بعض
المحققين نحن نأخذ عنه لاشك انه في زماننا سهل
منه في زمان الشهيد رحمه الله لزيادة سعيه وسعي
من بعده في تنقيح المناهج وتهديب المطالبات
القواعد وذكر الاحتمالات ويزيد الشبهة ويراد الجواب
وكثرة البحث عن المسانيد ووجوه الدلائل وتبين
ما يتعلق منها من انواع العلوم المحتاج اليها في الاستدلال
ومن ثم قال بعض المحققين لم يبق لمن تأخر عنهم من البحث
والتمشيش الا الاطلاع على ما قدموه والفكر فيما القوه
اشي واخرون عظموا الخطب حتى جعلوا كالمحقق الى
السماء وكلفوا المصحف من الهمم وموهم فاسد وخيال
كاسد مشاهد علم المفاخر لاهل الحال وسواهم في
مواقع الاستدلال وقلة الممارسة للمذكر الاحكام الشر

وعلم الموتى على قس العلم من الادلة في المسائل الفقهية
والانصاف فان العلويين المذكورين على قدر نقص في الافراط
والعقربا وان الاجتهاد نادر المطلق نادر الوقوع قليل
التحقيق يحتاج حصوله الى استعراة اكثر العرفاء في الطلب
وليس هو من السهولة التي ذكرها الشهيد وابناؤه في شيء
والنقل بان السلف كفونا مؤثنته ضعيف فانهم يخلفون
في القنأوي جدا بسبب اختلاف افهامهم وانظارهم وهذا
قد يوجب صعوبة الاكثر من الشبان التي يورد هاكل
على خصه وان شئت الا دلة والاختيار والاقوال على وجه
يصر خطه ومع هذا فهم غير منكوري الفضل على من تأخر
عنهم فقد قربوا البعيد ونسبوا القريب وجعلوا المشتات
والقوا الروايات شكر الله سعيهم ووالي من حيض الكثرة
سعيهم واما الخزي فهو كثير لا ترا دمترا اعداد وهو
على رتب في زماننا هذه كما اشار اليه شيخنا الشهيد

الذي متفادته في القرب من المطلق والبعيد على قدر
تفاوت القوى الاستدلالية شدة وضعفها وبقاؤه و
نقصانها فامل
توطأ احاد الشرفاء الحكمة مع تعلم الاحكام قال
شيخنا الشهيد عظم الله قدره في القواعد يجوز للاختصاص
مع تعلم الاحكام توليد احاد الشرفاء الحكمة على الاصح
كرفع صوته اليهم لعموم وتعاونوا على البر والتقوى وقوله
عليه السلام والله في عون العبد ما دام العبد في عون اخيه
وقوله صلى الله عليه واله كل معروف صدقه وهل يجوز
قبض الزكوات والافناس من المشع ونهر بها في اربابها
وكذا بقية وصايف الحكم فربما يتعلق بالدعاوي فيه
وجها ووجه الجواز ما ذكرناه والله لو منع ذلك لغا
مصلح صرف تلك الاموال وهي مطلوبة لله تعالى بعض
شأخري العامة لاشك ان القيام بهذه المصالح اثم

من ترك هذه الاموال بأيدي الظلمة ياكلونها بغير حقها و
يصرفونها بغير مستحقها فان توقيف امام يصرف ذلك
في وجهه حفظ التمكن تلك الاموال الى حين التمكن من
صرفها اليه وان يشتر ذلك كافي هذا الزمان تعين
صرفه على القوي في مصارفه لما في ابقائه من التقريب
وهو مان مستحقه من تعجيل الخدم مع سبب حاجتهم اليه
اشي وقال المحقق قدس الله روحه في كتاب الوصايا
من المصالح لو مات انسان لا وصي له كان للحاكم المظفر
تركة ولو لم يكن هناك حكم جائز ان يشركه من المؤمنين
من يوثق به وفي هذا تردد اشي وبالحجج انك الشيخ
رحمة الله في النهاية والشيخ نجيب الدين يحيى بن سعيد
في الجامع قال رحمه الله فان مات ذو الاطفال ولم يوص
تولاهم الحاكم فان تعذر فبعض صلحاء المؤمنين انهم
وجزم العلامة رحمه الله في المراسد بذلك ايضا وقال

القواعد وان لم يكن حاكم جازان نبوته من المؤمنين من
به على شكل قال خنجر المحققين في الشرح يشأ من انهم
باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر هذا اعلم فوفى الكفا
ومن اشغ الحزم الشرعي والامع الاول فحكمه حكم الوصي اذا
ثم قال المراد بالحاكم هنا السلطان العادل الاصلى واباينه
فان تعنه فالعقبة الخاجع لشرايط العتوى وقال الشهيد
في القمعي من ماث ولاولى لا ولاة فامرهم الى الحاكم
ينصب عليهم امنا اما دائما او في وقت معين او شغل
معيّن ويشترط فيه العدالة وفاق الشرايط وملك الحاكم
عزله متى شاء ولو فقد الحاكم او تعنه مرجعه جاز
لاحاد المؤمنين العدول الشرف بافيه صلاح لانه
من ايام التعاون على البر والتقوى ولشمول ولا ينالها
اشي وقوله ولشمول ولا ينالها ان اشار الى قوله تعالى
والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اول ببعض فانه عام في

ختام

الاول

جميع منه ما اجمع على علم ولا يتم فيه فبقى الباقي واخلا في
العموم وفي النقل الصحيح عن الصادق عليه السلام الساطق
يا ابا المون كالحرم المؤمنه ففسر معناه الى مكانة تعديل ذلك
ايضا وهو شايد عديد على رادة العموم من الامة ولم
ينبهوا عليه وما يدل على ذلك ايضا ما رواه الشيخ في التهذيب
في زياد ان الوصايا بطريق صحيح عن محمد بن اسمعيل بن
يزيد قال ان رجلا من اصحابنا مات ولم يوص فرفع امره
الى فاضل الكوفة فصرع عبد الحميد بن سالم الغيم بماله وكان
رجلا خلف ورثة صغارا ومساك وجواري فباع عبد
الحميد المتاع فلما اراد بيع الجواري ضعف قلبه في بيعهن ولم
يكن الميت صيراليه وصيته وكان قيامه بجوار الفاضل
لانهم فروج قال محمد فذكرت ذلك لابي جعفر عليه السلام
فقلت جعلت فداك يموت الرجل من اصحابنا فلا يوصي
الي احد وخلف جواري فيقيم الفاضل رجلا من السبعين

وبينه قرابة وترك اولاد اصغارا وتركهم اليك له غلما
وجواري ولم يوص فمات في بين يدي الجارية فتخذها
ام ولد وما توي في بيعهم قال يابس بذلك اذا باع عليهم
القيم لم الناظر فيما يتسلمهم ونقل عن ابي الحسن ان ابا جعفر
الله انه سنع ذلك لعدم الاذن الشرعي فيه مع ما فيه
من نظري محذور في خلاف ما لا لطفل وجواريه طاهر
كما سلفنا مع ما علمت سابقا من انه مصلحة من
المصلحة الحسينية فسفاد الاذن فيه من كايها وعموم
الولاية في الآية بل ما ذكره شيخنا الشهيد في
قواعده من التعميم ليس ببعيد وقال بعض الافاضل
من اهل بلدنا في بعض فوايل نقل عن الشيخ السعيد
بن جلال الجبلي قدس الله روحه انه مع قتل الحميد
يشوئ العدل جميع ما يولاه الحميد من الامور الحسينية والحكم
والايبات والاختلاف بتقليد من سلف من اصحابنا

مستم

او قال يقوم بذلك رجل منا فيضعف قلبه لانهم فروج
فمات في ذلك فقال اذا كان القيم منك ومثل عبد الحميد
فلا يابس ومسا رواه باسناده عن سماعة قال سالت
عن رجل مات وله بنون وبنات صغار وكبار من
غير وصية وله خدم ومماليك وعقد كيف يشع
بقسوة ذلك الميراث قال ان قام رجل ثقة قاسمهم
ذلك فلا يابس وروى ايضا باسناده عن اسمعيل
بن سعد قال سالت الرضا عليه السلام عن الرجل يموت
بغير وصية وله ورثة صغار وكبار ليحل شراخه
ومساعه من غير ان يشوئ القاضيه بيع ذلك فان نواله
قاض قد نزلوا به ولم يشع له الخليفة ايطيب الشرا
منه فقال اذا كان لك كابر من ولدك معه في البيع فلا يابس
به اذا رضى الورثة وقام عدل في ذلك وباسناده عن
علي بن رباب قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن رجل يموت

وبينه

ولما احدثا مرج به من الامصاب اشى ونقل بنى الشهد
 الشا في روح الله روحه عن بعض من عاصم نحو ذلك ثم شفع
 عليهم بانه سبي على نقل يد ليت وهو على تغدير جواز
 وتخفف طرية انما يكون في احاد المسائل الجزئية التي
 تتعلق بالمكلف في صلواته وباقى عباداته فليف
 سوغه اهل زماننا في كل شئ حتى جوزهوا به الحكم والقضا
 وتخلف المنكر وما سائله وتفرق ما الى الغالب ونحو
 ذلك من وظائف الجهادين فان ذلك غير جائز وهو
 محل الوهم كتحريح الفقهاء بنبعة بل الاغلب منهم ذكره في
 في كتابه الاول ومنها في كتاب الامر بالمعروف والنهي
 في كتاب القضاء فكيف يعملون بقضائهم وبجائزهم
 اخرى والحمد لله في كتاب واحد فتمنوا بعض الكفا
 وتكفرون ببعض بل قد ذكر الامتحان فقال ان الله عليهم في
 كتبهم ما هو غيب واجيب وماله لا يصدق حكم المقلدين

والله

وتولى الجهاد حتى له في حكم وذكر في الكوا له ان مما اتفق
 الكتاب به العتق لان الناب ان كان جهدا لم يوقف حكمه
 على نيابة والام بجزا استنباطه ومن هنا قسم على الطبقا
 السابقة التي بين النافل وبين الجهاد فانكم تعلمون علما
 يفتيا بانهم كلهم والمجملهم اومن شأ حدته منهم ما كان في انجاسه
 عن الاحكام ويقع منهم مرارا وكفى جرعا فقل ما خالف
 الاجماع المصريح به من مثل العلامة بل نثبت على هذا
 ضما نعم الاموال التي اقوا بها واخسبوهما من مال القضا
 وخرموا واستغفرها في ذمتهم كما هو معلوم مقدرة في باب
 اشى قلت من اعظم الحق اليه ابلى بها اهل الايمان في هذا الباب
 وان اكثر المتضدين للحكم والعقوى لم يفتعوا بتقليد الحق
 في احكامهم وقضاياهم حتى موصوهم بالجهل وعدوا
 نفوسهم من اعظم الجهادين واذا حكموا بحكم وسألهم عن
 مستندهم كانوا جواهم ان الحق ذكر في السراج وافق به القضا

في الخبر رواه عن عليه كشهيد في التمس ونحو ذلك من
 حكايات فتاوى الاموات والعجبا منهم مع ذلك يحكمون
 بعدم جواز تقليد الميت مطلقا ولو في احاد المسائل
 الصلوة ونحوها من العبادات فذلك فضلا عن الحكم والعقوى
 ما قول الموتى وقد شاهدت منهم غير واحد بالوصف
 المذكور وقد اشبعنا الكلام في هذه المقامات في رساله
 مفردة **الرد والبيان** في الترجيح عند تعارض الاخبار
 قد نصت مقبوله عن من خطبته عن الصادق عليه السلام
 التي رواها الامية الثلثة مضوا ان الله عليهم اكثر الترجيح
 وقد اوردناها في البحث الرابع وروى الشيخ الجليل احمد
 بن أبي طالب الطبرسي روح الله روحه في الاحتجاج عن
 سماعة بن مهران قال سالت ابا عبد الله عليه السلام قال
 قلت يرد علينا حديثان واحدا يامر بالعمل بواحد منهما
 والآخر ينهاه عن العمل به فقلت لا بد ان يعمل بالاحد

قال عليه السلام
 قلت يرد علينا حديثان واحدا يامر بالعمل بواحد منهما والآخر ينهاه عن العمل به فقلت لا بد ان يعمل بالاحد

قال عليه

قال اهل باب فيه خلاف العامة وروى الحسن بن الجهم عن الرضا
 عليه السلام قال قلت للرضا عليه السلام تخبرني الاحاديث عنكم مختلفة
 قال ما جاء عننا عرضه على كتاب الله عز وجل واحاد يشا
 فان كان ذلك يشبهها فهو منا وان لم يشبهها فليس منا
 وقلنا لا تخبرني بحديث من جمهور الاحاديث في غير ذلك الا في غير العلل
 مرفوعا الى زرارة بن اعين قال سالت الباقر عليه السلام فقلت
 جعلت فداك يا بني عنكم الخبران او الحديثان المتعارضان
 اخذ فقال عليه السلام يا زرارة خذ ما استمر في احاديثك
 الشاذ النادر فقلت يا سيدي انما معا مشهور وان شاذ
 ما توارى عنكم فقال عليه السلام خذ ما يقول اعداءك
 واوثق ما في نفسك قلت انما معا عدلان مضيانا فقلت
 فقال انظر ما وافق منهما العامة فاتركه وخذ ما خالفه
 فان الحق فيما خالفهم فقلت ربما كانا موافقين لهم او
 مخالفين فكيف اصنع فقال اذن فخذ ما فيه الحاديه ليرتك

يكن
 روى

قال عليه

وَأَمَّا الْخَيْرُ فَقُلْتُ إِنَّمَا مَعَا مَوْفِقَانِ لِلْأَخْيَارِ وَأَمَّا الْفَا
لُفَتِي أَصَحُّ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَذْنُ فَتَحْبِرَ أَخْبَارَهَا فَتَحْبِرَ
وَنَعِ الْآخِرُ وَفِي رِوَايَةٍ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ أَذْنُ فَارْجِعْ
حَتَّى تَلْقَا أَمَامَكَ فَسَأَلَهُ وَرَوَى نَعْدَ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدُ بْنُ
يَعْقُوبَ الْكَلْبِيِّ فِي الْكُفَّافِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي رَافِعٍ عَنْ أَبِيهِ
عَنْ عُمَانَ بْنِ عَيْسَى وَالحسن بن محبوب جميعاً عن عمارة
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ عَلَيْهِ رَجُلَانِ مِنْ أَهْلِ دِينِهِ فِي مَرْ
كَلَاهَا بِرُؤْيِهِ أَحَدُهُمَا بِأَمْرٍ بِأَخْبَرَهُ وَالْآخَرُ نَهَاهُ كَيْفَ يَصْنَعُ
قَالَ يَرْجِعُهُ حَتَّى يَلْقَى مَنْ يَحْبِرُهُ فَبُورِ فِي سَعَةِ حَتَّى يَلْقَاهُ
وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى بِأَيُّهَا أَخْبَرْتُ مِنْ بَابِ السَّلَامِ سَعْدُكَ
وَرَوَى الشَّيْخُ السَّعِيدُ قُطُبُ الدِّينِ أَبُو الْحَسَنِ سَعِيدُ
بْنِ هُبَيْرَةَ اللَّهِ الرَّوَنْدِي فِي رِسَالَتِهِ الْمَعْلُومَةِ فِي بَيَانِ أَحْوَالِ
أَخَادِيثِ أَصْحَابِنَا بِإِسْنَادِهِ عَنْ الصَّدِّيقِ أَبِي جَعْفَرٍ
مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِيهِ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبِي أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ

مَا خَالَفَ الْأَخْيَارَ

عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ سَأَلَنِي عَنْ بَعْضِهِ

قِيَادُور

عَنْ أَبِيهِ عَنْ نَوْحٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ
قَالَ قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَذْنُ فَارْجِعْ عَلَيْكُمْ حَدِيثَانِ مُخْتَلَفَانِ فَا
مَرْضُوعَاهُ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ فَوَافِقُ كِتَابِ اللَّهِ فَخُذُوهُ وَمَا خَالَفَ
كِتَابَ اللَّهِ فَذَرُّوهُ فَإِنْ لَمْ تَجِدُوهُمَا كِتَابَ اللَّهِ فَاغْضُوهَا عَلَى
أَخْبَارِ الْعَامَةِ فَأَوْافِقُ أَخْبَارِهِمْ فَذَرُّوهُ وَمَا خَالَفَ أَخْبَارَهُمْ
فَخُذُوهُ وَعَنْ أَبِي بَابُويسَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ
الصَّقَّافُ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَيْسَى عَنْ رَجُلٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
عَنْ الْحَسَنِ بْنِ السَّنْدِيِّ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا
وَرَدَ عَلَيْكُمْ حَدِيثَانِ مُخْتَلَفَانِ فَخُذُوا بِمَا خَالَفَ الْقَوْمَ وَعَنْ
أَبِي بَابُويسَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى بْنِ الْمُتَوَكِّلِ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ
بْنِ الْحَسَنِ السَّعِيدُ بِأَذَى حَدَّثَنَا أَحَدُ بَنِي أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَرْقِيِّ
عَنْ أَبِي فَضَالٍ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ لَكْهِمٍ قَالَ قُلْتُ لِلْعَبِيدِ الصَّالِحِ عَلَيْهِ
السَّلَامُ عَلَّيْكُمْ فِيمَا يَرُدُّ عَلَيْنَا كَلِمَ الْإِسْلَامِ كَلِمَ الْإِسْلَامِ فَقَالَ لَا وَاتَّه
الْإِسْلَامَ لَنَا قُلْتُ فَبُورِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَرَوَى

مَكْرَم

لَا يَسْعَى

خَلَّاهُ فَخَالَفَ خَلْفَ الْقَوْمِ وَمَا وَافَقُوا الْقَوْمَ فَاجْتَنِبْهُ
وَعَنْ أَبِي بَابُويسَ أَخْبَرَنَا أَبِي أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحَدٍ
بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَمْرِو بْنِ أَبِيهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ
عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ مَا أَنْتُمْ وَاللَّهِ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا فِيهِ وَلَا هُمْ عَلَى شَيْءٍ
مِمَّا أَنْتُمْ فِيهِ فَخَالَفُوا الْقَوْمَ فَمَاهُمْ مِنَ التَّخْفِيفِ عَلَى شَيْءٍ وَعَنْ
أَبِي بَابُويسَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ
عَنْ أَحَدِ بَنِي مُحَمَّدٍ عَنْ عَيْسَى عَنْ أَبِي عَمْرِو بْنِ دَاوُدَ بْنِ الْحَصَنِ
عَنْ مَنْ ذَكَرَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ اللَّهُ مَا جَعَلَ
اللَّهُ لَأَحَدٍ خَيْرَةً فِي أَتْبَاعِهِ غَيْرَ نَأْوٍ مِنْ وَاقِعَتَا خَالَفَ
عَدُوًّا وَمِنْ وَاقِعَتَا عَدُوًّا فِي قَوْلِهِ وَعَلَى فُلَيْسَ وَمِنَ الْوَقْعَتَيْنِ
وَعَنْهُ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْمُتَوَكِّلِ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ
السَّعِيدُ بِأَذَى أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَرْقِيِّ عَنْ أَبِيهِ
عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ
كَيْفَ نَصْنَعُ بِالْخَيْرِ مِنَ الْمُخْتَلَفِينَ فَقَالَ إِذَا وَرَدَ عَلَيْكُمْ

فِي مَا خَالَفَ

لَا يَسْعَى

حَدِيثَانِ مُخْتَلَفَانِ فَانْظُرْ مَا يَخَالَفُ قَوْمَهُمَا الْعَامَّةَ فَخُذُوهُ
وَإِنْ تَطَرَّقَا لِمَا يُوَافِقُ أَخْبَارَهُمْ فَذَعُوهُ وَعَنْهُ أَخْبَرَنَا أَبِي أَخْبَرَنَا
سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَمْرِو
عَنْ جَمِيلِ بْنِ رَاحٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قَالَ الرَّقِيفُ
عَنْ الشَّيْخَةِ خَيْرٌ مِنْ أَفْخَامِ الْعُلَلَةِ أَنْ عَلَى كُلِّ حَقٍّ حَقُّهُ
وَعَلَى كُلِّ صَوَابٍ نَوَالُهُ وَأَوْفَرُ كِتَابِ اللَّهِ فَخُذُوهُ وَمَا خَالَفَ
كِتَابَ اللَّهِ فَذَعُوهُ وَفِي مُسْطَرَقِ السَّلَامِ مِنْ كِتَابِ مَسَائِلِ
الرِّجَالِ وَكَانَ ثَابِتُهُمْ مَوْلَانَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى قَالَ سَأَلَنِي عَنْ الْمَقُولِ الْيَتِيمِ أَمَّا بَابُكَ وَأَحَدُ
صُلُوكِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ وَلَا خِلَافَ عَلَيْنَا كَيْفَ نَعْلَمُ بِهِ عَلَى خِلَافِهِ
أَوْ تَرَدُّدِ بَيْنِكُمْ فِيمَا اخْتَلَفَ فِيهِ فَكَلِمَتِي مَا عَلِمْتُ أَنْ يَقُولُنَا
فَالرَّيْبُ وَمَا لَمْ نَعْلَمْهُ فَرَدُّهُ الْيَتِيمُ وَفِي مَجَالِسِ الشَّيْخِ أَبِي عَلِيٍّ
الْحَسَنِ بْنِ الشَّيْخِ أَبِي جَعْفَرٍ الطُّوسِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ بِسَنَدِهِ
عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعْبَةَ عَنْ جَابِرٍ قَالَ دَخَلْنَا عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ

الْإِسْطِخَامُ وَالْهَلَكَةُ

بِعِلْمِ الْعِلْمِ

مَرِشَان

بله فذلك وقع عليه السلام موقع عليك بآية علك وفي
 كتاب لا يحتاج في جواب مكاتبه محمد بن عبد الله
 الحريري رحمه الله الى صاحب الرمان عليه السلام يسألني
 بعض الفقهاء عن المصلي اذا قام من الشبهة الاولى
 الى الركعة الثالثة هل يجب عليه ان يكبر فان بعض
 اصحابنا قال لا يجب عليه تكبير فيجزئه ان يقول
 بحول الله وقوته اقوم واقعد الجواب في ذلك حديثا
 اما احدهما فانه اذا شغل من حالة الى اخرى فعله
 التكبير واما الحديث الاخر فانه روى اذا رفع راسه
 من السجدة الثانية وكبر ثم جلس فليس عليه في الغيبة
 بعد الغيبة تكبير وكذلك الشبهة الاولى بحري هذا
 الحريري وبما اخذ من باب التسليم كان صوابا
 وقال الشيخ الطبرسي رحمه الله في الاحتجاج بعد نقل
 مقبولة عن ابن حنظلة واما قوله عليه السلام للسائل

اجم

ارجه وقف حتى تلقى امامك امر بذلك عند تمكنه من
 الوقوف الى الامام عليه السلام فاما اذا كان غائبا ولا يمكن
 من الوقوف اليه والاصحاب كلهم مجمعون على الحريري ولم
 يكن هناك حجة لرواية احدها على رواية الاخر بالكثرة و
 العدالة كان الحكم فيهما من باب التحير ثم اسئل عليه
 بخير الحسن بن الجهم ورواية الحرث بن المعيرة وفيه بعد حملنا
 الفتاوى المدنية الحديث التحير على ما كان في العبادات
 المحضة كالصلاة فيتحير المكلف في العمل بكل منهما واما
 الاجزاء والوقوف على ما كان في غير ما من حقوق الامرين
 من دين او ميراث او وقف على جماعة مخصوصين او فروع
 او زكوة او خسر فيجب التوقف على الافعال الوجودية
 وهو مطالب بدليل هذا الجمع وانما لا يعلمه والحي انه ادعى
 دلالة الاخبار عنهم عليهم السلام عليه وهي كما ترى لا تعطيه
 صريحا ولا تلويحا واعجب من ذلك انه بسط لنا التشيع

يث

على اصحابنا رضوان الله عليهم بانهم مولوا في الاحكام على
 الاجتهاد الطينية والاسنطاطا في القطعية واوجب
 العلم باليقين في جميع احكام الدين فليت شعري اين
 الدليل القطعي للثبات على هذا التعميل الذي امرتك به
 بل اين الامارة الطينية وكيف سوغ لنفسه تخصيص
 عموم الاخبار بمحض لا اعتبار ولم يكف بذلك حتى ادعى
 استغناؤه من اخبارهم عليهم السلام عن المفهوم من عباد
 ثقة الاسلام في الحكاية مع التعميم كما قد مناه قاله
 واعلم بالحي اني اشك الله انه لا يسع لاحد غيري شيئا مما
 اختلف الروايات فيه عن العلماء عليهم السلام ورايه الاعلى ما
 اطلقه العالم عليه بقوله امره هو على كتاب الله فما
 وافق كتاب الله عز وجل فخذوه وما خالف كتاب الله
 فردوه وقوله عليه السلام دعوا ما افرق القوم فان الرشد
 في خلافهم وقوله عليه السلام خذوا بالجمع عليه السلام الجمع

لا

عليه السلام فيه ونحن لانعرف من جميع ذلك الا اقله ولا نجد
 احوط ولا اوسع من رد علم ذلك كله الى العالم عليه السلام وقبول
 ما اوسع فيه من الامر بقوله عليه السلام بايما اخذتم من باب
 التسليم وسعكم انتم قوله طاب ثراه ونحن لانعرف
 من جميع ذلك الا اقله الطاهر ان الملاد انما لانعرف من الضوابط
 الاحكام اقل ما اختلف فيه الرواية دون الاكثر فان اكثر
 لانعرف من موافقة الكتاب ولا من مخالفة الغاوية
 كونه مجمعا عليه موافقة شيئا منها ولا مخالفة لها ولا
 فتاوى او شهادات بين اصحاب الامة عليهم السلام او لعلم العلم
 من ذلك فيه فلا يجد شيئا اقرب الى الاحتيال من رد
 علمه الى العالم عليه السلام وهذا هو المرجح المأمور به في
 ذلك اوسع من التحير في العمل من باب التسليم لا من باب
 الحكم والعمل بالهوى اي لا يجوز لنا الاقنأ والاحتياط
 الطرفين بخصوصية بية وان كان يجوز لنا العمل بكل

لعمري

من باب التسليم بالاذن منهم عليهم السلام بخصه و
تسليمه للأمر على الشيعة كما تقدم وقال صاحب
الغوايد المدنية ينبغي ان يحمل كلامه رحمه الله على
ما اذا كان مورد الروايتين العبادات المحضية
بقرينة انه قدس سره ذكر بعد ذلك في باب اخلا
الحديث مقبولة عن حنظلة الناطقة بانه مع
عدم ظهور شي من المحدث المذكور فيجب الاجمال الى
لغاء المقام عليه السلام وفيه ما لا يخفى على المتأمل
فان كلام ثقة الاسلام انه فيما اختلف من الاخبار
على وجه العموم بقرينة ذكره في ديباجة الكتاب
ليكون أصلاً يرجع اليه في جميع الاخبار المختلفة و
بشهادة عموم الضوابط الثلاث وعموم الرد الى
العالم عليه السلام فالخصوص في الخبر مع ما فيه من
الحكم لا يناسب المقام كما لا يخفى **باب** الترجيح

افهام

الافهام

بما فقه الكتاب كما في كثير من الاخبار المتقدمة وغيرها
يدل على جواز اخذ الحكم كما استغناه كما عليه اصحابنا
قدما و حديثا حتى طرأ كثير من الروايات الخالفه له و
دونوا اياها بالحكم واستطوع منها احكاما متكررة جدا
ادام اليها النظرهم وافهمهم وتشهد لهذا الاخبار
الدالة على وجوب عرض الخبر عليه فان واقعه عمل به
والمراد وقد سلف ذكر بعضها وفي صحيحه ايوب
بن الحر عن الصادق عليه السلام كل شيء رددوا الى الكتاب
والسنة وكل حديث لا يوافق كتاب الله فهو خرف
وفي رواية ايوب بن راشد عنه عليه السلام ما لم يوافق
من الحديث القرآن رخرق وفي رواية عبد الله بن
ابي بصير عنه عليه السلام اذا ورد عليكم حديث فوجدتم
له شاهدا من كتاب الله او من قول رسول الله صلى
الله عليه وآله والا فالذي جاءكم به اولى به وروي الشيخ

رحمته في العدة عنهم عليهم السلام قالوا اذا جاءكم حديثا
فاعرضوه على كتاب الله وسنة رسوله فان وافقهما
فخذوا به وما لم يوافقهما فردوه اليانا وتحدوا جماعة
من المتأخرين او لم صاحب الغوايد المدنية فادعوا
ان القرآن كله مشابة بالنسبة اليانا وانه لا يجوز ان
حكم منه أصليا لا فرقي وفساده يظهر بادي نأمل فان القرآن
حجج الجاه له ولا موجد وي والرجح بموافقة الكتاب وبغير
شخص وما جاء به صاحب الغوايد من ان المراد به عرض
الحديث الذي جاء به غير الثقة على واحداث كتاب الله
التي هي من مرويها في الدين هو المذهب فسادا و تضع من
ان يحتاج الى البيان فانه لا معنى لعرض الاخبار المختلفة بل
النظر به على ضوء باب الدين والمذهب وايضا في اين له
هذا التخصيص والحكم ما هو الا جهة محض واستحسان
بحث والعجب ان مع ذلك يدعى عمله باليقين في جميع حكماء

الدين

الدين واما اتفاق بعضهم بالتمييز بين حكم القرآن ومشابهه
وناسخه ومنسوخه وتجله وتبيينه لا يعلم من غير المعصوم
عليه السلام فهو تعالى ضعيف جدا لانه مصادرة على الطالب ولو
اعل على عدم جواز الاخبار عنهم عليهم السلام فانها كذلك
وقد روي بالاسناد الكثير عن ابي الحسن الرضا عليه السلام انه
قال من روى مشابه القرآن الى محله فقد هدي نكد قال ابن
ان في اخبارنا حكما الحكم القرآن ومشابهها كمشابه القرآن
فردوا ومشابهها الى محكمها ولا تتبعوا مشابهها دون
محكمها فاضلوا وكان القرآن محتمل لوجوه متعددة فكل اخبار
عليهم السلام روي الصدوق عطا الله مرقاة في معاني الاخبار
سناده الى داود بن فرقد قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام
يقول انكم افقه الناس اذا عرفتم معاني كلامنا ان الخطبة
لتعرف على وجوب فلو شاء انسان ان يعرف كلامه كيف شاء
ولا يكتسب وجبت ذلك الكتاب واخبارهم سواء قالوا

بان اخبارهم يثبت الدلالة والكتاب مشأبه التي تحكم
مخص وأقترح مرد وقال بعض الفضلاء اذا كانت الخبر
من كلامهم تصرف على وجوه فكيف يقطع على المعنى المراد
منها نعم يتفاوت الحال في الظهور والحقا ومثلها استدلال
على ظاهر النصوص ودعوى حصول اليقين في اكثر
الحكام بخلاف غير مسموعة والكتاب والسنة وذلك
سواء والحق في المقام ما افاده شيخ الطائفة في تفسير
الموسوم بالبيان وهذا لفظه واعلم ان الرواية ظاهرة
في اجابا محايبا بان تفسير القرآن لا يجوز الا بالقرآن
عن النبي صلى الله عليه وآله وعن ائمة عليهم السلام الذين قولهم
كقول النبي صلى الله عليه وآله وان القول فيه بالرياسة
يجوز وروث العامة ذلك ايضا عن النبي صلى الله عليه
وآله انه قال من علم القرآن برأيه فاصح الحق فعدل خطا
وكرر جماعته من التابعين وفقهاء المدينة القول في القر

هذا

فهم

وحي

بالري ورؤا عن غايصة انما قال لم يكن النبي صلى الله عليه
يفسر القرآن الا بعد ان يأتي خبر من عليه لم والذي نقوله
في ذلك انه لا يجوز ان يكون في كلام الله تعالى وكلام نبيه
صلى الله عليه وآله تناقض ونعتنا وقد قال الله تعالى
انا جعلناه قرآنا عربيا وقال بلسان عربي مبين وقال
وما ارسلنا من رسول الا بلسان قومه وقال ابو بيان الحلبي
شيء وقال ما قطننا في الكتاب من شيء فكيف يجوز ان
يصفه بانه عربي مبين وانه بلسان قومه وانه بلسان
للناس ولا يفهم من ظاهر شيء وعلى ذلك الاوصاف له
باللغة والمعنى الذي لا يفهم الملامية الا بعد تفسير وذلك
منزلة عن القرآن وقد مدح الله تعالى احوال استخراج معاني
القرآن فقال لعلم الذين يستنبطونه منهم وقال تعالى في فهم
يقتهم حيث لم يذكر القرآن ولم يشكره وفي معانيه فلا يتد
القرآن ام على قلب اقلها وقال النبي صلى الله عليه وآله

علم

ان يحلف على كتاب الله وعرف اهل بيته وكف
يكون حجة ما لا يفهم منه شيء وروى عنه عليه السلام انه
قال اذ جاءكم عن حديث فاعرضوه على كتاب الله فما
وافر كتاب الله فاقبلوه وما خالفه فاصرفوه عني
الحائط وروى مثل ذلك عن ائمتنا عليهم السلام وكلف
العرض على كتاب الله وهو لا يفهم منه شيء فكل ذلك
بذلك على ان ظاهر تلك الاخبار مردودة والذي نقول ان
معاني القرآن على أربعة اقسام احدها ما اخفى الله تعالى
بالعلم به فلا يجوز لاحد تكلف القول فيه ولا تعاطي
معرفة مثل قوله تعالى يا اولئك عن الساعة ان ما اصابها
قلنا اهلها عندنا لا يجلب الوقيصا الموصى ومثل قوله
تعالى ان الله عنده علم الساعة الا انه فعالها احض
بالعلم به خطأ وثانيها ما يكون ظاهرا مطابعا المعناه
فكل من عرف اللغة التي خوطب بها عرف معناها مثل قوله

ولا تقولوا انفسنا ابي حرم الله الابائكم ومثل قوله قل هو الله
وغير ذلك مما لا يفهم من ظاهره من المراكبه ومفصلا
مثل قوله تعالى اقيموا الصلوة واتوا الزكاة وقوله تعالى والله
على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا وقوله تعالى واتوا
حجه يوم حنثاه وقوله في امواتكم من معلوم وما اشبه ذلك
فان تفاصيل عباد الصلوة وعدد ركعاتها وتفصيل
الحج وشروطه ومعايير النصاب في الزكاة لا يمكن استخراج
الا ببيان النبي صلى الله عليه وآله ووجه من جهة الله
تعالى فكلف القول في ذلك خطأ ممنوع منه يمكن ان
يكون الاخبار منثاة وكذا لم يفرعها ما كان لفظه مشككا
بين معنيين فاما ادعيها ويمكن ان يكون كل واحد منهما
مرادافا لا ينبغي ان يقدم احد فيقول ان مراد الله منه
بعض ما يحتمله الا بقول نبي او امام معصوم بل ينبغي
ان يقول ان الظاهر يحتمل المعنى وكل واحد يجوز ان يكون

ولم يثبت

من ادعى التفصيل والله اعلم بما الراد ومضى كان اللفظ مشتركاً
بين شيئين أو ما دل عليه ما دل لا يدل على أنه لا يجوز
أن يزيد الأوجه واحداً كان أن يقول أنه هو المولد ومضى
فسمنا هذه الأقسام يكون قد قبلنا هذه الأخبار ولم نرد
على وجه يوحش نقلها والمفسكين بها ولا منعنا ذلك
عن الكلام في ناول الأبي جملة ولا ينبغي لأحد ينظر في
تفسير الآية لا ينبغي ظاهرها عن المراءى فضلاً أن يقلد
احداً من المفسرين إلا أن يكون التأويل جمعاً على فيجب
اتباعه لكان الأجاء لأن من المفسرين من جئت طرائفه
ومدحت من مذهب كآب عيسى والحسن وقنادة و
غيرهم وفيهم من مذمت مذهب كآبي صالح والسدي
والطبري وغيرهم هذا في الطبقة الأولى فاما المتأخرين
فكل واحد منهم مذهب وناو على ما يطأوا أصله
فلأجوز لحدان يقلد احداً منهم بل ينبغي أن يرجع إلى

الاجل

الأدلة الصحيحة أما العقلية أو الشرعية من إجماع عليه
أو نقل مؤثره عند يجب اتباع قوله ولا يقبل في ذلك
خبر واحد وخاصة إذا كان ما طريقه العلم ومضى كان
التأويل مما يحتاج إلى شاهد من اللغة ولا يقبل من الشاهد
إلا ما كان معلوماً بين أهل اللغة شائعاً فيما بينهم وما
ما طريقه الأحاديث من الآثار النادرة فإنه لا يقطع بذلك
ويجعل شاهداً على كتاب الله وينبغي أن يتوقف فيه و
يذكر ما يحتمله ولا يقطع على المراءى منه بعينه فإنه متى قطع
على المراءى كان خطيئاً وإن أصاب الحق كما روى عنه صلى
الله عليه واله لأنه قال ذلك تخميناً وخبراً ولم يصلح
من جهة قاطعة وذلك باطل بالثبوت انتهى وقال الشيخ
كمال الدين سيثم الجرجاني تولى الله مرافقه في شرح النجاة ألفت
كيف يحتاجون إلى أن في تفسير القرآن المسموع وقد قال
الله عليه وآله من قرأ القرآن يرايه فينبو ما مفعلة من النار

وفي النبي عن ذلك أن كثرة نقل الجواب عنه من وجوه المراءى
أنه يعارض بقوله صلى الله عليه واله أن للقرآن ظهراً وبطناً
وحكاً ومطعاً ولقول المراءى منين عليه لم إلا أن يوتي
الله عبداً فمما في القرآن الثاني لو لم يكن غير المفعول لا شرط
أن يكون مسموعاً من الرسول صلى الله عليه واله وذلك
لأنما قد لا في بعض القرآن فأمّا ما يقول ابن عباس
وإن مسعود وغيرهما من المفسرين فينبغي أن لا يقبل وقعا
هو تفسير بالري الثالث أن الصحابة والمفسرين اختلفوا
تفسير بعض الآيات وقالوا فيها آيات بل مختلفة لا يمكن
الجمع بينها وسامع ذلك من الرسول حال فكيف يكون
الكل مسموعاً الرابع أنه صلى الله عليه واله دعا ابن عباس
فقال اللهم فقهه في الدين وعلّمه التأويل فإن كان التأويل
مسموعاً كالتأويل لم يخطأ مسألة فلا معنى لتخصيص ابن عباس
بذلك الخامس قوله تعالى لعله الذين يستنبطونه منهم ومعلوم

الاجل

أنه وراثة المسموع فاذن الواجب أن يحمل النبي عن التفسير بالري
على أحد معنيين أحدهما أن يكون لسان في شيء رأى وله
اليه قبل بطبعه فيقرأ القرآن على وفق طبعه ورايه
حتى لو لم يكن له ذلك الميل لما خطر ذلك التأويل بياله سوى
كان ذلك الواجب صحته أو غير صحيح وذلك كمن يدعو إلى جمع
القليل القليل فيستدل على تصحيح غرضه من القرآن بقوله
تعالى اذهب إلى فرعون أنه طغي وبشر إلى أن قلبه هو المراءى
فرعون كما يستعمله بعض الوعاظ تحسناً للكلام وترغيباً
المستمع وهو صنوع الثاني أن يشترع إلى تفسير القرآن وفقاً
العربية من غير استظهار بالسامع والنقل فيما يتعلق به
القرآن وفيما فيه من اللفاظ المهمة وما يتعلق به من
الاختصار والحدف والاضمار والتقديم والتأخير والمجاز
ومن لم يحكم ظاهر التفسير وبدأ إلى استنباط المعاني مجرد
فهم العربية كسر غلطه ودخل في زمرة من قس القرآن

بالرأي مثاله قوله تعالى واثنينا ثمود الناقة مبصرة فظلوا بها
 فالناظر الى ظاهر العدسية بما يقرب ان الناقة كانت
 مبصرة ولم تكن عينا والمعنى انه مبصر هذا كلامه وقد سعه
 اليه بعض علماء الجمهور وهو العذر في الاحياء وكلام الشيخ
 اقرب بالنظر الى تتبع الاخبار والجمع بين شعار ضاقت
 الاماكن كما يشهد به الاعتبار فلكل ان تقول انما يطول الامر
 في اخبارنا وابتنا عليهم الامم الاخذ بالغياب والامم المستحسنة
 ونحوها من الماخذ الظنية المحضة الغير الماثلة في ذلك
 علينا من قبل الشارع كما هو طريقه المختار في الدنيا
 بين هذا وبيننا فقلناه عن الشيخ كمال الدين رحمه الله لا
 يكاد يذهب علم من له فطنة قوية وقريحة فريضة
 وقال بعض المتأخرين من الاخباريين من اخلص
 الانقياد لله ولرسوله ولا هل البيت عليهم السلام واخذ
 علمه منهم وشيع انارهم واطاع على جملة من اسرارهم

الشيخ
 ابن الجوزي

رواه
 الحسن
 ابن
 الحسين

على

حصل له الرشح في العلم والطائفة في المعرفة والتفتحت
 عيناه وبهر به العلم على حقائق الامور وبأشرف
 واستلان ما استوعب المرفوع واسى بما استوحش
 به الجاهلون وصحب الدنيا بيدن روجه معلقة باللا
 الا على فله ان يستفيد من القرآن بعض اعزايه وينشط
 منه بعض حاجاته وليس ذلك من كرم الله بغيره ولا من
 جوده بحجب فليست وقفا على قوم دون اخرين اشبه
 وهو حديث اخر فخره يشا على ما فيه من النظر وقد
 خربنا بهذا النظر عن موضوع الرسالة الا ان يحتمل
 لا بد منه **الشيخ** اعلم ان اصحابنا في الرشح بخالفه العباد
 على طريق في تفيض فممن من جعله من اوضح التوجيهات
 واسلمها لطريقا وحسن اوتيك رفيقا وممن من منع
 الرشح به وهم اكثر الاصوليين للاولين الاخبار للضعف
 فيها الصحيح والحسن والموفق وقد قلنا شطرا مفعلا منها

بخبر الواحد والامم لا تثبت بالحداد بل لا بد من القطع وهما
 بكان من الضعف فان الطرح المصور في مقام الجمع الجبر
 وتفرقه بالمرء وليس الجواب على الغيبة من هذا القبيل بل استبعاد
 من عدة اخبار وجوب الاخذ بما ورد عنهم عليهم السلام على
 النقية في موضوعها واشترط القطع في الامور مما لا دليل
 عليه كما نعتد مثالا لسان الله على ذلك وقد عرفت استفاضة
 الاخبار الغيبة بذلك ونظا فربما بل يقرب بلوغنا حد
 التواتر معنى فيمكن استفاضة القطع منها ولو تفرق لنا
 عن ذلك فلا شك اننا نتم طنا مناخا اقوى مما استفا
 من اولهم على اصولهم المدونة في كشافة الحق ولما تقطن
 بعضهم في هذا الجواب من النظر عدل الى نطا اخر
 من الجواب فطالب يتجهج الجذب بل حكم بانه ضعيف
 غير معتبر وهو من نتائج ضيق العطن الذي هو سجيته الخوا
 هذا الزمن وليست شعري ابن كان هذا الجيب المتصلف

وكوادي ثوار ذلك معنى لم يكن بعيدا وايضا الموفق لم يذهب
 العامة بظن خروجه مخرج النقية لما علم من تباين
 راسا كما اشار اليه الرضا عليه السلام في رواية على بن اسباط
 المدونية في التهديب ويعتون الاخبار الناطقة بانه متى
 اتوا بشيء فالحق في خلافه وفي صحاحه محذرين اسمعيل
 بن بزي عن الرضا عليه السلام اذا رايت الناس يغفلون على شيء
 فاجتنبه وفي رواية اخرى جزم الصحيح عن ابي عبد
 الله عليه السلام ما اثم والله على شيء مما هم فيه ولا هم على شيء
 مما اثم فيه في القوم فاهم من الخفية في شيء ونحو ذلك
 كثيرا وبهذا ظهر اندفاع ما اورد به بعضهم من ان الخلف
 لم قد يكون محتملا للثنا ويلصحه يعلمها الامام ومع هذا
 يقع القوي به وانما ايضا الى ذلك عند التعارض مطلقا
 فلا يلزم اسناد الجواب الى خبر الواحد على ذلك التعليل
 للاخريين انه طرح لاحد الدليلين لاجمع واما ثبات لاصل

بجزاله

عمره ناه من الاجبار الجامعة لوصف الاستقامة والعبادة
 فاعبروا يا اولي الابصار ومفاسد قصور الشيخ وقلة
 اعظم من ان يحيط بها نطاق البيان ومن الجبابرة بعض
 المتأخرين نقل مثل هذا الخبر عن الشيخ ابي عبد الله
 المعتمد رحمه الله وفي الخبر من هذا النقل شيء فان علم
 الشيخ المذكور في الحديث وفور شيعته للاخبار وما يشهده
 للفرقة الحقة مما لا كلام فيها له فيبعد منه كل البعد
 مثل ذلك كما لا يخفى على من جاس خلال تلك المسالك التي
 وصح ان اقوال العامة في القصة السابقة كانت مشبهة جدا
 على وجه يعسر ضبطها كما هو المستفاد من ملاحظته
 التواريخ والسير وشيخ كتب حديثهم ورجالهم ونما كان
 القول المشهور الذي عليه علمهم او اكثر اليه ميل قضاهم وحكا
 في تلك الاعصار نادرا في هذه الاوقات وبالعكس فقد
 ذكر في تاريخهم ان اهل الكوفة علمهم في عصره لا الصفا

كان م

عليه السلام على قاضي ابي حنيفة وسفيان الثوري وابن ابي
 ليلى واهل مكة على قاضي ابن جريح واهل المدينة على ابن
 الماجشون ومالك واهل البصرة على عثمان البتي وسوار
 وسعيد بن ابي عروبة والربيع ابن صبيح وحماد بن سلمة
 واهل الشام على ابو داود والوليد بن مسلم واهل مصر
 الليث بن سعد واهل خراسان ومرو على عبد الله بن المبارك
 ومن اصحاب القضاة سعيد بن المسيب وربيعة الرأي
 وعكرمة وسفيان بن عيينة ومحمد بن شعيب الكوفي
 وزفر وخراسم وغيرهم وقل ان تكون سيرة
 فيها اقوالهم وتكثر اراؤهم وما المذهب الماربعة في
 الصلح السابق الا لغيرها بل بما كانت اقل اعتبارا و
 انما يعتبر من تلك المذاهب ما اعتنت به سلاطين الحق
 فان المعية زمان ضرور وهو عصر مولانا النكاظم عليه السلام
 هو ابو يوسف وهو تلميذ ابي حنيفة قال قد استقصا

بعضهم في تاريخهم

الريش وعني به حق بل بلاد العراق والشام ومصر
 الامن اشار اليه ابو يوسف في زمان المأمون كان المأثم
 على يحيى بن اكرم القاضي في زمان المعتمد كان القوي
 على احمد بن ابي داود القاضي ولم يكن في زمان السلطان
 صلاح الدين بل في الدولة المايوتية كثير ذكره في حنيفة
 واجدين حبس وانا اشتهر في آخرها وبالجمل في الحصار
 في الماربعة المذاهب انما وقع قريبا في سنة خمس مائة
 وستمائة واستمر في هذا الزمان وعلى هذا شكل الامر في العراق
 فخالفة بعضهم ايا كان كما وقع من الشيخ في الكتابين وغيره
 وانا اتيه العمل على التقي لوافق الخبر جميعهم واكثرهم اقليم
 ان مضمونه هو المعنى عليه عصر ذلك الامام او قامة الفرائد
 العاليه والمعالير على وجه مخرج الاستصلاح والتقية
 فاعمل فانه تيسر **الماربعة** قد تضمنت روايتهم في المنقول
 من كتاب غوالي اللآل بعد الترجيح بما سبق في نسخة

المراد

الاحياط وتركه ما خالفه في الاخبار وما يد له ايضا
 مثلا رواه الشيخ رحمه الله في التهذيب عن الحسن بن محمد
 بن سماعة عن سليمان بن داود عن عبد الله بن وضاح قال
 كنت ابي العبد الصالح عليه السلام في ابي العريش وبعث اليه
 شهر بن زيد الليل ان تقاعا وشتر عا الشمس وترفع فوق
 الليل جرة ويؤذن عندنا المودون فاصلى ح او اظلم ان
 كنت صليما او انظر حتى تذهب الحرة وانا خطا المرفوف
 الليل فكتب الي ابي لك ان تشرع في تذهب الحرة وتاخذ
 بالحيطة لذيتك **و**روى عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي الحسن
 عليه السلام قال سالت عن رجلين اصابا سيذا وهما صوما
 الجرا بينهما او على كل واحد منهما اجزاء فقال لا بل عليهما
 ان يجزئ كل واحد منهما الصيد قلت ان بعض اصحابنا
 سألني عن ذلك فلم ادر ما عليه فقال اذا اصبت مثل هذا
 فعليك بالاحياط حتى تسال عنه رواه ثقة الاسلام

الحكاية بطريقين أحدهما حسن بإبراهيم بن هاشم والآخر
فيه محمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان وفيه كلام
وأن كان المعروف بين المتأخرين نطه في سلك الصحيح
وروي الشيخ في كتاب الكناج من التهذيب عن شعيب
الحذاء عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال في جملة حديث هو
الفرج وأما الفرع شديد ومنه يكون الولد فيخاط فلا
تزوجها ومنها ما رواه الشيخ في المال مستند إلى الرضا
عليه السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام قال لكسبل بن مينا داخ
دينك فأخطأ لدينك ومنها ما رواه الشهيد طاب
تراه بإسناد من الصادق عليه السلام في حديث طويل
قال فيه وهذا بالخطأ لدينك في جميع أمور ما تجد
اليه سبيلاً وفي صحيح أحمد بن محمد بن أبي نصر عن الرضا
عليه السلام أجمعون يعني المتبعين من الأئمة فقال
له موقوف بن يحيى على الأحياء فقال نعم وروى جيد

هذا هو الأصل الذي عليه العمل
في الروايات الواردة في
هذا الباب من صحيح
الشيخ عليه السلام

المرحوم في الصحيح عن أبي إبراهيم عليه السلام قال سألت عن
الرجل يزوج المرأة في عدتها فجاءته أنه أي ما لا يحل لها أبدا
فقال لا أما إذا كان يجها فليزوجها بعد ما تنقضي
عدتها وقد ينعها الناس في الجها فليزوجها بعد ما تنقضي
فقلت بأي الجها اثنين اعذر بجها الله أن يعلم ذلك
محرم عليها بجها الله فإني عدت فقال أحسن الجها
أهون من الآخر والجها لله بأن الله حرم عليه ذلك
ذلك أنه لا يغفر على الأحياء معها فقلت هو الآخر
معدوم فقال نعم إذا انقضت عدتها فهو معدوم وإن
يزوجها فقلت وإن كان أحدهما شهيدا والآخر مجهولا
فقال الذي تعد لا يحل له أن يزوج إلى صاحبه أبدا
على علمه بالمعدومية جأه الحكم بعدم قدرته على
الأحياء وأكثر الأصوليين والعلماء لم يجزوا الأحياء
دليلا برأيه ولا مرجحا للأخبار عند التعارض وعليه الحق

رحم الله في مخترع الأصول ونقل عن قوم وجوب العمل بالأحوط
وعن آخرين وجوب ذلك مع اشتغال الذمة لا مع علمه
كالوفاة الحكاية في الأنا فقول بطريقين غلطا
وقيل لما يظهر بالسبع والآخر بالسبع أحوا ويظهر من العلل
رحم الله الثقات قال المحقق قدس سره في الكتاب المذكور
أحج القائلون بالأحياء بعلمه عليه السلام مع ما يريك
إلى الأبرياء وبأن الثابت اشتغال الذمة بيقيننا فيجب
أن لا يحصل برأها الميقين ولا يكون هذا المانع الأحياء
والجواب عن الحديث بأن نقول هو خبر واحد لا يعمل
بشبه في مسائل الأصول سلمناه لكن الزام المخلف بالانقل
منظرة الزميمة لأنه الزام مشقة لم يدل الشرح عليها فيجب
أطرحها بموجب الخبر والجواب عن الثاني أن نقول لا
الأصلي مع عدم الدلالة النافذة حجة وإذا كان التفتيش
تفتيش عدم الدلالة الشرعية على الزيادة في الثاني المذكور

كان العمل بالأصول أولى وجب لا تسلم اشتغال الذمة مطلقا
بل لا تسلم اشتغالها إلا بما حصل الاتفاق أو اشتغالها بأحد
الأمريين ويمكن أن يقال قد اجتمع على الحكم بنجاسة الأنا
واختلفنا فيما به يظهر فيجب أن نأخذ بما حصل الإجماع عليه
في الظاهر لا يزول ما اجتمعنا عليه من النجاسة بما حصل
عليه من الحكم بالظاهر أشنى أقول في جوابه الأول
بشأنه على شرط القطع في الأصول وقد علمت ما فيه
على علم العمل بالأحوط مطلقا وهو خلاف مذهبه على
أنك قد أحطت باستفاضة الأخبار وقوله سلمنا لكن
الزام المخلف بالأفضل مظنة الرتبة أه غير واضح إذ يعد
تسليم حجية الخبر المذكور فاللزم وجوب ما لا يريب في
خروج المخلف معه عن الجهة وقوله الذمة مشقة لم
يدل النص عليها أن أراد أن يدل عليها نص خاص فسلم
لكن ذلك لا يقتضي كون الزام مظنة الرتبة وإنما يلزم

الدالة عليه

كان العمل

للمزيد عليها الفعل الغام الدال على وجوب ما لا ريب فيه
ومنه مخرج النزاع وأنا اريد بقوله لا مطلقا نورود
المنع عليه ظاهر وكيف والنزاع الغام كالمعنى يعمومه
فماثل وحاصله اجاب به عن الثاني ان اشتغال
الزعم مطلقا حتى بالسبع ممنوع فضلا عن ان يكون فيقتضا
وانما المتيقن اشتغاله بما وقع الاتفاق على اشتغاله
به وهو الثالث واشتغاله باحد الامرين ايا كان و
سند المنع اصاله براءة الزعم من الزيادة حيث ان
التقدير تقدير غير عدم الدلالة الشرعية عليها هذا
ما ظهر لمن كلامه رحمه الله وقال بعض الافاضل
ما ذكره قدس سره في الجواب عن الثاني اننا لا نسلم ان الزعم
بعد غسل الاناء ثلثا مشغولا بيقين لا جهل بالزوال الخ
بعد ما وحاصله منع الصغرى وهو من جادة الاصل
بما حل مع عدم استقامته في نفسه فان استقامت الخجاسة

في بقاء الزعم
بذلك الوقت

بذلك

ثبت شرعا وفي صحبة زيارته عن الباقر عليه السلام لا تقضوا
اليقين ابدا بالشك ولكن بنقضه بيقين اخر وفي صحبة
الاخرى وفي طريقه قال في مجلسنا قلت فاني قد علمت انه
قد اصابه فلم ادر ان هو فاعيله قال تغيب من ثوبك
الناحية التي ترى انه قد اصابها حتى تكون على يقين من
طهارتها قال وقال عليه السلام في هذه الصحبة ايضا
ليس ينبغي لك ان تغيب اليقين بالشك ابدا وفي اخرها
فليس ينبغي ان يغيب اليقين بالشك ثم قال هذا المشغل
ولنا ايضا ان منع الكبرى اذ هي قول النزاع مع ان الدلالة
الدالة على زوال شغل الزعم بالظن اكثر من ان تغيب بالامر
الحكام الشرعية على ذلك واليقين اقل قليل والفعل غير
دال على المنع من العمل بالظن اشبه ويرد عليه ما مر عليا
نعم وايضا فخص الظن بزوال شغل الزعم ان كان لهذا
الخبر فالغرض انه معارض باخر معاد له فاللزم انما

تجها

العمل بالاحكام كما هو مدعى الخصم لما ذكره من الدلالة والنزاع
والادعاء او العمل بكون باب التسليم وعلى كل حال
فخص الظن ممنوع وان كان باعتبار اصاله البراءة من
الزائد فهو كلام اخر سياسي للتطام عليه ولا ينبغي حجاج
هذا اليه ثم قال علي ان ما ذكره معارض باصال البراءة
كما ذكر المحقق وبما كان طريق الثالث اقوى من طريق
السبع فان العمل بالثبوت واجب لكونه اقوى للظنين
والعمل باقوى الظنين واجبا معا وعقلا اشبه ويرد
عليه ان العلق باصال البراءة انما يتعلق به المحقق منه
الله الى منع اشتغال الزعم مطلقا بل يحصل عليه
الاتفاق فهو في التحقيق سند المنع لا معارضة ومن
لا حظ كلام المحقق بعين الانصاف لا يشبهه عليه
ذلك وايضا فقد يقال على هذا المعارضة ان العلق
باصال البراءة انما يشبه فيما يعلم انه لو كان هناك دليل

الزعم

لظن به كائن عليه المحقق رحمه الله في اويل الخبر انما مع
ذلك فانه يجب التوقف لا يكون ذلك لا سدا ل
وقال في مختصر الأصول اعلم ان الماصل خلو القيمة عن
الشواغل الشرعية فاذا ادعى مدعى حكما شرعيا جاز
ان يثبت في استغناءه بالبراءة الماصلة فيقول لو
كان ذلك الحكم ثابتا لكان عليه دلائل شرعية
لكن ليس كذلك فيجيب بغيره ولا يتم هذا الدليل الا
بيان مقدمتين احداهما انه لا دالة عليه شرعا بان
تضييقا طرق الاستدلال الشرعية وتبين عدم دلائلها
عليه والثانية ان يبين انه لو كان هذا الحكم ثابتا
لذلك عليه حتى تلك الدلائل بانه لو لم يكن عليه دالة
لزم التكليف بالاطريق للمكلف في العلم به وهو تكليف
بالمطابق ولو كان عليه دالة غير تلك الدلائل لما
كانت ادلة الشرع مختصة فيها لكن ببيان اختصاص الحكم

في تلك الطرق وعندهم هديتهم كون ذلك دليلا على بطلان الحكم
والله اعلم الشئ وموفقهم محقق في محل النزاع كيف والشر
وجود الدليل في الجملة فان حصول المعارض لا يخرجهم
عن كونه دليلا على ان الدليل العام على وجود الخيا
كاف في وجوب الزيادة والخروج عن قضية البر
الاصليه لوم قائل واما فرض كون طريقي الثالث
من طريقي السبع فهو خروج عن محل النزاع اذ الكلام
مع الكاف لا مطلقا ثم انه او رد على قول المحقق قدس
سر ويمكن ان يقال اجمعا انه مدفوع ايما دفعه
الثاني فيقال لا نسلم اننا اجمعا على الحكم بالنجاسة
بعد الغسلات الثلاث اذ لا اجماع مع وجود الخلاف
وانما الاجماع قبلها ومزج ما ذكره الى استصحاب الاجماع
في محل الخلاف وجه لا نسلم عدم زوال الحكم بالنجاسة
الجمع عليها قبل الثالث بغير الاجماع بل جازموا لها

بكره

بكل اماره شريفة اشئ وهو مع انشائه على ما فهم من كلام
في الجواب عن الثاني وقد عرفت فساد ما فعله ما ذكرناه
وهو صريح عبارة كالا يخفى على المناظر لا انجاه له مدفوع
بامر من ثبوت هذا الاستصحاب شرعا واجماعا ومقتضى
التقدمين دلالة عليه فلا يكتفى في النجاسة الجمع عليها
كل اماره كما ظنه بل لا بد ان يكون على يمين من طهارته
هذا التحقيق ان الاخبار قد تعارضت في الاحتياط منها
ما يدل على لزومه او ناكاه وقد تقدم ذكر شرط منها
ومنها ما يدل على خلافه مثل ما رواه الصدوق رحمه الله
في كتاب التوحيد سند صحيح عن حماد بن عيسى عن
بن عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول
الله صلى الله عليه واله رفع عن امي سبعة الخطايا والسيئات
وما اسكرها عليه وما لا يطيقون وما لا يعلمون وما
اضطرر اليه والمسد والغيرة والتفكر في الوسيطة

زراعة

زواله

قال بطريقين في رواية ايضا في كتاب من لا يحضره
الفقيه مرسلأ وما رواه في التوحيد ايضا بسند موثق
عن داود بن فرقد عن ابي الحسن زكريا بن يحيى عن
ابي عبد الله عليه السلام قال ما حجب الله عن العباد من
موسوع عنهم وما رواه فيه باسناد عن حفص بن
غياث القاضي من علموا علم كمال ما لم يعلم وفواجا
عليهم السلام الناس في سعة ما لم يعلموا وعن ابي
عليه السلام لا يابى ابوابا صايفي ام ماء اذ لم اعمل وعن
القاضي عليه السلام كل شئ مطاوع حتى يرد عليه فيه نبي
وعوي الشيخ عطر الله مرقد في كتابي الحديث بطريقي
موثق عن حنان بن سيد بن قال كنت انا وابو حمزة
التالي وعبد الرحيم الغصير وزياد الاطام قد خلنا
على عبد الله عليه السلام فرأى زيادا قد نسل جلد وساق
الخبر الى ان قال ثم قال لا يبي ولعبد الرحيم من اين احرمها

وابه

فقال من العقيق فقال اصبتما النجاسة واشبعنا السنة لا
يعرض لي بيان كلامه حال الاخذت باليسر وذلك ان
الله يسر يحب اليسر يعطي على اليسر ما لا يعطي على
العنف وودي ثقة الاسلام في الكافي بسند موثق
عن زكريا عن انا من اصحابنا جوا دامه معهم فقدموا
الى الوقت وهي لا تفتل فجهلوا ان مثلها ينبغي ان تحرم
فصنوا بها كما هي حتى قد مؤاملة وهي طاعت حلال فسالوا
الناس فقالوا يخرج الى بعض المواضع فحرم منه وكان
اذا فعلت لم تتركك الحج فسالوا ابا جعفر عليه السلام فقال
تحرم من مكانها وقد علم الله فيها قرا على عليه السلام على
ما فعلت ولم يتركها بل قال قال علم الله فيها ما مع تركها
طريقة الاحتياط وروى ايضا في الكتاب المذكور عن
صفوان عن معاوية بن قمار قال سئل ابا عبد الله عليه
السلام عن امرأة كانت مع قوم فطشت فارسلت اليهم

نساءهم فقالوا ما ندرى اعليك احرام ام لا واوث حايض
فتركوها حتى دخلت الحرم قالان كان عليهما مهلة فلجميع
الوقت فلتخرج منه وان لم يكن عليها وقت فلتخرج
الى ما اولدت عليه بعد ما تخرج من الحرم بقدر ما
لا يقوتها وهذا الخبر صحيح على الظاهر وما قبل من انه
معلق على صفوان والطريق اليه غير معلومة فوقع
بان مبيتي على الاسناد الاول اعني سناد الخبر الذي قبله
وهو صحيح الى صفوان بن يحيى وصورة ابو علي الاشعر
عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى وهذا عاذا
ثقة الاسلام عطا الله مرقاة مطردة في كتابه وخفي
هذا على بعض المتأخرين مع وضوحه واضطر في بعض
الكتاب انه ما حو من كتاب صفوان وهو عدم الد
عليه لا يفتي في الصحيح وبالحجة فالأخبار الواردة
في هذا الباب كثيرة ونوع المعارض والتألف لا يعين

نورا

سلوك سبل الاحتياط بل اللزوم مع المعارض النساء
والاحياء والعمل بآمان باب السليم مع عدم حصول
المحاشاة الاخر او الجمع بينهما بالتحجير او التوقف نعم
الاحتياط في مثل مسئلة الولوع متجه ان لم يرج احد
الامر من من خارج بل لا يبعد وجوبه لما ذكره المحقق
قدس سره من الدليل الأخير والتبوت مثل هذا لا
شرعا كما سلف التنبيه علله نقا فاعلم ما الاحتياط
في مسئلة الذكر في الركوع والسجود حيث اجتمع على وجوب
الذكر في الجملة واختلف في الفقه المجري فقبل الذكر المطلق
وقيل يعين السجدة والاثيان بالسجدة مجزئ قطعاً فمع فرض
عدم حصول الذبح للجملة فقد جزم بعض الافاضل
بوجوب الاحتياط هنا وكذا مع فقد الجهد بالنسبة
الى العائقي نظر الى ثبت الخطاب بيقين ولا وسيلة
الى الحلوس على وجه معين شرعا غير الاثيان بذلكم

مسلام

قال وكأنه لا خلاف في لزوم الاحتياط هنا وفيه نظر
بكم كما سلف فاعلم وعلى كل حال فلا ريب في رجحان
سلوك طريقة الاحتياط لاسيما في زماننا هذا فان
مناظر اكثر الاحكام لا يحلو عن شوب ريب في تردد
لكثرة الاختلافات ومعارض الأدلة وتداخل الاما
فلا ينبغي ترك الاحتياط للجهد فضلا عن من دونه
نعم لو كان الطريق واضحا والحق لا يحيا وكان الجا
الخالف في غاية ضعف الذكر وخفاء المسالك فلا
وجه للاحتياط حينئذ لعدم الشبهة والريبة لاسيما
اذا شتم العمل بالاحتياط على نوع شرعي في الدين في
بعض الاحيان ما يدل على ان الاحتياط بالزيادة على
ما في الشارع بدعة في الدين كما ورد عنه صلى الله عليه
والله انه قال الوضوء بعد الغسل بصاع وسيا في
اقوام يستقلون ذلك فاولئك على خلاف سنتي و

في مثل ذلكم

الثابت

الثابت على شئ مع في خطية القدس في هذا المقام
شريعة ان ساعدت الاقدام واسعدت الدهر الغدا
اثبتا عليها في رسالة مفردة والله الموفق تنبيه
اعلك بعونه ما سلفنا ه اطلعت على ضعف الحجج
بما نقل كما هو مذاهب بعض الأصوليين نظر الى انه
اقرب الى الكراهة باليقين والصق بطريقه الاحتياط
في الدين وان العمل به افضل لقوله عليه السلام افضل عمل
اجرها او بالخوف كما هو مذاهب خرين نظر الى ساد
الاحتمالين في عدم الدلالة ولاخذ بما نقل احتياط
في حق الله تعالى وهو قوي لا يشك وبالأخف تخفيف
عن العمل المتصهر وتعلفا بقوله لا يريد الله بكم اليسر
ولا يريد بكم العسر بقوله تعالى ما جعل عليكم في الدين من
حرج لما علمت من معارض الاحتياط في ذلك خلاصا مع وجود
الشريعة بكل من الامر من اعين الاحتياط بالكتاب الشافعة

تنبيه

والخص السهلة فلا ترجح وقد جاءني عبد الله عليه السلام
انه قال لا يعرف لي بايان كلاهما كلال الا اخذت
بالسير وذلك ان الله سير يحب السير كما في موثقة
حسان بن سعيد في المغنول انما في الكافي في باب صفة
الوضوء ان امير المؤمنين عليه السلام كان اذا ودر
عليه امر ان كلاهما لله طاعة اخذ بالحوطما واشد
على يديه واما العلق بكون العمل بالاثقل احباطا
او قد يسانه فهو مع تسليمه مدفوع بما سبق الاضا
من الكلام واضعف منه العلق بافضليله لا حزم
فانه مع عدم ثبوت خبر من طرقنا مدقح الاثقل انما
يكون افضل بعد ثبوت كونه مأمورا به اذ مع عدم
ذلك لا يكون عيادة فضلا عن كونه افضل واما
تعلق الآخرين بالاثين فجوابة منع كونه الاثقل
وحرجا على الاثلا ولو قيل الحرج هو الضيق كما دل عليه

المؤيد

الحديث وهو ثبوت الاثقل لاجل شيق الشقة لسؤال الالة
لا يخلو عن مشقة ايضا كذا افادة المحقق في مختصر الاصول
قال واما في صرف الضيق الى ما يعسر عنه الطاقة فيكون
متناولا للثقل لانه مما لا يمدخل تحت الطاقة ولان
الجواب بان الضيق بل لا بد في صدقها من فاق من الشقة
وذا دنا حيث يسميه كل احد عملا وحرجا ولهذا يظهر
الجواب عن تعلمهم بقوله عليه السلام لا ضرر ولا ضرار في الاسلا
واجاب المحقق عنه بان في الضرر يتناول الجميع وهو
مترك الطاهر فيجوز على ما وقع الاتفاق على تركه وفيه بعد
وتعلموا ايضا بقوله عليه السلام لم يثبت بالتحفيظ السهولة
السهلة ويضعف بان كلامه من التحفيف والتخفيف سمع
سبل وان تفاونا وبانه غالبي كلتي فان تكلم الغافل
علا في المغنول من نفسه في غاية الصعوبة الخامسة
من الترجمات المذكورة في مقبوله عمر بن حفصه غالمقا

الصاق عليه السلام ان لكل رجل منا رجلا يكذب عليه ويروي
ابوه الكشي باسناده عن محمد بن عيسى بن عبيد بن يوسف
بن عبد الرحمن ان بعض اصحابنا ساله وانا حاضر فقال يا محمد
ما اشد في الحديث فاكش اكارا لم يرويه اصحابنا
لما الذي يحكم على ذلك الحادثة فقال حدثني هشام بن
الحكم انه سمع ابا عبد الله عليه السلام يقول لا يقبل الغلابة
حديثا الا ما وافق الفلان والسنة او يجدون معه شيئا
من احاديثنا المتقدمة فان المعبر بن سعيد لعنه
دس في كتابي حديثا يحدث بها الي فاقول الله
تقبل علينا ما خالف قول ربنا ومسنه نبينا صلى الله
عليه واله فاننا اذا حدثنا قلنا قال الله عز وجل وقال
رسول الله صلى الله عليه واله قال يونس وايفت العر
فوجب بها قطعة من اصحابي جعفر عليه السلام ووجدت
اصحاب ابي عبد الله عليه السلام متوافرين فمعت منهم

عليه السلام ورواية زكريا عن ابي جعفر عليه السلام وغيرهما
من الاخبار التي ترجح بالافقية والاعلية والاصالة
في الحديث وفي مقبوله عمر بن حفصه تقدم الترجيح به
به على الترجيح بالشهرة وموافقة الكتاب وغيرها ورواية
زكريا تقدم الترجيح بالشهرة عليه ويمكن التوفيق بينهما
بنوع من التخيّل وقال الشيخ في العدة اذا كان احدا الروي
اعلم واقفه واضبط من الاخر فيبغى ان يقدم خبره على خبر
الاخر ويرجح عليه ولا جمل ذلك قدمت الطائفة ما يروى
زكريا ومحمد بن مسلم وبريد وابوبصير والفضيل بن
يسار ونقلهم من الحفاظ الشاذين على رواية
من ليس له تلك الحال انتهى وهذا كله يدل على ان
الواصله اليها ما ليس بسليم ولا صحيح ومن ثم
احسب في تمييز بعضنا من بعض الى الغرابين والاهل
والترجمات المفيدة للصحة في الجملة وليكتفي بذلك

واحدث كثيرهم وعرضها من بعد علي بن الحسن الرضا عليه
 فالتزمها الحاديث كثيرة ان تكون من احاديث ابي
 عبد الله عليه السلام وقال انه ابا الخطاب كذب علي بن عبد
 عليه السلام لعن ابا الخطاب وكذلك اصحاب ابي الخطاب
 يدعون هذه الاحاديث الي يومنا هذا في كتبها
 ابي عبد الله عليه السلام ولا يقبلوا علينا خلا القرآن
 فاننا ان تحدثنا حديثا موافقا للقران وموافقا لسنة
 انا عن الله وعن رسوله حدثت ولا نقول قال ولان قوله
 فينا فحق كلامنا ان كلام اخواننا مثل كلام اولنا وكلام
 اولنا معصداق لمكلام اخواننا فاذا اتاكم من يجدكم بخلاف
 ذلك فودوه عليه وقولوا انت اعلم وما جئت به فان
 مع كل قول منا حقيقة وعليه نؤمن فما لا حقيقة معه
 ولا نور عليه فذلك قول الشيطان وعنه من يؤمن
 هشام بن الحكم ان سمع ابا عبد الله عليه السلام يقول كان الفير

البر

بمسجد سيد الكذب علي بن واخذ كتبها وكان اصحاب
 المشركون باصحابه ثم ياخذون الكتب من اصحابه في
 الي المغير فكان يدين فيها كتب الكفر والزندقه ويستند
 اليه عليه السلام ويدفعها الي اصحابه ويأمرهم ان يبنوها في
 الشيعة وكما كان في كتب اصحابه عبد الله عليه السلام تذكر
 مما دسه المغير بن سعيد في كتبهم وبأسأده عن حماد عن
 حريز بن زهرة قال يعني ابا عبد الله عليه السلام ان اهل الكوفة
 لم يزل فيهم كذاب اما المغير فانه يكذب علي بن يعني ابا
 جعفر عليه السلام قال حدثه ان ساء ال محمد اذا حضر قضيت
 الصلوة وكذب والله عليه لعنت الله ما كان من ذلك
 وكأحدثه واما ابا الخطاب فكذب علي وقال ان امرته
 ان لا يصلي هو وامها اليه لعن حتى يروا كوكبا كذا الحديث
 ونحوها من الاخبار كثير فاذهب اليه بعض المناجرين
 من وجوب العمل بجميع ما روي في الكتب المشهورة من اصحابنا

من العلوم

اصحابنا

من غير فرق بين صحيحها وضعيفها وسقيمها
 مدعيها حمل العلم العادي بذلك حيث قال انا لا اعلم ما
 ان الامام ثقة الاسلام محمد بن يعقوب الحسيني وسيدنا
 الاجل المرتضا وشيخنا الصدوق ورئيس الطائفة
 قدس الله ارواحهم لم يفتروا في اخبارهم بان الحاديث
 كتبنا صحيحة او بايها ما عوده من الاصول المجمع عليها
 ومن المعلوم ان هذا العلم من الفهم كافي في جواز العمل
 بذلك الحاديث اشئ ساطع عن وجهه الاعتبار الذي
 يقتضيه الشيخ يستند به الاستقراء والاعتبار الصحيح
 والتمسك في كلام الامية خلاف ذلك وقد ضعف
 الشيخ في الكتابين في عدة مواضع كثير من الاخبار
 باسناد الرواية الي من لم يعلم انه الامام عليه السلام
 بضعف الراوي واثباته بشدة الخبر وقلة وطول
 مخالفة المجمع عليه واوثقه باضطراب السند والمخ

البر

وكثيرا بانه خبر واحد لا يجب علما ولا عملا ولا خطبة
 المذهب مما العارف كثر اختلاف الاحبار والنبات
 انه لا يتفقون الا وبانه ما يصادف ولا يكمل
 الا وفي مقابلة ما ينافيه جعل مخالفا ذلك من اعظم
 الطعون على مذهبنا قال دخل على جماعة من ليس له
 قوة في العلم ولا بصيرة في النظر ومعهم الفاظ شبيهة
 وكثير منهم رجع عن اعتقاد الحق ثم ذكر عن شيخه ان ابا
 الحسين الهادي روي في العلوي كان يعتقد الحق ويدبر بالحق
 وجمع قتلها بالنسب عليه الامم في اختلاف الاحاديث
 وترك المذهب اشئ واما ما نقل عنه من دعوى الاجماع
 على جواز العمل بها فهو مع كونه في التحقيق مبتدأ
 خبر الواحد ودعوى الاجماع عليه لعل ما فيه السند
 نصيب المخاطب كل ما تحقق ثبوته عن الامية عليهم السلام
 مدفوع على تقدير التسليم ولا بانه انما نقل الاجماع على

حق

من

جواز العمل بها في الجملة لا على جواز كل فرد فرد منها كما
هو مدعى المشدك كيف وقلة هو فضلا عن كثرة كثير
منها كما سلف التنبيه عليه وثانيا ان الاجماع المذكور
في خبر الشيخ وقد سلف منا تحقيق الاجماع وتعليل الخطب
فيه ولا سيما الاجماع الذي يدعيه الشيخ رحمه الله فانه
من الغصون مكان كما لا يخفى على من تتبع ذلك حتى ان
ليدعي الاجماع في مسئلة في موضع ويدعي الاجماع في
موضع اخر حتى انفق له ذلك في مواضع متكررة ومما
شعده افرادها شيخنا الشهيد الثاني قدس الله روحه
رسالة مسئلة ومن هذا طريقه في دعوى الاجماع كيف
يتم الاعتماد عليه في نقله واما الصدق ورحمة الله
وان قال في ديباجة الفقيه ما يشعر بذلك حيث
لم قصد فيه قصد المصنفين في ايراد جميع ما روى بل
قصدت الى ايراد ما اتفق به واحكم بصفحة واعتقد

الام
انه حجة فيما بيني وبين من لم يسمع ذلك غالبا كما في فان
الكتاب المذكور ما يحتمل بندورا وشذوذه وفيه
ما صرح هو بصفحة وهو كثير منها ما ذكر في باب
ما يجب على من افطر في شهر رمضان حيث قال بعد
ذكر الرواية المفضل بن عمر اجد ذلك في شيء من الصلوات
وانما نفرد بروايت المفضل بن عمر وما ذكر في هذا
الباب ايضا بعد ذكر الرواية في زيارته وشيئا من الشكا
القابلين بعدم وجوب الصلوات في الصبي بالافطار
عقبه العرص وان بين فساد ذلك حيث قال و
بعد الاجابة في ولا فني بالبحر الذي اوجب القضاء
لان روايت سماعة بن مهران وقد كان واقفا في موضع
اخر من الكتاب لا يخفى في الان تشخيصه من خبر
سماعة بذلك ايضا وافراده في باب الصلوات في شهر رمضان
خبر لا يقتضي الزيادة في النسخ في الشهر المذكور وعن

عن بعض سماعة وقال هما واقفان وانما ورد هذا
الخبر في هذا الباب مع عدولي عنه وترك الاستعمال
ليعلم الناظر في كتابي هذا كيف يروى ومن رواه وليعلم
من اعتمد فيه انه لا ينبغي استعماله باسسا وكثيرا
ما طعن في اخبار صحاحه بالشذوذ والندم ونسب
رواها الى الفرد كما قال في بحث فتوى الجمعة بعد
ذكر ان فيها فتوتين في الركعة الاولى قبل الركوع وفي الثانية
بعد الركوع ومن صلاها وحده فعليه فتوى واحد
في الركعة الاولى قبل الركوع تفرد بهذه الرواية عن
نقله ومن العجب انه روي في بعض المواضع خبرا وقال
في موضع اخر في رواية الحسن بن محمد بن يعقوب
وقال في موضع اخر في رواية الحسن بن محمد بن يعقوب
من طريق محمد بن يعقوب مستدافين يريدون معوية
لست اتفق بهذا الحديث بل اقول بما عندي بخط الحسن

بن علي عليه السلام ولوجه الخبر ان جميعا له ولو كان كتابا
مصححا باسم لم يحسن منه ذلك ولو يجب عليه العمل
باخبار كلها ولم يجز له العدول عنها الى ما يخالفها بل
في الكتاب المذكور من الاخبار المخالفة لاجماع الشيعة
كثير جدا فان فيه رواية عن سلمة بن الخطاب مفقودة
ان افضل العمل سنن وفيه ان مدة الرضاع سنة وغير
ذلك مما شهد به الشيخ علي بن المحقق الشيخ حسن بن
شيخنا الشهيد الثاني قدس الله روحه عن الفقيه لشرطه
الذي شرطه بان ذلك كان في عزمه ثم رجع عنه بعد
ذلك واعتنه بعض المحققين ايضا بان ما ذكرناه
في المراسيل البنيات لا مطلقا قال ولا سيما في هذا
الكتاب صحاحا ولهذا السبيلها اعتمادا على صحاحها وما
المسانيد فلا ضمان لها بل احوالها تعرف احوالها على
ملاحظة طرقها واسانيدها واخرى انبعاث القصة

على غير ما وجدنا الصحة على المعنى المذكور لمصلحة المآل
 واعلموا بما يريد عليهم بأنه لا يلزم من عدم صحة سند
 المودع في الكتاب عدم صحته مطلقا لحيثان يكون
 رحمه الله فله وأما سند آخر صحيح في كتاب آخر
 برودة هذين الوجهين ظاهر لا سيما الثاني والأكثر
 ان مراده بالصحة مصطلح المتقدمين رحمهم الله وهو
 حصول الظن القوي بوقوده عن المعصوم باستفاضة
 أو شيع أو شيء معتد بها أو قرينة توجب ذلك وتخرج
 من محوطة الظن هذا ما ظهر لي من تتبع كلامهم رحمهم الله
 ومع ذلك ففي جريانها في جميع أخبار ذلك الكتاب لطول
 الظاهر انه عاين ان تروى نقلها ذكره المحقق الشيخ حسن
 من رجوعه عن غرضه وشرطه في انشاء التصنيف ما
 التزم صحته بأسره ونفس الصحيح بالخبر الذي يعلم
 عن المعصوم فجازفة وقد بسطنا الكلام في ذلك في

حاشي

حاشي من لا يحضر الغيبة وأما ثقة الاسلام في الكتاب وكلاهما
 ليس بذلك التبرج فيما استدلل بل الذي ينبغي من طاله
 خلاف ذلك حيث اعترف بكثرة الاخبار واختلافها
 والتماسها ثم ذكر ما هو الصحيح عنه بوسيلة المآل
 والقوانين ومن هذا شأنه كيف ينسب اليه الحكم بصحة
 الاخبار مطلقا بمعنى تحقق ورودها عن المعصوم عليه
 السلام وأما ما حوذة من الاصول المجمعة عليها ثم انما تعلم
 جزمنا ما اراد بالصحيح وقد علمنا ان الظاهر من الشيع
 انه ما يظن ورواية عن المعصوم عليه السلام ولو شيع
 أو قرينة عن محوطة الظن على ان بعض المحققين جوز
 خروج كلامه عن محوطة الخطأ والتعيب والاستدعاء
 الى الاحتياط فيه كما هو دأب المصنفين فلا يتم التعليق
 به وبعد هذا كله نقول ان حكم بصحة الاخبار وعلى ما فيه
 من الاجمال والاحتمال لا ينقض جزمه على ما في التحقيق

مخرجه

امرجحنا في تفصيله الاماثل والغرائب فلا ينفرد
 على الغير وأما السبل المرقى فانه وان صرح في بعض
 بان اكثر كتبنا التي في الاية معلومة مقطوعة
 الا انه فيما حاله السبل لا لم يلغ صحة جميعها وانما
 وليس التراجع الا في صحة اكثرها وبالحيلة قد عوى
 صحة الكتب المربعة بأسرها التي في اشهر كتب الاخبار لان
 من الانساف فضلا عن غيرها من كتب الاخبار كما شهد
 التامل والمعاينة **التاسعة** من التاويلات القرينية
 في مقام التوفيق حل الامور على الاستصحاب والنهي على الكراهة
 والكترية فان الامر ان كان حقيقة في الواقع مثل
 كما نعرف في المصنف وتشد به الاخبار مثل ما رواه الصدوق
 روى الله وجهه في كتاب من لا يحضر الغيبة بطريق
 صحيح عن زهرا ومحمد بن مسلم انما قلنا لا يجهل عليه السلام
 ما تقول في صلوة السفر كيف هي ذلك هي فعلا ان الله عز وجل

نور

يقول ان تغصروا من الصلوة اذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح
 ان تغصروا من الصلوة فصا الغصن الصلوة واجبا كوجوب
 التمام في الغصن فالأقلنا انما قال الله عز وجل فليس عليكم جناح
 ولم يقل اقلوا فكيف اوجب ذلك كما اوجب التمام في الغصن
 فقال عليه السلام وليس قد قال الله عز وجل ان الصلوة والمروءة من
 شعائر الله فمن حج أو اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما الا ان
 ان الطواف بهما واجب مفروض الحديث وجه الدلالة ان
 ذلك من وجوب من سئل علفا استعادة الوجوب على صيغة اقل
 مجردة وسأله عن وجه وجوب الغصن استفاء المصلحة
 وكان من اهل اللسان وخاض المهمة عليهم السلام وقد ورد فيهم من
 المراء ما هو كفا في الصحيح في الوضوء والاشهاد وقد قرره
 الامام على ذلك وروى ثقة الاسلام في الحاشية بسند صحيح عن
 عمر بن يزيد قال اشترقت ابلا وأنا بالمدينة فمقيم فاجبت
 اجبا بشد يدك قد حلت على الحسن الاول عليه السلام قد قرره

البيت

فقال مالك وللا بل ما علمت انما كثر المتصا قال فمن انما
 اكثر فيها وبعتت فباع عليها ان لا الكوفة فسقطت كلها
 فدخلت عليه فاحذر من فقال فليحذر الذين يخالفون عن امر
 ان يقيمهم فتنة او يقيمهم فلا يلزم واما ان ذلك في الاخبار
 الا ان استعماله في الاستحباب شائع ذائع ولا سيما في كلام
 ولما رآهم من ان الشيخ المحقق حسن بن شيخنا الشهيد الكاظم
 ادعى العالم والمشتق الشافعية في المجازات الرجعة على الخلفاء
 وكيفية بقاء اثبات حكم الوجوب لذلك وكذا قال في المن
 بالنسبة الى الكراهة ولكن ان شيوع استعماله في الاستحباب
 والكراهة في اخبارهم مما لا يدفع وقرب الحمل المذكور
 وسئل عنه مما لا ينبغي ان يسر أب فيه وقد جعل الصدوق
 رحمه الله كثير من الامور على المذهب وجماعه من النواحي
 على الكراهة والثبوتية وفي رواية احمد بن الحسن الميثقي عن
 عليه السلام دلالة عليه الا ان الامر لا يسلك ما قاله رحمه الله وقد

انهم

عليهم السلام
فيهم

الاستحباب في الخبرين
والكراهة في الخبرين

علت دلالة الاخبار على خلافه وقد بسطنا الكلام في ذلك
 في حواشينا على المعالم هذا وفي نهجنا الاول بذلك على الحمل
 على النقيض مع صلوحه وجهان يلغقان الى ما ذكر من شيوع
 استعماله فيهما والما سقا حصة الاخبار بالعلم بالخالص العا
 والذي يظهر لي ان العامة ان كانوا مطبقين على حد الخبرين
 او على ترك الحمل ولا هو والحمل على النقيض ابع لاستفاضة الاخبار
 بالحمل المذكور كما علمت مع بقاء اللفظ على حقيقة وكذا اذا ذكر
 المخالف منهم وعلم المذهب المعين عنهم في عمل الامام الذي
 عنه الخبر ووافوا حد الخبرين خاصة او قامت الغرائز على النقيض
 والما استصلاح والا فالحمل على الاستحباب والكراهة ابع وكذا
 الوجهان في نهجنا الحمل على المجاز على الحمل على النقيض والاول
 هذا لان يكون المجاز شايعا لاحكامها بما يقرب او يكون النقيض
 غير ظاهرة لعدم تحقق الاما السابقة فالمرجع للمجاز فامل

العمل الصالح في الخبرين

حيث كانت العدة شرطا في جواز نقل المقتضى ونفق حكم
 الحاكم الشرعي وقول خبر الراوي والاعتقاد على الواسطة
 لو كانت بين المقلد والمقتضى من العاجب تحقيق كالمقا
 فقول العدة انما لغا الاستواء يقال فلان عدل فلان اعي
 مساو له واعتدل الامر ان ابي سنا ويا وفي الاصطلاح العلى
 في تعديل القوي العسائية وتقوم افعالها بحيث لا يغلب
 بعضها على بعض ثم تعديلها خارج من دائره العلل انما
 ولما كانت هذه القوى كالمباني في المتعاقبة في عملها
 انهم اليافي وربما ابطال بعضها فعل البعض كانت الفضيلة
 الاساسية انما تحصل بتعديلها وتخرج من تقويمها فتعدل
 القوة العاطفة تحصل فضيلة العلم والحكمة ومن تعديل القوة
 العقلية فضيلة العلم والشجاعة ومن تعديل الشهوية
 فضيلة العفة واذا حصلت هذه الفضائل بسبب اعتدال
 القوى الثلاث حدثت منها ملكة رابعة هي تمام الفضائل

سبب
الاعتدال
في القوى

الخلقية وهي المعبر عنها بالعدالة فهي اذا ملكة نفسانية تشد
 منها المساواة في الامور الواقعة من صاحبها وتحت كل احد
 من هذه النفساني فضائل اخرى وكلها داخل تحت العدالة
 كما هو في جملة هي ذابغ الكمال وجماع احوال الفضائل واما
 مفهومها شرعا الذي هو المقصود بالذات في المشهود بين
 المتأخرين في تعبر فيها انما ملكة نفسانية تبعث على ملائمة
 القوى والروية واحترامها بالملكة تعالى ليس كذلك احوال
 الشفلة بسرعة كجود الحمل وسفره الوجه يعني ان الانفسا بالوصف
 المذكور لا بد ان يصير من الملكات الواجبة بحيث يعبر عنها
 وفرة القوى بالقيام بالواجبات وترك الكبرياء مطلقا
 والامر على المتغايير فلا تغدج السقيم النادر ومما ينبغي
 بها ما ياد الى العزة والعرض وان غاير بالاصل كذكر المندوب
 المادي الى الثناء وبالسق وفرة الروية باسراع صاحب العا
 واجتناب مساوئها وما يفره من المباحات ويؤخذ

جسد الغيرة وماء الطبع وهي تختلف باختلاف الأوقات
والعادات فربما كان الشئ مستحسناً في وقت مرفوعاً عنه في
آخر قالوا ومنها ما لا حظ له في الدين والعيشة ومن ثم حكموا
بغيره ليس العقوبة ثياب الجنة فيها ونحو كما قد نحو بكشف
الراس بين الناس وما بين السر والركبة وكثير الضحك والافراط
في المزح والاكل في المساوى وتطارد لك مما يسقط المحل والفرق
في القلوب واسطر الجوف في تفسير الكبار عظم المستطاب ولهم
الطهر كلام طويل والجملد تحقيق هذا التعريف يتوقف على
بيان امور لا أول معرفة الكتاب اليه في المعركة العنيفة بين الاخفا
وبغيرهم والاقوال فيها منتشرة فقال قوم هي كل ذنب توعد الله
عليه بالعقاب في الكتاب العزيز وقال بعضهم هي كل ذنب
رتب عليه الشارع حداً او صرح فيه بالوعيد وقالت جماعة
هي كل معصية تؤذي بقلة التراث فاعلمنا بالدين وقال
آخرون كل ذنب علم حرمة بدليل قطعي وقيل كل ما توعد الله

اللو

الذنب

عليه توعداً شديداً في الكتاب والسنة ومن ابن مسعود انه
قال اقرأ من اول سورة النساء الى قوله تعالى ان تجيبوا كبار ما
تنبؤ عنه تكفركم سيئاتكم فكلما انتهى عنده في هذه السورة العنيفة
الاية فمضى كبره وقال قد سمعتم الله والشرك بالله وقتل النفس اليه
حرم الله وقد فلت المحصنة وكل ما لا يليق والرفا والعرا من
الزحف وعقوق الوالدین وروا في ذلك حديثاً ما عن النبي
صلى الله عليه وآله وزاد بعضهم على ذلك ثلث عشرة اخرها للولاء
والسبي والربا والغيبه واليمين العويس وشهادة الزور
وشرب الخمر واستحلال الكعبة والسرقة ونكث الصفة
والعرب بعد الحجة والياس من روح الله والامن من مكر الله
وقد نزل اربع عشرة اخرى اكل الميتة والدم والحمل الزور وما
اصل العير الله به من غير هذه ومن السحت والفساد والنفس في الكيل
والوزن وسوء الظالم وحسن المحقق من غير هذه والاسراف
والتبذير والميانة والاستغفال بالملأه والماض الى الذنب

وهو العنيفة والافراط
ام لا منه

وهذا الموضع عشر منقولة في عموم الاختيار عن الرضا عليه السلام
وعن ابن عباس في الجحامة اقرئ منها السبعين وقد
يعد منها فاخير الصلوة عن وقتها خصوصاً على حق الله
صلى الله عليه وآله وضرب المسلم بغير حق وكتمان الشهادة
والرقة والسب الى الظالم ومنع الزكوة وناخير الحج الى عام
الوجوب خشياً او القيادة والديانة وقطع الطريق
والظهار مطلقاً وقالت جماعة الذنوب كلها اكابر
لاشترائها في مخالفة الامر والنهي انما صغر الذنب وكبره
بالاضافة الى ما فوقه وما تحته فالقبله صغير بالنسبة
الى الزنا وكبره الى النظر بشهوة وكذا سرقته درهم صغيره
بالنسبة الى دينار وكبره بالنسبة الى الدنانير والاكابر الكبار
الشرك بالله واصغر ما حديث النفس وسب الشيخ الجليل
احيه الاسلام ابو علي الطبرسي هذا القول الى ما بناه عليه
الله عليهم في كتاب جمع البيان وفيه شيخنا الشهيد الثاني

والكذب

عن

بالنسبة

الذنب

الى الشيخ رحمه الله والغيد في الصلاح وابن الحاج وابن ابي
ونعيم والذي ظهر من الاخبار المستفيضة العبر انما توعد
الله عليه بالنار والاشجار والالذ عليه كثير جداً منها ما رواه
ثقة الاسلام في الحافي بطريق صحيح عن الحسن بن محبوب
قال كتبت معي بعض اصحابنا الى ابي الحسن عليه السلام يسأله
عن الكبار كم هي وما هي فكتب الكبار من اجنب ما وعد الله
عليه النار كفره سيئاته اذا كان مؤمناً والسبع الموجبات
قتل النفس المحرم وعقوق الوالدین واكل الربوا والتقرب بعد
الحجرة وقد فلت المحصنة واطفال الشيم والفرار من الزحف
قوله عليه السلام والسبع الموجبات الاخيرة معناه ان الكبار
واسد ما حرم الله اوجب النار لفاعله ومعلوم ان الموجبات
امر اخف من الايجاد لا يشرط اليه الاختلاف ولو اذ غاب
الوعيد المطلق فان اخطأ فيه حسن كما نعت في الخطاب فهذا
السبع لعظمها كما انها اوجب النار فلا ينافي ما تضمنه

الخبر من تفسيرها بما وعد الله عليه النار وروى أيضا الكتاب
المذكور عن العدة عن أحمد بن محمد عن ابن فضال عن أبي حمزة
عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل ان
تجشئوا كبارا منهن من عنه فلفو عنكم سيئاتكم وندخلكم
مدنظارا كما قال الكباير التي اوجب الله عز وجل عليها
النار وعن علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس
عن عبد الله بن مسكان عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه
السلام قال سمعته يقول الكباير سبع قتل المؤمن منعه
وقذف المحصنة والغرام من الزحف والتعرب بعد
الجر وأكل مال اليتيم ظلما وأكل الربو بعد البيئة وكل
ما اوجب الله عليه النار وبما أساء المذكور عن يونس
عن ابن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول
ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا قال معرفة الامام
واجتناب الكباير التي اوجب الله عليها النار وقد تعدد

عن أبي بصير

الابن

الروايات في الصحيح وفيه نظر لكان اشتملها على خبر
عن يونس وروى الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه بغير
صحيح من عبد الله بن أبي يعفور قال قلت لأبي عبد الله عليه
السلام بما تعرف هذه الرواية الرجل بين المسلمين حتى تقبل شهادته
لم وعليهم وساق الكلام الى ان قال ويعرف واجتناب الكباير
التي اوجب الله عليها النار من شرب الخمر والزنا والربو وعقوق
والوالدين والعلم من الزحف وغير ذلك الحديث وروى
بن جعفر في كتابه عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألته
عن الكباير التي قال الله عز وجل ان تجشئوا كبارا منهن من عنه
قال اليه اوجب الله عليها النار وقال امير المؤمنين عليه
السلام في بعض خطبه التي اورد فيها السيد الرضي عظم الله قدره
في نهج البلاغة ومباين بين محاربه من كبير او عد عليه بركة
او صغير اسدله فقرانه وبالحيلة والاحياء في هذا الباب
الكثير من تحصى واما الاجتناب الذي لا بد على صحتها في عند مصنف

متعددا والمذكور بالله العظيم وقد ذكر المحصنة وأكل مال اليتيم
الربو بعد البيئة والغرام من الزحف والتعرب بعد الجر
وعقوق الوالدين وأكل مال اليتيم ظلما وما رواه ايضا من
العدة عن أحمد بن محمد بن خالد عن عبد العظيم بن عبد الله الحسن
قال حدثني ابو جعفر الثاني عليه السلام قال سمعت ابي موسى
بن جعفر عليه السلام يقول دخل عمر بن عبد الله عليه السلام على أبي عبد الله
عليه السلام فلما سلم وجلس تلا هذه الآية الذين يجشئون
كبارا منهن من الغواحي ثم أمسك فقال له ابو عبد الله عليه السلام
ما أسكتك قال حب ان أعرف الكباير من كتاب الله عز وجل
فقال نعم وأمر الكباير لا يشرك بالله يقول الله ومن ترك
بالله فقد حرم الله عليه الجنة وبعد الياس من روح الله
لان الله عز وجل يقول انه لا شيء من روح الله الا العوم
الخالقون ثم لا بأس لك الله لان الله عز وجل يقول انه لا شيء
مكروه الا العوم الخالقون ومنها عقوق الوالدين لان الله سبحانه

مثل ما رواه ثقة الاسلام بطريق حسن عن عبد بن زياد
قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الكباير فقال هو في
كتاب علي عليه السلام سبع الكفر بالله وقتل النفس وعقوق
والوالدين وأكل الربو بعد البيئة وأكل مال اليتيم ظلما
والغرام من الزحف والتعرب بعد الجر قال قلت فهذا
من اكبر المعاصي قال نعم الحديث وما رواه ايضا عن
بن ابراهيم عن هرون بن مسلم عن سعد بن سعد قال
سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول الكباير القنوط من جهة
الله والامتن من مكر الله والياس من ربح الله وقتل النفس
التي حرم الله وعقوق الوالدين وأكل مال اليتيم ظلما وأكل
الربو بعد البيئة والتعرب بعد الجر وقد ذكر المحصنة
والغرام من الزحف الحديث وما رواه عن الحسين بن محمد
عن معلى بن حمزة عن الوشاء عن ابي بصير عن أبي عبد الله
عليه السلام قال سمعته يقول الكباير سبع منها قتل النفس

نحو

جعل العاقب جباراً شعباً وقيل النفس التي حرم الله لا بالحس
 لأن الله عز وجل يقول فجزاو جهنم خالد فيها إلى الأبد لا يبدل
 وقد خلا المحسن لأن الله عز وجل يقول لعنوا في الدنيا
 والآخرة ولم يذاب عظيم قاتل ماله اليتيم لأن الله عز وجل
 يقول إنما ياتلون في بطونهم ناراً وسيصاوتن سعيراً
 والقوارض الرقيق لأن الله عز وجل يقول ومن يؤلفهم
 يومئذ دبرهم المشرق والقتال أو متجراً إلى قيمه فقد باء
 بغضب من الله وما وجههم ويئس المصير وأكل الربوا
 الله عز وجل يقول الذين ياتلون الربوا لا يقومون إلا كما يقوم
 الذي يخبطه الشيطان من المرس والسحر لأن الله عز وجل
 يقول ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة فحلفوا والكفر
 لأن الله عز وجل يقول ومن يفعل ذلك يأتى أثاماً يضيق
 له العذاب يوم القيمة ويخلد فيه مهاناً واليمين القوي
 الفاجر لأن الله عز وجل يقول الذين يشهدون بعهدة الله

والله

الاشرف

وأياهم عناء فلما أولئك لا خلاق لهم في الأطرف والعلو لأن الله
 عز وجل يقول ومن يفعل بائب بماغل يوم القيمة ونزع الركون
 المفروضة لأن الله عز وجل يقول فكلوا مما جباهم وجنوا
 وظلموا بهم وشهادة الركن وكتمان الشهادة لأن الله عز وجل
 يقول ومن يكتمها فإمه ألم فليسه وشرب الخمر لأن الله عز وجل
 نهي عنها كما نهي عن عبادة الأوثان وترك الصلوة منعلاً أو شيء
 مما فرضه الله لأن رسول الله صلى الله عليه وآله قال من
 ترك الصلوة منعلاً فقد بري من دمة الله ودمة رسوله صلى
 الله عليه وآله ونقض العمد وقطعة الرحم لأن الله عز وجل
 يقول لهم اللعنة ولهم سوء الدار فمنذ الخبايا مع تدافعها واختبا
 في أنفسهم إلى التوفيق والثواب بل يحول كبر المشرك على المحسن
 أو على أنها أكبر مما تحتمل أو أشد على حذمها قلنا في معنى قوله
 في صحيفه الحسن بن محبوب والسبع المحجبات قتل النفس
 الحرام وهذا التاويل قريب جداً لا سيما بالنسبة إلى

عز وجل

عبد من ضل له بل لا يبعد استغفادته من ظاهر ما حث قال
 الراوي قلت فهذا أكبر المعاصي قال نعم فإنه كالشاهد العادل
 على ما قلناه وبالحيلة فالذي ظهر لنا من شيع المخايرو
 استغفاد المخاديت هو ما اشرنا إليه أنفأ والله غفل
 عن ذلك جم قديم من الخلفين منهم شيخنا المهابي وغيره
 الشافعي قد ورد على القول الذي نسبته الشيخ الطبري في كتاب
 مجمع البيان إلى أصحابنا وضول الله عليهم من إذا المعاصي
 كلها كجابر ولكن بعضها أكبر من بعض وليس فيها صغيرة
 وإنما يكون صغيراً بالإضافة إلى ما هو أكبر منه أن ذلك كيف
 يستقيم مع ما قلنا من الصغائر معصية بل من اجتناب الكبائر
 لشدة شغلها أن يجنبوا كجابر ما شئوا منه فكفر عنكم سيأفكم
 فإن قضية الآية المذكورة أن الكبائر ذنوب مخصوصة
 يحصل باجتنابها تكبير الصغائر وهذا واضح على القول
 بأنها ذنوب مخصوصة معينة أما على هذا القول فهو غير

والله

واضح واجاب عنه بعضهم أن من عن له أكلان ودفع نفسه
 بحت لأنها لا فكرتها عن أكبرها مريباً أصغرها فإنه يكفر عنه
 ما ارتكبه لا استغفاد من الثواب من اجتناب أكبرها عن
 له التقييل والبطر مشقة فكف عن التقييل وأرتكبا النظر
 ذكر هذا الجواب صاحب كتاب العرفان وهو مدكور في تفسير
 الفاعية البصاوي وغيره وضعفه طاهر أذيلزم أن من
 كف نفسه عن قتل شخص قطع يك مثلاً يكون من تكب
 للصغير وتكون مكفرة منه وفساده واضح ولا يخلص إلا بما
 قيل بجوابه أن يراى هو أكبرها أصغرهما لا أصغر منه
 من نوعه وهو المثال ما لا يصدق عليه القصر لا قطع اليد
 وهو مع ما فيه التكليف والتحمل شكل جوف نفسه فإن
 الأصغر من كل نوع بحيث لا يصح تحته في غاية الاشكال
 والتحقيق أن القول المذكور بكان من المنعطف أن المنعطف
 الآية الكريمة وقول سبحانه الذين يجشون كما يرأى لهم والغنى

من

الا اللهم والهم الصغائر الذنوب على المشهور ومن المجهول المتكبر
 التي سرها فاعلمها وغيرها انقسام الذنوب الى كبرى وصغرى
 وانما صغرى مخصوصة وامور معينة وليس الكبر في المقصود
 فيما يخص الاضافة والسببه وهو الذي ذهب اليه المحقق
 الحلي والعلاءه وابنه السعيد واكثر المتأخرين ومن
 الصحيح فيه قول امير المؤمنين عليه السلام في بعض
 خطبه في نهج البلاغه وقد سلف نقله ولا ينافي
 ذلك اشتراك الذنوب في مخالفة امر سبحانه والى
 عن استصغار الذنوب لان غفران الصغائر انما هو
 بفضل من الله تعالى وانما بالويل لان العبد يستحق
 العقوبة وعقابه عليها طم كما ذكره المعزلة قال
 الشيخ رحمه الله في تفسيره الموسوم بالبيان بعد حكايته
 قول المعزلة ما عذب عباد الله فعلى من عذب المعزلة
 من اجتناب الكبائر وواقع الصغائر فان الله يكفر الصغائر

٢٢٥

٣

عنه ولا يحسن مع اجتناب الكبائر عندهم المواظبة بالصغائر
 ومعنى واخذ بها كان ظاهرا وعندنا انه يحسن من الله تعالى ان
 يؤخذ الخاصى بامر معينه فعلمها ولا يجب عليه سقا
 عقاب معينه لكان اجتناب ما هو كبر منها غيرنا
 نقول انه تعالى وعد تفضلا ان من اجتناب الكبائر كفر
 عنه ما سواها بان يقطع عقابا عنه تفضلا وليس واعدا
 به لم يكن ظاهرا ولم يعين الكبائر لانه اذا اجتنبها كفر
 عما سواها لانه لو فعل ذلك لكان اعدا بما عداها وذلك لا يجوز
 في حكمه تعالى اشئ ولا يحق عليك ان هذا الكلام نص
 في ما اخرناه من انقسام الذنوب الى قسمين وغفران بعض
 الذنوب تفضلا منه سبحانه وان الكبائر ذنوب مخصوصه
 يكفر اجتنابها ما عداها من الذنوب وفي الصغائر وليس
 الكبر والصغر فيها مجرد الاضافة والسببه كاسبه الطير
 الى اصقار ونسبه المتأخرون ومنهم شيخنا الشهيد الثاني

٢٢٦

وشيخنا البهائي قدس سره الى الشيخ واكثر الامم
 وقوله رحمه الله ولم يعين الكبائر الى اذا اجتمعت
 كفرها عداها لانه لو فعل ذلك لكان اعدا بما عداها نص
 في الفهرستين لنا في الكتاب والسنة وهو ايضا قول
 في المسئلة لنا وللخالفين وضعفه يعلم بما سلف و
 للشيخ قدس سره قبل هذا الكلام كلام اخر فيهم القول
 بان الذنوب كلها كبرى وهو الذي حمل المتأخرين على
 هذا القول المرفوع عنه اليه والى اكثر اصحابنا وحمل
 على سببه الى الاماميه ورضوان الله عليهم وعدا عباد الله
 المعاصيه وان كانت عندنا كبرى من حيث كانت تعصيه
 لله تعالى فانما نقول ان بعضها اكبر من بعض فبعضها اذا
 كبر بالاضافه اليها اصغر منه اشئ ومما لا ينبغي ان
 يستلزم فيما مراده بهذا الكلام نفى الصغر عن الذنوب
 بعض عدم استحسان قاهر هذا العقاب وكونه العقاب

٢٢٧

هوم

فيها

عليها ظاهرا كما هو معتقد المعزلة على ما مر به رحمه الله
 في كلامه السابق وبرسده اليه وقوله من حيث كانت
 معصيه لله فان ذلك انما يصح تعليلا للكبر بالمعنى المذكور
 بتقريب ما سبق وليس مراده ما فهمه الطبرسي ومن تأمل
 عنه من نفى انقسامها الى قسمين وغفران بعضها تفضلا
 منه سبحانه ولو كان مراده ذلك لندفع كلامه غايه
 التدافع فان سقوط العقاب عما سوا الكبائر تفضلا و
 كونه المواظبه لغير ظاهرا وعدم تعيين الكبائر لغير اذا اجتمعت
 المكلف كفرها عداها لا يجمع ما فهمه كالا يخفى على من له
 ادنى مسكه وقد ثبت ذلك بعض المحققين وقال ان الكفر
 وعدا الله اثنى بعبارة الشيخ الموجه لهذا القول المرفوع عنه
 ولم يفتقر مراده من الكلام الى احد فاسند القول بان
 الذنوب كلها كبرى الى اصحابنا ولا يخفى على من راجع الكتب
 ان النبيان كالاصل لهذا الكتاب الثالث

٢٢٨

مع

الى

ورد المشرق النبي صلى الله عليه واله من طريق الخط المسمى انه قال
 لا يكثر مع الاستغفار ولا يصغره مع الاصرار ورواه ثقة الا
 في الكافي بطريق صحيح عن عامر بن مرزبان الغندي عن عبد الله
 بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام وظاهر الخبر ان الصغيرة
 تصير بالاصغر كغيره وهو الذي صرح به بعض اصحابنا قوله
 الغندي في المحيا في كتاب التوبة وظاهر كلام كثير من
 ومنهم ان الكبير هو نفس الاصرار على الصغيرة لان الصغيرة المص
 عليها تصير بالاصغر كغيره فكانهم يحلون الحديث على معنى انه
 لا اثر للصغيرة في ترتيب العقاب مع الاصرار بل العقاب
 يترتب على نفس الاصرار فكان الصغيرة مضحكة من جنبه و
 الاصرار في الاصل من المص هو الشك والربط ثم اطلق على الاصرار
 على الذنب من دون استغفار كان الذنب اربط بالافا
 عليه وروي ثقة الاسلام في الكافي باسناده عن حماد
 عن ابي جعفر عليه السلام في قوله الله عز وجل ولم يصر على ما فعلوا

الاصغر

وهم يقولون قال الاصرار ان يذنب الذنب ولا يستغفر
 الله ولا يحدث نفسه بتوبة فذلك الاصرار وقسم
 شيخنا الشهيد عظم الله له في قواعد الاصرار
 الى فعلي وحكمي قال فعلى هو الدوام على نوع واحد
 من الصغائر بلا توبة او الاكثر من جنس الصغائر
 بلا توبة والحكمي هو العزم على تلك الصغيرة بعد
 الفراغ منها اما لو فعل الصغيرة ولم يخطر بباله بعد
 توبته ولا عزم على فعلها فالظاهر انه غير مصر انما
 كلامه وناقشه شيخنا الهادي قدس سره بان تخصيصه
 الحكمي بالعزم على تلك الصغيرة بعد الفراغ منها
 يعطى انه لو كان عازما على صغيرة اخرى بعد الفراغ
 منها مما هو فيه لا يكون مصرا والظاهر انه مصر
 ايضا وتعيده بعد الفراغ منها يقتضي بظاهر
 ان من كان عازما مدة سنة على بس الحزين مثلا لكنه

لم يلبس اصلا لعدم قلته كما يكون في تلك المدة معروضا محل
 نظر الله وطفي ان كلامنا هاتين المناقشتين غير
 متجههما الى الاولى فلا انه لا يصدق عرفا على من
 هذا حاله انه اصر على فعل الصغيرة وان الصغيرة
 الواقعة منه مصر عليها كيف والعزم لم يتعلق
 بتلك الصغيرة ولا يصدق عليه ايضا الاصرار على جنس
 الصغيرة والاكثر منها لان العزم الظاهري غير موحد
 عليه وبالجملة فهو مطالب بالدليل على كونه مثل هذا
 اصرارا وان له به ودعوى ظاهرية في حين المنع
 بل الظاهر خلافه ولو بني على ما ياتي في الاشارة اليه
 من امكان حصول الاصرار بمجرد عدم التوبة وان
 كان لعدم حصولها بالبالي كما يرشد اليه حديث
 جابر كان شرط العزم على صغيرة اخرى ضابطا
 لا موقع له واما المناقشة الثانية فعدم انجاهها

الاصغر

اوضح للقطع بان مجي العزم المستمر والنية المستحقة
 لا يواحد عليها شرعا فلا يكون من عدم مدة سنة على
 ليس الحزين مثلا لكنه لم يلبس لعدم قلته مصر او بدل
 عليه قوله انه عليه السلام حديث جابر الاصرار ان يذنب
 الذنب فلا يستغفر الله ولا يحدث نفسه بتوبة
 ثم المفهوم من ظاهر هذا الخبر ان من فعل الصغيرة
 ولم يخطر بباله بعد توبته ولا عزم على فعلها امر
 ايضا الصدق تعريف الاصرار في الخبر عليه فاذا ذكر شيخنا
 الشهيد من ان الظاهر كونه غير مصر محل نظر الرابع
 قد علمنا ان المدة المفترضة بائنا محاش العبادات
 واجتناب مساوئها وما يفر عنه من المباحات
 ويؤخذ من خمسة النقص مغيرة في العدالة ودليلهم
 على ذلك غيرنا بعضا ونربما نعلقوا في اثباتنا بدعوى
 نلناهم ملكي التقوى والمروءة نارة ودعوى الجماع

الاصغر

عند المتأخرين

على اعتبارها الى العدالة نأوه اخرى والحق ان هذا
 الدعوى بين بعيدان عن الانصاف اما دعوى الملازم
 قطا هو طريق النع اليها فان امكان حصول ملكة التقوى
 بدونها فاما الامر بين والاخلاد الى الاستبعاد ان
 الوهمية لا يجدي نفعا ولا يحسن ارتكابه من خاص
 يقال للاستنباط الاحكام الشرعية بالملكة النفسية على
 ان ذلك لا يستلزم المدعى بل اللازم كونه اعتبار ملكة
 التقوى وحدها كافيا ومن زعم ان العلم بحصول تلك
 الملكة يتوقف على العلم بعباب المروءة فقد ابعد وهو
 مطالب بالبيان ولم نجد اليك ان واما الدعوى
 الثانية فيرد عليها مع ما سبق من تحقيق الاجماع
 وتعميم الخطب فيه ولا ان الاجماع لم ينقله هنا
 احد من يعتمد بنقله وانما ادعاه بعض المجاز في
 من المناظرين فالعلاق به او هن من ينزل الغلب

والمناظر

وثانيا ان الذي يقتضيه الشيع وقوع الخلاف في ذلك
 قديما وحديثا فان الشيخ المفيد رحمه الله والمحقق
 الحلي والعلامة في المختلف والامام شاذ لم يعتبروها
 في العدالة ولا يأس ينقل اعتبارهم لينفع لناظر تحقيق
 الخلاف وفساد دعوى الاجماع فنقول قال المفيد رحمه
 الله العدل من كان معروفا بالدين والورع عن محام
 الله اشى وقال المحقق في الشرايع في كتاب الشهادة ان
 الرابع العدالة اذ لا طائفة مع الظاهر بالنسب ولا
 رتب في زوالها بواقعة الكبار كالقتل والزنا والوط
 وغصب الاموال المعصومة وكذا بواقعة الصغار مع
 الاصل وان في الغالب ثم اطال الكلام في مباحثها ولم
 يتعرض للمروءة بعين ولا اشرع انه لم يتعرض لتحقيق
 العدالة في غير هذا الموضع وقال العلامة في المختلف
 في بحث صلوة الجماعة انها هي فائمة والنفس تقتضي

البحث على ملازمة الطاعات والاشهاد عن المحرمات انشئ
 وتقال في الاشهاد والعدالة منة واسعة في النفس بحيث
 على ملازمة التقوى وتزول بواقعة الكبار التي اوعده
 الله عليها النار والاصغر على الصغار وفي الغالب ولا
 يقع الندم انشئ ولما امرت ذلك على بعض العباد
 ونقاه بالقبول عدل لا يستدل بقول الحاكم عليه السلام
 في حديث هشام بن الحكم المروي في اوائل الكافي وهو
 قوله لا دين لمن لا مروءة له ولا امرؤ لمن لا عقل له وهذا
 الخبر مع ضعف سند بالرفع وغير ظاهر فاما
 حاولة فان استعمال المروءة بالمعنى المذكور غير معروف
 في كلامهم عليهم السلام فقد فسر في كلامهم بمعاني
 كثيرة لا يطبق على هذا المعنى منها ما رواه ثقة الاسلام
 في روضة الكافي باسناد عن جويرية قال استدل
 خلف من المؤمنين عليه السلام فقال في ما جويرية انه

طعن دام على
 المذكور بالرفع وغيره
 معانية البور في كلامنا
 كيف هو صريح في دور
 الحكم واحسن من غيره
 الحكم ما رواه في قوله
 المصنف كما هو واضح في
 من نص في مصنف الكافي
 بصحة ما رواه وغيره
 ذلك في الشرايع
 ما رواه في

المعبر

لم يهلك هؤلاء العباد لا يحقق النعال خلفهم ما جاز بك قلت
 حيث اسألك عن ثلث عن الشرف وعن المروءة وعن العقل
 فقال اما الشرف فمن شرفه السلطان شرف واما
 المروءة فاصلاح المعيشة واما العقل فمن انشئ الله عقل
 وذكر الصدوق وعطر الله مرقه في كتاب معاني
 الاجا واجبا متكررة في معنى المروءة وليس في شيء
 منها تفسيرها بالمعنى المذكور وعند المناظرين وحيث
 ينبغي حل المروءة في حديث هشام على حد تلك المعاني
 عنهم عليهم السلام وجلها بعض الفضل في شرح الكافي على كمال
 الاساندية وهو فعل ما يليق به فعله وترك ما لا يليق
 وهو ممكن الا انه غير متعين على انه لا بد من حل في الدين
 غرض لا مرقه له على نفي الكمال اذ لا يعتبر المروءة في صل الدين
 اجماعا وبالجملة فالعقل بهذا الخبر اضعف مما قبله
 وان صلح من هو في نهاية الحداثة والحق ما عليه

المعبر

له

المحقق والمفيد والعلامة وقد بسطنا الكلام في ذلك
 في رسالة العبد الخامس متى جمع جميع من المتأخرين
 بأن الأثر على ترك السنن قادم في العبد والممنوع
 على ذلك شيخنا الشهيد الثاني في رسالة العبد
 وشرح المنة قال وهل صومع ذلك من التوقيف أم
 مخالفة الروفة كل محتمل وإن كان الثاني أوجه
 انتهى ونسب الشيخ البهائي في الجبل المئين الأول إلى
 الامتخاب مؤذنا بدعوى الاجماع وما فاد به عليه
 وهو عجيب والذي يظهر أن ترك السنن أن يرفع حكا
 مؤذن بالنهاون بالدين وقلة المبانيات بكالات
 الشرع والاستخفاف بالوصايا الموضوعة من الدين
 الشارع فهو عصيان قادم في العبد والأفلا و
 يشهد بذلك ما رواه زرارة في الصحيح عن الباقر عليه
 السلام المشغل على عدد الفرائض اليومية ونوافلها

فذكر

تكملة حيث قال عليه السلام بعد عدد النوافل
 فذلك سبع وعشرون سوى الفريضة وأنا هذا كله
 نطوع وليس بعروض أن تترك الفريضة كأفروان
 تارك هذا ليس بكافر ولكنها معصية وروى عنها
 بن سديد في الموثق قال سئل عمر بن حريث أبا عبد
 الله عليه السلام وأنا جالس فقال له أخبرني جعلت
 فذاك عن صلوة رسول الله صلى الله عليه وآله فذكر له
 عليه السلام تفصيل ذلك فقال قلت جعلت فذاك
 فإن كنت أقوى على أكثر من هذا يعذبني الله على أكثر
 الصلوات قال لا ولكن يعذب على ترك السنن وترك
 افضل المحققين نصير الملة والحق والدين محمد بن محمد الطوسي
 في رسالة آداب المتعلمين عن النبي صلى الله عليه وآله
 أنه قال من ترك الآداب ترك النوافل ومن ترك النوافل
 ترك الفرائض وخونها من الاختيار وقد وردنا هذا
 في رسالة العبد السادس قالوا لا بد في ثبوتها

س

قدم

من المعاصي الباطنية أو شهادة عدلين يستندان في
 بثوتها إلى المعاصر أيضا ومنهم من عظم الخطي
 في ذلك وترجم أنها أكبر من هذه الأوصاف وما
 قاربوا وليعلم على هذا غير واحد أيضا ومنهم من
 تعلق في ذلك بأن حسن الظاهر كثيرا ما يجتمع مع
 القسوة الخفية بل مع الردة باطنا وقد وجدنا حسن
 الظاهر وسلوك الصالحين في بعض من عاصره
 منهم بعد المعاصي عرفناه من جرب الشيطان
 وبارفاه الطير سبي عطر الله مرقده في الاحتجاج
 عن الرضا عليه السلام قال قال علي بن الحسين
 عليه السلام إذا رأيتهم الرجل حسن سمته وهدية
 ومات في منطقة ونخاضع في حركاته فرويدا
 لا يعرفكم فما أكثر من يجره نواول الدنيا وركوب
 المحارم منها السعف شيه ومهاونته وجبن

فله

قلبه فينصب الدين فحافوا لا يزال يحفل الناس بظهوره
 فإن تمكن من حرام أفحشه فإذا وجدته يعف عن المال
 الحرام فرويدا لا يعرفكم فإن شئنا الحق مختلفه
 فما أكثر من ينسج عن المال الحرام وإن كثرت ويجعل نفسه
 على شوهاء فيجده ثباتي منها محرما فإذا وجدته يعف
 عن ذلك فرويدا لا يعرفكم حتى ينظروا ما عقله فإذا
 وجدته مع عقله مشينا فرويدا حتى تنظر مع هواه
 كيف يجتهد على عقله أو يكون مع عقله على هواه كيف
 محبته للرياسة الباطلة فمعه فها فان في الناس
 من حصر الدنيا والآخرة بترك الدنيا للدنيا ويرى
 أن لك الرياسة الباطلة افضل من لك الاموال
 والنعم المباحة المجلة فيترك ذلك اجمع طلبا للرياسة
 حتى إذا قبل ان الله اخذته العزة بالآثم فحسبه هم
 وليس الهاد فيو خط الخط العثم يعود أول باطل

إلى بعد غايات الحشا وبكده بعد طلبه لما لم يقدر
عليه في غيانه فوكل ما حرم الله ويحرم ما أحل الله
لما بال ما فات من دينه إذا سلم له رياسته
التي قد سعى من أجلها فأولئك الذين غضب الله عليهم
ولعنهم وأعد لهم عذابا مهينا ولكن الرجل كل الرجل نعم
الرجل هو الذي جعل هواه تبعاً لأمر الله وقوله مبذور
في رضا الله يرى ذلك مع الحق أقرب من عذابنا طل
ويعلم أن قليل ما ينجح من ضل بها يؤد به إلى دوام النعم
في دار لا تشبه ولا تغد وأن كثير ما يلحقه من
سرايعا أن أشيع هواه يؤد به إلى عذاب لا انقطاع
له ولا زوال فذلك الرجل نعم الرجل فتمسكوا بسنة
وقد يستدل أيضا بقول الباقر عليه السلام لا تصل
الاخلع من شق يدينه وعدا له ولا وثوق بدون
العاشر الباطنة وفي كل نظر ما الأول فلان طهو

الخلافة بعد المعاشرة لا يدل على عدم الاكتفاء بحسن الظاهر
وظهور الصلاح والبرج في الدلائل ولو كان عدم
جوانبها بخلاف شرط في العدالة لم تكف فيها العلم
الباطنة فانا قد عاشرنا بعض معاصرينا شهورا
بل أعواما عديدة ولم نرمس عشرة ثم بعد ذلك انفتح لنا
خلافة بنا كالمعاشرة وشدة المخالطة وفي الحديث
الخير المشهور عن أمير المؤمنين عليه السلام وأنت الناس
أخبر بقله وعن النبي صلى الله عليه وآله الناس كابل
مأية لا تجد فيها راحلة وليت شعري ما هذا المعاشرة
الباطنة التي اعتبروها فان اعتبر فيها عدم ظهور الخلال
ولا سبل إليه وطعنا وإن نكذت العجيبة واشتد
المخالطة يستلزم لا يكون عدله سوى المعصوم عليه السلام
وفي الحديث المشهور عن مكارنا القائم عليه السلام في عدم جواز
اختيار الناس لأنفسهم أما ما هو مخرج في أن المقطع

في موافقة الباطن الظاهر إنما يكون في المعصوم عليه السلام
وقال عليه السلام فهذا موسى كليم الله مع وفور عقله و
كمال علمه وتروى الوجه عليه اختيار من أعيان قومه ورجل
عسكر لمقات ورجل سبعين رجلا ممن لم يشك في
إقامتهم واستأمنهم فوتمعت خبرته على المناقبين قال
الله عز وجل واختار موسى قومه سبعين رجلا لمآلة
فلما وجدنا اختيار من اصطفاه الله بالنبوة واقفا
على المفسد دون المصلح وهو يظن أنه الأصل دون
المفسد علمنا أن الاختيار لمن يعلم ما خفي الصدور
وما تكن الغايات التي رآه الصدوق رحمه الله في كتاب
كمال الدين وقام الخفة والطبرشي في الاحتجاج وإن
اعتر فيها ما يحصل به ظن مطابقة الباطن للظاهر
فما أشد الظن بخلفه واعتبار ظن مخصوص ومزية
معيته تحكم محض وانقراض ما دود وإن الكافي بطاني

الظن فلا ريب في حصوله بحسن الظاهر وظهور الصلاح
وأما الثاني فهو مع عدم وضوح طريقه إنما يدل على أن
حسن الظاهر لا يمنع الخلاف ولا يستلزم كون صاحبه
صالحا في الواقع ونحن نقول بوجهه ولا دلالة فيه على
أن العدالة العينية في المعنى والظاهر وأما الجماعة
والشاهد لا بد وأن تكون على الوجه المذكور كيف وما
ذكر لا يتحقق إلا في الأولياء الكمل فلو غير ذلك لعظم
الخطب وأختل النظام وأشد باب القضاء والتقليد
والاستنادات والجمعة والجماعات والذي يظهر من
الخيران ملاده عليه السلام تعريفا تاما والولي
ومن يجد وحدها من خواص الصالحين وأخلص أهل
الزمان الذين لا تسمع إلا معاصدهمهم إلا بأقوالهم
وأحد نادرنا ويشهد له قوله عليه السلام فذلكم
الرجل نعم الرجل فيه فتمسكوا بسنة فاقصدوا إلى

حصول

ببعد كون مراده الامام عليه السلام خاصة وبرشد
اليه قوله فانه لا مرد له دعوه ولا نجيب له طلبه و
يكون عرض الرد على الزيديه ومن يحدو حدوهم
الفاصلين بالاكثفاء في الامام بظهور الصلاح والبر
فقد بر وأما الثالث فهو بعد صحة ما يدل على الورق
بالظاهر والبرين ولعله مسادق حسن الظاهر وودنه
وكذا انه على اعتبار المعاشرة الباطنية بوجه ومن
ما اثنى بعض اصحاب في العدالة ليعقوب بن علي بن
الظاهر وظهر الصلاح في الجملة وهو قوي مشين والظاهر
الادلة عليه كثيرة ومن الاصحاب من اثنى باليمان
الي ان يعلم القسوق وحكي هذا عن الشيخ في احد قوليه
وابن الجنييد بل يربح ما حكى عنه الكفا بالاسلام كما
في الدرر وس يدل عليه ما رواه الصدوق في الامالي
باسناده من صالح عن علقه قال قال المصنف عليه السلام

وهو حسن

وقد قلت له يا رسول الله اخبرني عن من ثبيل شهادته
ومن ثبيل فقال يا علقه كل من كان على فطر الاسلام
جازت شهادته قال فعلت له ثبيل شهادة مقترن
الثواب فقال يا علقه لو لم ثبيل شهادة المقترن في ما
قلت الاستهاده الانبياء والاوصياء صلوات الله عليهم
لاهم المعصومون دون سائر الخلق فلم يثب يعبك يركب
ذنباً او لم يشهد عليه بذلك شاهدان فهو من اهل العدالة
والسفر وشهادته مقبولة وان كان في نفسه مذنباً ومن
اعتابه بما فيه فهو خارج عن ولايته الله تعالى ذكره وحال
في وكايه الشيطان الحديث ونحوه في الاحكام وغيره من
ومن الناس من ظن ذلك هذا الخبر على عدم اعتبار عدالة
الشاهد نظر الي صفة لظلام والظاهر ان مراده عليه السلام
ما ذكرناه من الاكثفاء في العدالة بظواهر حال المسلم ما
لم يعلم فسقه بالشهادة او الشاهدين ونحوهما لا لغير

ايضاً

العدالة بالمرء كما ظن ويدل على ما قلناه من قوله من لم
ثب بعينه الى اخره وهذا ونحوه مستند جمع من اصحابنا
في حكمهم بان الاصل في المسلم العدا النجس في حق الفسق
ومنه العلامة رحمه الله في مباحث الزكوة من المختلف
ولا فحوا المعويل في الحديث الذي على ما رواه الصدوق
عنه الله من قوله في كتاب من لا يحضره الفقيه بطريق
صحيح عن عبد الله بن ابي يعقوب قال قلت لابي عبد
الله عليه السلام يا اعراف عدالة الرجل بين المسلمين حتى
ثبيل شهادته لهم وعليهم قال ان يعبروا بالستر و
الصفاء وكفى لبطن والفرج واليد واللسان وغير
بالجناب الكبار التي او عد الله مرقول عليها الزان
من شرب الخمر والزنا والزنا وعقوق الوالدين والعراك
من الزحف وغير ذلك والادلة على ذلك كله ان
يكون سائر الجميع موقوفه حتى يحكم على المسلمين ما ولى

عوراة

ذلك من مثله وعيوبه ويجب عليهم تركه واطهار
عدالته في الناس ويكون منه الشاهد للصلوات الحسن
اذا واضب عليهن وحفظ موافقتهن بخصوص جماعة من
المسلمين وان لا يتخلف عن جماعة في مصلحة الامن
علة فاذا كان كذلك لا يراه الصلاة عند حضوره الصلوات
الحسن فاذا استل منه في قبيلته وحلته قالوا ما رايها
منه الاخيراً موافقاً على الصلوات الحسن او قاتلاً في صلاة
فان ذلك يجرى شهادته وعدالته بين المسلمين وذلك
ان الصلوات ستر وكفارة للذنب وليس يمكن الشهادة
على الرجل بانه يفسد اذا كان لا يحضر صلاة وشيخا هذا
جماعة المسلمين وانما جعل الجماعة والاجتماع الى الصلوات
لكي يعرف من يصلي ممن لا يصلي ومن يحفظ موافق الصلاة
من يضيع ولو لا ذلك لم يكن احداً يشهد على احد
بصلاح لان من لا يصلي لا صلاح له بين المسلمين فان رسول

والكر

الله صلى الله عليه وآله ثم بان يحرق قوما في منازلهم
لتركهم الحضور لمخافة المسلمين وقد كان فيهم من يصل
في بيته فلم يقبل منه ذلك وكيف يقبل شهادته
او عدا الله بين المسلمين ممن جرى الحكم من الله عز وجل
ومن رسول صلى الله عليه وآله فيه كحرق في جوف بيته
بالباب وقد كان يقول صلى الله عليه وآله لا صلح لمن لا
يصلح في المسجد مع المسلمين الا من علمه ورواهما الشيخ قدس
الله روحه في الكتابين ايضا الا ان سندهما فيها
غير قوي كما ترى اما بدل على اعتبار حسن الظاهر من
تعمد الصلوات في اوقاتها وعدم الخلف عن جماعة
المسلمين في مصلاهم بحيث اذا سئل عنه في قبيلة محله
قالوا ما راينا منه الا خيرا موثقا على الصلوات ثم عمدا
لموافاتها سائر العيوب والاختيار الدالة عليه كثيرة
وقلنا قد ناجنا منها في رسالة العدالة ولا ينافي ما

رواه عبد الله بن المغيرة في الصحيح عن الرضا عليه السلام
قال من ولاكم الاسلام وعرف بالصلاح في نفسه جائز
شهادته اما اذا فلا تباين في معرفته بالصلاح في
نفسه حسن ظاهره وطلانه منه للطاعات وعلم معارفه
اقتضاه للكتاب واما ثانيا فلا بد دلالتها بالمعروف
ضعيفة كما قرناه في الاصول وقد بسطنا الكلام وعلنا
مسلك الاستقصاء في النقص والايام في رسالة العدالة
خاتمة شتم على خيار ونصاح ينبغي ان يكون نصيبه
القاضي والعقبي في جميع الحالات انطوي لمن جعلها
شعارا ودثارا واظهرها ليله ونهارا اما الاخيار
فمعدون **الاول** ثقة الاسلام محمد بن يعقوب في الكتاب
عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابن محبوب عن ابن
بريابة عن ابي عبيدة قال قال ابو جعفر عليه السلام
من اتقى الناس بعير علم واهدى لعنه ملائكة الرحمة و

ملائكة العذاب وحقه ونه من علم بغيبة **الثاني** محمد
بن يحيى عن احمد بن عبد الله ابني محمد بن عيسى عن ابي عبد الله
الحكم عن سيف بن عميرة عن فضيل بن مرزوق قال قال
ابو عبد الله عليه السلام انك عن خصلتين فيهما اهلك
الرجال انك عن ان تدعي الله بالباطل وتفتي الناس
بما لا تعلم **الثالث** علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي
عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج قال كان ابو عبد الله
عليه السلام قاعدا في حلقة ربيعة الراي فاجاءه
وسال ربيعة الراي عن مسألة فاجابة فلما سكث
قال له الراي اهو في عنقك فسكت عنه ربيعة
ولم يرد شيئا فاغاد عليه سلمه فاجابه بمثل ذلك
فقال له الراي اهو في عنقك فسكت ربيعة فقال
ابن عبد الله عليه السلام هو في عنقك قال او لم يقل
وكل هفت ضامن **الرابع** علي بن ابراهيم عن ابن ابي عمير

عن يونس عن ابي يعقوب استخبرني عبد الله عن ابي عبد الله
عليه السلام قال ان الله خص عباده بأشهر من كتابه
ان لا يقولوا نحن نعلموا ولا يردوا ما لا يعلمون فقال عز
وجل الم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب لا يقولوا على الله
الا الحق وقال بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما ياتهم
فاؤذيه **الخامس** الحسين بن محمد عن علي بن محمد عن علي
بن اسباط عن جعفر بن سماعة عن غير واحد عن ابي
بن ابي قال سئلت ابا جعفر عليه السلام ما حق
على الجاد قال ان يقولوا ما يعلمون ويقفوا عند ما
لا يعلمون **السادس** محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابن
فضال عن من رواه عن ابي عبد الله عليه السلام قال
قال رسول الله صلى الله عليه وآله من علم على غير
علم كان ما يفسد اكثر مما يصلح **السابع** محمد بن يحيى
عن احمد بن محمد بن عيسى عن علي بن النعمان عن عبد الله بن

سكان من داود بن فرقد عن ابي سعيد الزهرى عن ابي
جعفر عليه السلام قال الوقوف عند الشهادة خير من
الافتحام في الهلكة وتركك حديثك الزهري خير من
رعايتك حديثك المخصوصه **الناشر** محمد بن يحيى عن احمد
بن محمد عن ابن فضال عن ابن بكير عن حمزة بن الطيال انه
عرض على ابي عبد الله عليه السلام بعض خطب ابيه
حتى اذا بلغ موضعاً منها قال الكف واسكت ثم قال
ابو عبد الله عليه السلام لا يسعكم فيما يترك بكم
ثم لا تعلمون الا الكف عنه والتبث والرد الى اية
الهدى حتى يحلواكم فيه على الفصد ويحلوا عنكم فيه
العمى ويعرفوكم فيها الحق قال الله تعالى فسلوا اهل الذكر
ان كنتم لا تعلمون ورواه الشيخان المجازيل احمد بن محمد بن
خالد البرقي في كتاب الخاسن عن ابن فضال عن ابن بكير
عن حمزة بن الطيال انه عرض على ابي عبد الله عليه السلام

مؤخر

بعض خطب ابيه وساق الحديث الى قوله حتى يحلواكم فيه الفصد
الناشر محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن الوشاء عن شقيق الخطا
عن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ثم نزلنا
اشياء ليس نعرفها في كتاب الله ولا سننه فنظر فيها
وقال اما انتك ان اصبحت لم توجس وان اخطأت كنتيت
على الله عز وجل **الناشر** علي بن ابراهيم عن هرون بن مسلم
عن مسعدة بن صدقة قال حدثني جعفر عن ابيه عليهما
السلام وساق الحديث الى ان قال وقال ابو جعفر عليه السلام
من افترى الناس بوايه فقد خان الله بما لا يعلم ومن دان
الله بما لا يعلم فقد ضاد الله حيث اهل وحرم فيما لا يعلم
الناشر ابو علي الاسدي عن محمد بن عبد الجبار عن ابن فضال عن
نعلبة بن ميمون عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال الحكم
حكما حكم الله وحكم الجاهلية وقد قال الله عز وجل

المؤمنين الجامعين لشرايط الحكم والافناء منصوبون
من جهة علم عليهم العلم على وجه العموم كما في مقبوله عن
خطلة وروايته ابي خديجة ورواية داود بن الحصين
وعنه عاصم فلولناه عليك في البحث الرابع فيجرون مجرى
نوابه عليه السلام في البلدان الفاصية عنه في زمان خطو
والمراد من هذا الخبر انه لا يجلسه بالاستقلال والامانة
الا هو الله والشه وكذا الكلام في الخبر السابق **الناشر**
الصدوق رحمه الله قال قال الصادق عليه السلام ان
النواويس سكنت الى الله عز وجل شدة خرها فقال لها من
وجل اسكنتي فانا مواضع القضاء أشد حرمانك قلت
قال صاحب المعراج الذي لنا ووس فاعول مقبرة النصير
ولم يكن صاحب الغاموس وما يوجب في بعض الجواهر
ان النواويس صوم موضع في جهنم والظاهر ان المراد
قضاء الجور ومن تصدى للقضاء من غير اهلية ولا علم

في قضاء

من قضاء المخالفين وقصة قضاء الشيعة المبشرين لاحكام
الله بالشرى والمصانعات الخاطئين في احكام الشريعة
خط عشق لغربا جهالهم الراكبين في حدود الذين من
عمياء لم يربوا ضلالهم **الناشر** الصدوق باسناده عن
الاسكواني باسنادة قال قال علي عليه السلام لا يد الله فوق
راس الحاكم ثم عرف بالرحمة فاذا خاف وكله الله عز وجل
الى نفسه **الخبر** الصدوق عظم الله من قوله قال قال
الصادق عليه السلام اذا كان الحاكم يقول لمن عن
يمينه ولمن عن يساره ما تقول ما ترى فعلى ذلك العنة
الله والملائكة والانس جميعين الا يقوم من محالته في
مكانه **واما** **الناشر** في ثلاث نزلنا هاشم او اهل البيت
كتاب المعير للمحقق نجم الدين بن سعيد عظم الله من
الناشر ان في الناس المستعبد نفسه لشهوات المستعرق
وقته في احويته مع اشرار الناس ثم اشرار في اشرار

رحمة الله

احسن من الله حكما لعموم يوقنون واشهد على زيد بن ثابت
 لقد حكم في الغزاة بحكم المجاهلية **السادس** علي بن ابي ابيهم
 عن ابيه عن ابن ابي عمير عن محمد بن حمران عن ابي بصير قال
 سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول من حكم بغير ههين
 بغير ما اقر الله عز وجل فهو كما فربا لله العظيم ورواه
 الصدوق رحمه الله في كتاب من لا يحضره الفقيه باسناد
 عن ابي بصير **الثاني** عده من اصحابنا عن سهل بن زياد عن
 محمد بن عيسى عن ابي عبد الله المؤمن عن معاوية بن وهب
 قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اي قاض قضى
 بين اثنين فاحطى سقطا با بعد ما بين السماء ورواه
 الصدوق رحمه الله بسند صحيح عن معاوية بن وهب
 الا ان فيه سقطا بعد من السماء **الرابع** الصدوق قدس
 الله روحه في كتاب من لا يحضره الفقيه قال قال
 الصادق عليه السلام القضاة اربعة ثلاثة في النار

وواحد في الجنة رجل قضى بجور وهو يعلم فهو في النار
 ورجل قضى بجور وهو لا يعلم فهو في النار ورجل قضى
 بحق وهو لا يعلم فهو في النار ورجل قضى بحق وهو يعلم
 فهو في الجنة **الخامس** الصدوق وايضا في الكتاب المذكور
 قال قال عليه السلام الحكم حكان حكم الله عز وجل وحكم
 اهل الجاهلية فمن اخطا حكم الله عز وجل حكم اهل
 الجاهلية ومن حكم بغير ههين بغير ما اقر الله عز وجل
 فقد كفر بالله **السادس** الصدوق رحمه الله في الكتاب المذكور
 باسناد حسن عن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال اتعوا الحكومة فان الحكومة انما هي للامام العالم
 بالقضا العادل في المسلمين لنبينا ووصي نبي **السابع**
 الصدوق رحمه الله في الكتاب المذكور قال قال امير المؤمنين
 عليه السلام ليشيح يا شيخ قد جلست مجلسا ما جلسته لا نبي
 او وصي نبي او شقي قلت قد علمت فيما سلفنا الفقهاء



